



جامعة العربي التبسي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



دور المؤسسة العسكرية في النظم السياسي الجزائري

مذكرة مقدمة انيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذة:
أ/ ليذة عكروم

إعداد الطالبة
وفاء دريس

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
يوسف أزروال	أستاذ مساعد رتبة. أ.	رئيسا
ليذة عكروم	أستاذ مساعد رتبة. أ.	مشرفا و مقرا
التوهامي مبارك	أستاذ مساعد رتبة. أ.	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى في كتابه العزيز

{ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ

وَالشَّاهِدَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

صدق الله العظيم

(الآية 105 من سورة التوبة)

شكر وثناء

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أذهمت علينا
من نعم وعلى توفيقك لنا في إنجاز هذا البحث
فلك الحمد يا أرحم الراحمين ولك الحمد يا رب العالمين.
أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذة الفاضلة لندة كروم التي بشرتنا بإشرافه
ها على هذا البحث، على إسهاء نصابها القيمة وتوجيهاتها السديدة وعلى
معاملتها الراقية طيلة فترة إعداد البحث. جزاها الله عن كل خير.
كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل أساتذة العلوم السياسية.
وفي الأخير أتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة لإنجاز هذا
البحث من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

وفاء

الإهداء

نهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل طالب علم.

خطة البحث

الفصل الأول: التأسيس النظري والمفاهيمي للنظام السياسي والمؤسسة العسكرية

المبحث الأول: النظام السياسي: مقارنة مفاهيمية

المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في النظم السياسية

المبحث الثالث: مفهوم المؤسسة العسكرية

الفصل الثاني: طبيعة المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في الجزائر

المبحث الأول: طبيعة المؤسسة العسكرية الجزائرية

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية كطرف في النظام السياسي الجزائري

الفصل الثالث: مدى فعالية المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري

المبحث الأول: أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي

المبحث الثاني: دراسة حالة تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي

المبحث الثالث: التحديات المستقبلية للمؤسسة العسكرية

مقدمة

منذ استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962 وإشكالية التداخل الكبير بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية لا تزال قائمة. و قد ساد اعتقاد هذه الإشكالية التي كانت وراء عدم قيام مؤسسات فعلية وحقيقية تمارس الحكم، بل إن غياب المؤسسات الدستورية الحقيقية أدى إلى تضخم دور المؤسسة العسكرية والتي تعاضمت على حساب المؤسسات الأخرى، ومن رحم هذه المؤسسة خرج كافة صنّاع القرار، وهذا ما يعتبر امتداد لقوة المؤسسة العسكرية.

فالنظام السياسي الجزائري يتميز بميزة أساسية تميزه عن كافة الأنظمة العربية الحاكمة، إذ لا يوجد فيه زعيم أوحده، أو قائد عسكري أبرز. فالسلطة موزعة على أفراد وتكتلات عسكرية أو مدنية تعيش حالة صراع داخلي فيما بينها وخارجي ضد خصومها.

أما المؤسسة العسكرية فتعتبر من مؤسسات الدولة شأنها في ذلك شأن باقي المؤسسات فهي جزء من الكيان السياسي للدولة ككل. فطبيعة النظام السياسي والتركيب الطبقي للدولة يلعب تأثيرا كبيرا في تحديد طبيعة الدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية داخل المجتمع.

إن النظام السياسي الجزائري منذ أن أقر التعددية الحزبية وحرية العمل السياسي في فيفري 1989، حدد دور المؤسسة العسكرية في الدفاع الوطني وحماية السيادة والاستقلال الوطنيين وضمان الوحدة الترابية للبلاد، فالجيش يعتبر بذلك أداة الدولة في تحقيق سياسة الدفاع الوطني، وليس من صلاحيات المؤسسة العسكرية أن يتدخل في مجال العمل السياسي.

لكن الملاحظ أن المؤسسة العسكرية في الحالة الجزائرية قد تجاوزت حدود أدوارها الدستورية بكثير، وامتدت سلطتها لتفصل في خيارات البلاد بشكل كاد يلغي وجود مؤسسات الدولة، فتدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي ليست ظاهرة تنفرد بها الجزائر، بل هي ظاهرة عالمية شهدتها العديد من

دول العالم، لكن بدرجات متفاوتة وفي فترات متباينة، إفريقيا السوداء كانت ولا تزال مهدا للانقلابات العسكرية، وأوروبا أيضا شهدت العديد من التجارب المشابهة، خاصة في النصف الأول من القرن العشرين.

لكن خصوصية الحالة الجزائرية تتبع من كون صعود القوى العسكرية إلى واجهة الحدث السياسي جاء بعد خطوات كان يبدو أن الجزائر قد خطتها نحو بناء صرح الديمقراطية وإرساء قواعد التداول السلمي على السلطة وتحييد دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، كذلك خصوصية التجربة الجزائرية مصدرها الطبيعة الخاصة للجيش الوطني الشعبي المستند إلى المشروع الثورية والتاريخية، كونه الامتداد الطبيعي لجيش التحرير، الذي قاد حركة التحرر الوطني من أجل استرجاع السيادة والاستقلال. واليوم يدور الحديث عن مبدأ حياد المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، كما يدور نقاش واسع في الأوساط السياسية حول الاحترافية كمسار قد يساهم في تحديث دورها وإبعادها من حقل الممارسات السياسية.

لكن قبل ذلك من باب أولى أن ينصب البحث على محاولة فهم العوامل والأسباب التي قادت مؤسسة الجيش إلى التدخل والتأثير في النظام السياسي، ثم الانعكاسات التي خلفها هذا التدخل على السياسة ككل وكذا الممارسة الديمقراطية، حين ذاك يمكننا التساؤل حول حقيقة المؤسسة العسكرية والنظام السياسي، ثم مدى فعالية هذه المؤسسة في النظام السياسي

لذلك فإننا في هذه المذكرة نتطلع إلى محاولة تحليل علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في الجزائر، على اعتبار أن عملية التغيير القيادي في أعلى هرم السلطة السياسية هي من بين أبرز الأدوار التي تجسد تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة.

وفي ظل الوضع الدستوري الذي أصبحت عليه الجزائر بعد 1989 تعتبر الانتخابات وخاصة الرئاسية منها، أداة أساسية في عمليات التغيير القيادي، فمحاولة فهم أسباب تدخل المؤسسة العسكرية خلال فترة الأحادية والتعددية السياسية وانعكاساتها المختلفة، ليس في النهاية إلا محاولة لفهم دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي.

إن هذه المذكرة تأخذ مكانها في حقل العلوم السياسية باعتبارها تهتم بفهم دور المؤسسة العسكرية، التي تعد في العديد من الأنظمة السياسية مؤسسة مفتاحية في فهم تفاعلات النظام ككل، لذا فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من كونها تركز اهتمامها على فهم خلفيات الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية في فترة الأحادية والتعددية السياسية من تاريخ الجزائر، حيث إن فهم هذا الدور يعتبر جزءا رئيسيا من مسار البحث عن حقيقة آليات عمل النظام السياسي في الجزائر.

أهمية الموضوع: أسباب عديدة دفعتني للبحث في هذا الموضوع منها ما يتعلق بالموضوع نفسه، من خلال معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الجزائري، ومنها ما هو علمي من خلال واقع النظام السياسي الجزائري، ومنها ما هو عملي من خلال فعالية المؤسسة العسكرية داخل هذا النظام.

أهداف الموضوع:

كل دراسة علمية تهدف إلى تحقيق أهداف معينة وتتمثل أهداف دراستنا هذه في:

أهداف علمية:

تتمثل الأهداف العلمية في إبراز دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري فقد تحدث الكثير من الباحثين عن المؤسسة العسكرية، وكذلك النظام السياسي الجزائري، وبالتالي فقد تتعدد المراجع التي تناولت هذه المواضيع، ولكن التي تبحث في التحديد الدقيق لدورها داخل النظام السياسي نجدها نادرة

وهذا ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع. ولهذا فقد عملنا على إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري.

أهداف عملية:

تتمثل الأهداف العملية للموضوع من خلال دراسة أمثلة عن تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري، وهذا من أجل معرفة ما مدى نجاحها في تحقيق الأهداف وكذا مدى احترافية هذه المؤسسة وفعاليتها.

أسباب اختيار الموضوع: هناك أسباب ذاتية وموضوعية لاختيار الموضوع، وهي:

الأسباب الذاتية:

لا يخلو أي بحث علمي من رغبة ذاتية تدفع إلى إنجازه، ولعل ما يدفعني لدراسة هذا الموضوع هو شغفي لدراسة كل المواضيع المتعلقة ببلدي الجزائر، ومعرفة ما يدور من تفاعلات وصراعات داخل النظام السياسي الجزائري ومدى امتلاك المؤسسة العسكرية القوة والسلطة داخله.

الأسباب الموضوعية:

تتمثل مبرراتنا الموضوعية في اختيارنا الموضوع كون موضوع دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري موضوع مازال يحتاج لدراسة وبحث لحيويته وتعلقه بالجيش الذي يعتبر حاميا للبلاد والشعب داخل الدولة.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات سابقة بالمكتبة الجزائرية التي لها صلة بموضوعنا دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وقد تحصلنا على الدراسات التالية:

1. دراسة بعنوان " الجيش والانتخابات في الجزائر (1991-2004)", بابا عربي مسلم ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، وتتمثل إشكالية الموضوع في: إلى أي مدى يمكن تفسير تدخل الجيش في الانتخابات بالرجوع إلى العوامل التاريخية والخصائص البنوية للمؤسسة العسكرية والأسباب السياسية المرتبطة بالطبقة السياسية وبيئة النظام السياسي، وما مستقبل دور الجيش في الانتخابات في ظل الرهانات والتحديات الداخلية والخارجية؟

خلصت هذه الدراسة إلى أن السلطة السياسية تسعى إلى محاولة إبعاد الجيش عن الحقل السياسي والتنافس الانتخابي، بهدف تحقيق الاستقلالية وممارسة السلطة الفعلية.

2. دراسة بعنوان، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي"، منصور لخضاري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005. وتتمثل إشكالية الموضوع في: إلى أي مدى يمكن تفسير تدخل المؤسسة العسكرية في مسار التحول الديمقراطي؟

خلصت هذه الدراسة إلى أن تدخل المؤسسة العسكرية في السلطة يزيد من صعوبة التحول الديمقراطي.

3. دراسة بعنوان، "طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري"، صيمود مخلوف، مذكرة دكتوراه دولة في النظم السياسية والقانون الدستوري، قسم الحقوق، جامعة قسنطينة، 2009. وتتمثل إشكالية الموضوع في: طرح تساؤل كبير حول المفارقة الشاسعة بين ما هو نظري وما هو عملي في الحياة السياسية وكذلك في الحياة الإقتصادية والاجتماعية؟

خلصت هذه الدراسة إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الجزائري والدولة الوطنية وكذا مسألة شرعية السلطة الحاكمة والطبقة السياسية المعارضة بشكل عام، حتى تتجاوز الجزائر المراحل الانتقالية.

لذلك طرحنا الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري؟

تثير هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

1- ما هو النظام السياسي؟ وما المقصود بالمؤسسة العسكرية؟

2- ما طبيعة كل من النظام السياسي والمؤسسة العسكرية الجزائرية؟

2- أي دور تلعبه المؤسسة العسكرية في النظام الجزائري؟

4- ما هو بُنْيَانُ المؤسسة العسكرية على الاستقرار السياسي الجزائري؟ ما هي مكانة المؤسسة العسكرية في ظل نظام الأحادية والتعددية السياسية؟

الفرضية:

1- فاعلية المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الجزائري، يؤدي لعرقلة دورها الأساسي في استتباب الأمن الوطني.

المنهج:

نظرا لطبيعة موضوع دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري، فقد فضلنا استخدام المناهج التالية:

المنهج التاريخي: الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الظواهر الماضية، التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي. فلا يمكن فهم دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري دون الرجوع إلى الامتدادات والخلفيات التاريخية وهو ما سيمكننا من وصف الحاضر وتفسيره.

منهج دراسة حالة: ويقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، ويتم فحص واختبار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها، ثم

الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الوحدات المشابهة. وسيتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة باعتبار أنا سنتناول دور المؤسسة العسكرية الجزائرية، بدراسة حالة تدخل المؤسسة العسكرية خلال المرحلتين الأحادية والتعددية السياسية.

الهيكل التنظيمي:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قسمنا مضمون الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: يهدف هذا الفصل إلى التعرف على النظام السياسي والمؤسسة العسكرية بصفة عامة، المبحث الأول تناولنا النظام السياسي كمقاربة مفاهيمية من خلال تعريفه وعلاقته بالمفاهيم المشابهة وأنواعه وكذا خصائصه، أما في المبحث الثاني فتناولنا الأطراف الفاعلة في النظم السياسية، والتي تتمثل في المؤسسة العسكرية، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني والجماعات الضاغطة. أما المبحث الثالث فقد تناول مفهوم المؤسسة العسكرية، بتعريفها ودراسة الفرق بينها وبين الجيش وكذلك خصائصها.

الفصل الثاني: هذا الفصل يهدف إلى معرفة طبيعة المؤسسة العسكرية والنظام السياسي الجزائري، في المبحث الأول تناولنا طبيعة المؤسسة العسكرية الجزائرية وذلك من خلال نشأتها ودورها وانسجامها بالإضافة إلى إحترافية المؤسسة العسكرية الجزائرية. أما في المبحث الثاني تناولنا طبيعة النظام السياسي الجزائري من خلال تطوره ودراسته في ظل الأحادية السياسية وكذلك في ظل التعددية السياسية. والمبحث الثالث فتناول المؤسسة العسكرية كطرف في النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية والتعددية.

الفصل الثالث: حيث تناولنا في هذا الفصل مدى فعالية المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري بحيث يهدف المبحث الأول إلى أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري، وذلك من خلال التدخل المباشر وغير مباشر، بالإضافة إلى أسباب هذا التدخل. أما المبحث الثاني فنسلط الضوء على دراسة حالة تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري، من خلال تدخلها في فترة الأحادية وتدخلها في المسار الإنتخابي 1992. وأخيرا المبحث الثالث الذي تناول التحديات المستقبلية للمؤسسة العسكرية، من خلال التحديات على مستوى النظام السياسي والتحديات الداخلية والخارجية.

الصعوبات:

إن محاولة دراسة دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري هي دون شك عملية لا تخلو من الصعوبات، فالى زمن غير بعيد كان الحديث عن المؤسسة العسكرية وأدوارها في النظام السياسي للبلاد شبه ممنوع واللجوء إلى المواضيع المرتبطة بهذه المؤسسة أمرا محضورا، ويعد موضوع حساس وتعوقه الكثير من المشاكل. وحين نتطرق اليوم إلى موضوع كهذا فإن أول ما يعترض سبيلنا من صعوبات هو ذلك النقص الفادح في البيانات والمعطيات نظرا للربط المباشر بين كل ما يرتبط بالمؤسسة العسكرية وأسرار الدفاع والأمن الوطني. وإذا كانت إشكالية نقص المراجع العلمية المتخصصة، من الصعوبات الروتينية التي لا يضيف ذكرها معلومة جديدة، فإن هذه الصعوبة قد طرحت نفسها بحدة في هذا البحث، وهذا ما واجهته أثناء عملية البحث.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للنظام السياسي والمؤسسة

العسكرية

للحديث عن أي موضوع ودراسته دراسة شاملة يجب الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المكونة له حتى تتم دراسته بصورة دقيقة وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال تعرضنا لمفهوم النظام السياسي وكذا تعرضنا للمؤسسة العسكرية وأنواع الأنظمة السياسية بالإضافة إلى الأطراف الفاعلة فيه. حيث قامت الجماعات الإنسانية عبر مختلف العصور بتكوين كيانات اجتماعية منظمة، وقد مرت على مجموعة من التنظيمات انطلقت من الأسرة ثم القبيلة ثم العشيرة لتتطور بعدها فتصبح دولا تتمتع بأنظمة اجتماعية متعددة المجالات، ويعتبر النظام السياسي هو أساس هذه الأنساق الاجتماعية باعتباره هو الذي يتولى قيادة تنظيم الدولة والمجتمع.

المبحث الأول: النظام السياسي: مقارنة مفاهيمية

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للنظام السياسي من حيث تعريفه وتحديد المفاهيم المتداخلة معه: الدولة، الحكومة، نظام الحكم، النسق السياسي والمنتظم السياسي. ثم نتعرض إلى مكونات النظام السياسي وخصائصه وفي الأخير نحاول في هذا المبحث رصد وظائف النظام السياسي. من خلال تعريفها والسمات التي تميزها عن أي مؤسسة أخرى.

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي

يعتبر المعنى اللغوي والاصطلاحي من أهم المراحل المنهجية المتبعة لإعطاء مفهوم دقيق لأي موضوع، ولا بد من اللجوء أولا إلى المعنى اللغوي قبل اللجوء لتحديد المعنى الاصطلاحي. لتعريف النظام السياسي نستعرض أولا مفهوم كل من النظام والسياسة ثم نستخلص مفهوم النظام السياسي.

الفرع الأول: مفهوم النظام

أطلق مصطلح النظام في البداية ليشمل مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية، فهناك من يعرف النظام على أنه سلسلة من المتغيرات أو مجموعة عناصر، أو أنه تنظيم. ثم تطور التعريف نحو التحديد لمفهوم النظام واعتبره "دافيد إستون" DAVID Easton بمثابة وحدة التحليل الأساسية في اقتران التحليل النظمي، فالنظام عنده هو: "مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، ويعني ذلك أن التغيير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية النظام"¹، وأن النظام يمكن أن يشكل في ذاته نظاما كليا شاملا.

ونقصد بالنظام الاعتماد المتبادل للأطراف الذي يوجد من نوع ما بينه وبين الهيئة، ونقصد بالاعتماد المتبادل أنه إذا ما تغير في مواصفات وخصائص جزء من النظام فإن كل الأجزاء الأخرى والنظام ككل يتأثر، وهكذا عندما يحدث نشاط متزايد في نمو الأعضاء يتأثر أو يتغير نظام الغدد مما يؤثر هذا التغيير على النمو ككل على وظائف باقي أجزاء الجسم وعلى السلوك العام للجهاز². بعبارة أخرى عندما يتغير أحد المتغيرات في الحجم أو النوعية في النظام فإن المتغيرات الأخرى تكون عرضة للضغوط وتتغير أيضا. ويغير النظام نموذج ونمط أدائه أو يخضع الجزء للنظام عن طريق الأجهزة المنظمة. إضافة إلى ذلك فإن النظام يبدأ عند نقطة ما ينتهي في مكان ما.

ويرى "روبيرت داهل" ROBERT DAHL أنه عند دراسة أي نظام لا بد من الاهتمام بالجوانب التالية³:

1. ضرورة معرفة حدود النظام، أي ما يقع في إطاره، وما يقع خارجه، رغم أن عملية التحديد هي في

معظم الأحيان تعسفية.

¹ عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، الجزائر:مديرية النشر لجامعة قالم،2006، ص03.

² محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2011، ص ص 253،254.

³ ابراهيم درويش، النظام السياسي، ج1، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1969، ص 30.

2. إن أي نظام هو بالضرورة جزء من نظام فرعي آخر أكبر منه.

3. إن هناك عددا من المتغيرات قد تكون بمثابة نظم فرعية لنظامين مختلفين تربط بينهما عوامل تطابق أو صفات مشتركة.

كما يقول "مورتن كابلان" Morton Kaplan في هذا الصدد "نستطيع تقنيا أن نعتبر كل سلسلة من المتغيرات نظاما"¹.

من خلال عرض مختلف التعاريف يمكن القول أن النظام هو تفاعل بين مجموعة من العناصر التي تشكل كلا متكاملًا في إطار من التنظيم.

الفرع الثاني: مفهوم السياسة

لفظ السياسي مشتق من السياسة التي تعني عند العرب السوس بمعنى الرئاسة، فقول العرب ساس القوم سياسة بمعنى قام به.

وسوسه القوم، أي جعلوه يسوسهم، ويقال سوس فلان أمرا لفلان، أي كلف سياسته، والسياسة هي القيام على أمر شيء بما يصلحه، والأمر هنا هو أمر الناس، وكلمة "أمر" شائعة الإستعمال بمعنى حكم ودولة².

وفي اللغة اليونانية القديمة تعني كلمة السياسة (police): المدينة التي كانت تثير في الأذهان أمر تنظيم العلاقات بين الناس حكاما ومحكومين تنظيما يحقق مصلحة الجماعة في ظل المدينة اليونانية القديمة³.

وفي اللغة الإنجليزية فإن كلمة (Policy) التي تعني السياسة وهي تتكون من مقطعين هما: Polis أي الحاضرة أو البلدة أو المنطقة، city أي إجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة، وترجمتها

¹ Morton KAPLAN, *System and Process in International Politics*, New York :ed. John wiley 1973 ,1962, P04.

² ابن منظور، لسان العرب، ج6، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996، ص 429 .

³ ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005، ص 2 .

المدينة-الدولة-، وقد عبرت الكلمة عن معانٍ متعددة منها: البلدة، المقاطعة، الدولة، الدستور، النظام السياسي، الجمهورية، المواطنة، الأمور السياسية¹.

وقد استخدمت كلمات عديدة مشتقة منها مثل بوليتيا (Politeia) أي الدولة، الدستور، النظام السياسي، الجمهورية، وكلمة بولتيكيا بمعنى الأمور السياسية، والأمور المدنية وكل ما يتعلق بالدستور وبالنظام السياسي وبالسيادة، وكلمة بوليتيك (Politike) بمعنى العلم السياسي، واستخدمت كلمة (Policien) لرجل الدولة والمواطن وكلمة (Police) بمعنى شكل الحكومة القائم².

إذن توجد صلة كبيرة بين السياسة والسلطة، فالسياسة تتضمن استخدام السلطة من قبل الحكام ليتمكنوا من قيادة المحكومين تحقيقاً للمصلحة العامة.

الفرع الثالث: تعريف النظام السياسي

اختلف الباحثين في النظم السياسية كما اختلفت المفاهيم التي يستعملونها لدراسة هذه النظم، مما أدى لصعوبة الوصول إلى تعريف شامل للنظام السياسي. إلا أنه يوجد قاسم مشترك يجمع بين علماء السياسة، وهو اعتبار النظام السياسي فرع من فروع العلوم السياسية وله صلات بالعلوم الاجتماعية الأخرى لما بينهما من تداخل في مكونات كل منهما فهو إذن جزء من النظام الإجتماعي. أي أنه في داخل النظام السياسي نجد تشابكاً من مكونات متعددة: اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية وجغرافية وكذلك قانونية، بالإضافة إلى أن درجة التقدم الحضاري تؤثر في النظام السياسي، أي أن النظام السياسي يعمل في محيط ويشكل هذا المحيط مجموعة المكونات أو العوامل المشار إليها، والنظام السياسي ليس بمعزل عنها وإنما يؤثر فيه. ومن هنا لم يعد النظام السياسي كمرادف لشكل الحكومة. لقد كانت النظم في الماضي وحتى عهد قريب، تعد مرادفة للأشكال التي تمارس بها السلطة، فموضوعات النظم السياسية كانت تنحصر أساساً في المؤسسات الرسمية أو في الجانب الشكلي

¹ قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 21.

² المرجع نفسه، ص ص 22، 21.

للسلطة، أي تحديد شكل الدولة، سواء كانت موحدة أو اتحادية، وكذلك تحديد شكل الحكومة، ملكية أو جمهورية أو دكتاتورية أو ديمقراطية أو أرستقراطية. بالإضافة إلى وسائل وطرق إسناد السلطة، ووظائف الدولة القانونية (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

ومن هنا انحصرت دراسة النظم السياسية الحديثة، إذ لم تعد تقيد نشاط الدولة في الحدود الضيقة بل أصبحت تتدخل في جميع المجالات¹. وبذلك أصبح محور الإهتمام ليس فقط مجرد شكل الحكومة، وإنما مجالات النشاط التي تمارسها السلطة. وبعد أن كان شكل الحكومة هو العامل الحاسم في تحديد النظام السياسي أصبح مجرد عنصر من عناصر أخرى تدخل في تكييف ذلك النظام. عرف أرسطو النظام السياسي بأنه تنظيم يضم دوائر المدينة، وبصفة خاصة تلك الدوائر التي تتركز في السيادة، ويتخذ من مجموع المواطنين الذين تتركز فيهم السلطة النهائية والحكم معياراً من ناحية الحكم والكيف لدراسة تقسيم الدساتير والنظم السياسية².

ويعرف دافيد إيستون **David easton** النظام السياسي بأنه مجموعة الظواهر التي تكون نظاماً فرعياً من النظام الإجتماعي الرئيسي، ولكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءاً من حياة هذه الجماعة (النظام السياسي) وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسي، ويرى إيستون أن حدود النظام السياسي يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة التصرفات التي تتصل مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع ومن ثم فإن كل عمل اجتماعي لا تتوفر فيه هذه الخصيصة لا يعتبر داخلًا في مكونات النظام السياسي³.

أما غابريل ألموند **Gabriel Almond** فيرى أن النظام السياسي هو عبارة عن نظام من التفاعلات القائمة في شتى المجتمعات المستقلة، يؤمن مجموعة من الوظائف التي تهدف إلى التكيف

¹ إبراهيم درويش، مرجع سابق، ص 15 .

² المرجع نفسه، ص 16 .

³ محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص 255.

والانسجام - سواء داخل المجتمع ذاته أو إتجاه المجتمعات الأخرى - بواسطة القهر الجسدي الذي يعتبر مشروعا إلى درجة ما، ويهتم هذا النظام السياسي بالمحافظة على النسق داخل المجتمع، أو على العكس يعمل على تحويله وتبديله¹.

ويعرف هارولد لاسويل HARLD Lasswell النظام السياسي بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بأجزاء المتوقع².

ويعرف "جون وليام لابييار" Jean- William LA PIERRE : بأنه مجموعة الإجراءات الخاصة بالقرارات الموجهة لكل المجتمع، سواء منها ما تعلق بتنظيم أو تنسيق العلاقات بين المجموعات الخاصة، أو بتلك المتعلقة بتعبئة المجتمع ككل، أو بالقرارات الخاصة بالعلاقات السلطوية سواء كانت مشروعة أم قهرية³.

أما ثروت بدوي فيرى أن النظام السياسي عبارة عن " مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمتراصة فيما بينها بين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها"⁴.

ومما سبق نستنتج أن النظام السياسي يهدف لدراسة ما وراء الشكل ويؤسس على مفاهيم سياسية ويشمل من حيث الموضوع الأفكار والمبادئ التي تكون الجسم العائدي في الجامعة والتي تضيف صفة الشريعة على القوة السياسية فتحولت إلى سلطة شرعية خالقة بذلك الطاعة داخل الجماعة السياسية لما يصدر من قرارات من مؤسسات النظام السياسي بل محولة هذه الطاعة إلى واجب،

¹ حسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة، الجزائر: منشورات دحلب، 1993، ص 44 .

² محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص 256 .

³ Jean- William LA PIERRE, L'analyse des Systèmes politique, Paris: Presse Universitaire de France , 1973, P35.

⁴ ثروت بدوي، النظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1972، ص 11.

والسلطة إلى حق. ومنه يمكن تعريف النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات والعلاقات والأدوار المرتبطة بعمليات صنع القرار السياسي. كما نجد من خلال التعاريف السابقة أن النظام السياسي جانب من النظام الاجتماعي ككل، أي أنه يؤثر ويتأثر بالقوى الاجتماعية غير الرسمية.

المطلب الثاني: علاقة النظام السياسي بالمفاهيم المشابهة

تداخلت عدة مفاهيم مع مفهوم النظام السياسي ومن هذه المفاهيم نجد:

الفرع الأول: الحكومة

الحكومة هي مؤسسة تعد من أقدم المؤسسات السياسية في العالم. ومنذ أقدم العصور كانت المجتمعات بحاجة إلى حكام ومنفذين لإدارة المجتمعات الإنسانية، وتعرف الحكومة على أنها شكل من أشكال ممارسة السلطة في المجتمعات.

كما تعرف الحكومة بأنها: "السلطة العليا العامة في المجتمع، بفروعها الثلاث: التشريعية،

التنفيذية والقضائية"¹.

فبعض الباحثون ينكرون أن تكون الحكومة وحدها هي العنصر الرئيسي الثالث من عناصر الدولة، ويقولون أن النظام السياسي ككل هو العنصر الثالث²، فالمعروف أن النظام السياسي يتكون من الحكومة إضافة إلى المؤسسات السياسية الأخرى غير الرسمية وخاصة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمجتمع المدني.

ومن هنا يمكن القول أن النظام السياسي هو الحكومة وكل ما يرتبط بها من تنظيمات، تسهم بشكل أو بآخر في صناعة القرار، أو في ممارسة السلطة. فالسلطة الحكومية توجد لتنظيم مجتمع الدولة، ومهمتها الإشراف على إقليم الدولة وتسيير الأمور العامة لشعبها، وتكتسب الحكومة "الشرعية" إذا اعترفت لها بذلك الحق.

1 هاني عرب، مبادئ علم السياسة-مدخل موجز لدراسة العلوم السياسية-، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2002، ص 24.

2 المرجع نفسه، ص 25.

الفرع الثاني: الدولة

اصطلاح الدولة في اللغة لها عدة معان¹:

ففي معنى أول، وهو أوسع المعاني، تعني كلمة الدولة مجموعة منظمة قاعدتها الاجتماعية الأمة، وهذا هو المعنى المقصود عندما نقول أن مصر والولايات المت حدة وفرنسا وروسيا الاتحادية دول.

والمعنى الثاني أضيق من ذلك، ويراد به الحكام بالمقابلة للمحكومين داخل المجتمع السياسي، وهذا هو المعنى المقصود عندما نقول أن الدولة تسيطر أو أن الدولة عاجزة عن حل مشاكل المجتمع.

أما المعنى الثالث وهو أكثر ضيقاً فتشير فيه كلمة الدولة إلى جزء من السلطات العامة وهو السلطة المركزية بالمقابلة للسلطة المحلية أي المحافظات والمدن والقرى، وهذا هو المعنى المقصود عندما نقول أن السلطات المحلية عليها تنفيذ الخطة العامة للدولة.

والدولة بمعناها الواسع هي تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحته المشتركة، تسهر على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة.

يبين من هذا التعريف للدولة أن اصطلاح الدولة ينطبق عندما تجتمع العناصر الأربعة التالية:

1. تجمع بشري.
2. إقليم يرتبط به التجمع البشري.
3. سلطة توجه المجتمع.
4. نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي وقانوني يتمسك التجمع بتحقيقه.

كما نجد التعريفات التالية للدولة:

1- الفقيه الفرنسي "كاري دي مالبيرج" *carre de mailbag* عرف الدولة بأنها: " مجموعة من

الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليها تتمتع

بلاأمر والإكراه".

¹ هاني عرب، المرجع نفسه، ص 26 .

2- الفقيه الفرنسي "بارتلي" bartheley حيث عرف الدولة بأنها: " مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة".

أما الدولة في المفهوم المؤسساتي، هي أم المؤسسات تتكون من عنصرين التنظيمي والقانوني¹. فالدولة تنظيم سياسي للجماعة التي تكونت تاريخيا أي للأمة، ويؤدي مفهوم الدولة عدة معاني، قد يكون شكل الحكم أو النظام السياسي وقد يعني أيضا الإدارة العليا للأمة مثلما قد يعني مساحة خاضعة للسيادة الدولة نفسها (مواطنين مأخوذ من زاوية تكوينهم لجسم سياسي). الشكل الوحيد للتعبير عن الحياة المدنية ينبغي اعتبار الدولة بمثابة جزء من الجسم السياسي، مهمته حفظ القانون والحكم بموجب أحكام الدستور والعمل من أجل رفاهية المجتمع.

الفرع الثالث: مأسسة النظام السياسي

مأسسة النظام السياسي يعني مأسسة العمل السياسي الرسمي وغير الرسمي داخل سلطة الدولة².

الفرع الرابع: المنتظم السياسي أو النسق السياسي

ترجمة لمصطلح "poiticaï System" باللغة الإنجليزية أول: "Système Politique" باللغة الفرنسية .

يشير بعض المختصين، مثل " غي إيرمي" Guy Hermet، "برتران بادى" Bertrand Badie، "بيير بيرنباوم" Pierre Birnbaum و " فيليب برو" Philippe Braud إلى أن المنتظم لا يتوقف عند الجانب القانوني ولا عند الإطار المؤسساتي الرسمي، بل يتعدى كل ذلك ليشمل مختلف التفاعلات، أي أنه يتجاوز الشق القانوني إلى الفواعل الحقيقية (أفراد، جماعات، ...)، والبنى الرسمية إلى المؤسسات غير الرسمية.

¹ مخلوف صيمود، "طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري"، مذكرة دكتوراه دولة في النظم السياسية والقانون الدستوري، قسم الحقوق، جامعة قسنطينة، 2009، ص 5.

² المرجع نفسه، ص 04 .

وبهذا المعنى يشمل النسق السياسي الإطار الكلي للتفاعل المؤسس وغير المؤسس، ولحركية المجتمع السياسي في سياق الفعل وردّ الفعل، ثم رصد تفاعلات البيئة مع المخرجات حيث يشمل مثلاً: نظام الأحزاب، الحريات العامة ووسائل الإعلام، ميكانيزمات التنشئة السياسية للمواطنين... إن المنتظم السياسي (أو النسق السياسي) بهذا المعنى الشامل يجعل النظام السياسي الذي هو: "مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي" أحد مكوناته¹.

المطلب الثالث: أنواع الأنظمة السياسية

لقد تعددت تصنيفات الأنظمة السياسية بتعدد الاتجاهات المهمة بدراساتها، فالبعض يقسمها بالنظر للهيئة التي تتحمل المسؤولية العليا، فإذا كانت هذه المسؤولية مسندة لشخص منفرد منفصل عن البرلمان كان النظام رئاسياً، وإذا أسندت لهيئة جماعية عليا سمي النظام بأنه مجلسي، كما يمكن أن تكون المسؤولية موزعة ومتوازنة بين الهيئة التنفيذية والبرلمان فيعتبر النظام برلمانياً. كما أن البعض يميز بين الأنظمة السياسية حسب النظام الحزبي المتبع، فإذا كان الحكم متداولاً بين حزبين رئيسيين كان النظام ثنائياً، وإذا كان بين مجموعة أحزاب كان النظام تعددياً تنافسياً، أما إذا كان الحكم في يد حزب واحد كان النظام السياسي أحادياً.

وهناك من يفضل التصنيف الشكلي بين برلماني ورئاسي ومجلسي ومختلط، وهو التصنيف الذي اعتمدنا عليه في هذه الدراسة، حيث يقوم هذا التصنيف على أساس مبدأ الفصل بين السلطات الذي يقتضي بتوزيع وظائف الدولة على هيئات متعددة تستقل كل واحدة منها عن الأخرى في مباشرة مهامها، وبذلك اختلفت في تفسيره فتتوعدت وسائل تطبيقه تبعاً للعلاقة التي تربط بين كل سلطة مع الأخرى. ومنه سنتطرق إلى:

¹ مخلوف صيمود، المرجع نفسه، ص 06.

الفرع الأول: النظام البرلماني

لم يكن هذا النظام نتاج تفكير سياسي، وإنما جاء وليد للتطور السياسي البريطاني وقد عملت الأحداث التاريخية على تصميم وتحديد ملامحه السياسية التي ظهرت في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر، وانتقلت إلى فرنسا في القرن التاسع عشر كرد فعل على الحكم الملكي المطلق¹.
لقد أغلب الفقهاء في تعريفهم على العناصر المشكلة للنظام البرلماني وخصائصه دون التوصل إلى تعريف دقيق له، فمنهم من يرى بأنه ذلك النظام الذي يتضح فيه بوضوح التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية²، بينما البعض الآخر يعتبره بأنه توفر شروط في النظام السياسي تتمثل في المسؤولية السياسية والجماعية للوزراء، والتوازن والمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بالإضافة إلى عدم مسؤولية رئيس الدولة، كما عرفه آخرون بأنه نظام الفصل المرن بين السلطات، حيث تتعاون السلطة التنفيذية والتشريعية وبواسطة حكومة مسؤولة أمام البرلمان³.
يعتبر النظام البرلماني من بين الأنظمة النيابية التي تقوم على وجود مجلس منتخب يستمد السلطة من الشعب الذي انتخبه ويقوم على ركنين أساسيين هما: ثنائية السلطة التنفيذية من ناحية والتعاون والرقابة المتبادلة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

1-ثنائية السلطة التنفيذية: فالركن الأول في النظام البرلماني يتمثل في أن السلطة التنفيذية

تتكون من عضوين متميزين، رئيس دولة غير مسؤول سياسياً⁴ عن شؤون الحكم وليس له سلطة فعلية بل مجرد سلطة اسمية، وبذلك فهو لا يمارس السلطة التنفيذية من الناحية الفعلية، وإنما يمارسها عن طريق الوزارة التي تكون مسؤولة سياسياً أمام البرلمان، وهذا تطبيق سليم لمبدأ تلازم السلطة

¹ Louis Favoris et autres, **Droit constitutionnel**, 2 em édition, Paris: Dalloz, 1999, P 365.

² فاروق أبو سراج الذهب، "النظام السياسي الجزائري-دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي البرلماني، الفرص والبدائل-"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، الجزائر، جوان 2006، ص 21.

³ Jean pool Jaque, **Droit constitutionnel et institution politique**, 3em édition, Paris: Dalloz, P 42.

⁴ محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ النظم السياسية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص 321.

والمسؤولية، فلا تمارس هيئة سياسية سلطات معينة بدون أن تسأل عنها، فلا سلطة بدون مسؤولية، وحيث توجد السلطة توجد المسؤولية¹. وكذا وزارة مسؤولة سياسياً وتباشر السلطة الفعلية، فالوزارة هي الطرف الثاني في السلطة التنفيذية، وهي المحور الفعال المسؤول في هذا الميدان سواء كانت المسؤولية تضامنية لهيئة الوزارة بكاملها، أو مسؤولية فردية تقع على عاتق كل وزير على حد².

2- التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية: ويقوم على أساس مبدأ

الفصل المرن بين السلطات فعلى عكس النظام الرئاسي الذي يأخذ بالفصل المطلق بين السلطات بحيث لا توجد علاقة متبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فالنظام البرلماني يتميز بوجود تعاون ورقابة متبادلة بين السلطتين، ولهذا يقال بأن النظام البرلماني يطبق الفصل المرن نسبياً بين السلطات وليس الفصل الجامد المطلق كما هو الحال في النظام الرئاسي.

ويتسم النظام البرلماني بجملة من المزايا، كما أنه غير خال من العيوب، ونذكر منها:

مزايا النظام البرلماني:

- يقوم بتحقيق الإنسجام التام بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية³.
- إنه يؤدي إلى التفاعل الحقيقي بين السلطات الثلاث مما يجعل كل منها مكتملة للأخرى.
- يرسخ الديمقراطية ويمنع الاستبداد.
- إنه يؤدي إلى وحدة سيادة الدولة⁴.

¹ عبد الغني بسيوني عبد الله، سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995، ص 32.

² محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط2، الاسكندرية: منشأة المعارف، 1971، ص 190.

³ رامبوندكار فيلدكيتيل، العلوم السياسية، ترجمة: فاضل زكي محمد وحسن علي الذنون، ج1، ط2، بغداد: مكتبة النهضة، 1963، ص 293.

⁴ فاروق أبو سراج الذهب، مرجع سابق، ص 99.

عيوب النظام البرلماني:

- يؤدي إلى عدم استقرار الحكومات بسبب تشكيل حكومات ائتلافية تتكون من عدة أحزاب متنافرة في أهدافها السياسية ومتعارضة في برامجها الانتخابية¹.
- يؤدي النظام البرلماني إلى تضييع وقت الوزراء حيث يقضون معظمه في مواجهات ومناقشات مع السلطة التشريعية، ويحضرون جلسات البرلمان، ويقومون بالرد على ما يوجه لهم من أسئلة، وبالتالي لا يكون لهم الوقت الكافي للقيام بشؤون وزاراتهم².
- إن رئيس الحكومة قد لا يتمتع بشعبية كبيرة مما لا يفضي عليه الهيبة والرمزية العالية كرمز للأمم.
- إن الحكومة ستكون خاضعة لتأثير جماعات المصالح والولاءات الضيقة حزبيا تكون طافية على السطح³.

الفرع الثاني: النظام الرئاسي

نشأ النظام الرئاسي وتطور في الولايات المتحدة الأمريكية، فأركان وخصائص هذا النظام نجدها مكتوبة في الدستور الأمريكي الذي تم وضعه في مؤتمر فيلادلفيا سنة 1787⁴، فقد طبقت بعض دول أمريكا اللاتينية وكذا فرنسا في عهد الجمهورية الثانية عام 1848، وأخذت به بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الدول، وهو النظام السائد في معظم الدول ذات النظام الجمهوري⁵.

يمكن اعتبار النظام الرئاسي أنه النظام الذي ترجح فيه كلمة رئيس الدولة في ميزان السلطات، وقد ساهمت التطورات والتقاليد في تحقيق ذلك، لكن النظام الرئاسي يتميز أيضا بصفة جوهرية في الفصل

¹ عبد الغني بسيوني عبد الله، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مصر: مطابع السعدي، 2003، ص 295.

² محمد نصر مهنا، في النظام الدستوري والسياسي-دراسة تطبيقية-، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 334.

³ فاروق أبو سراج الذهب، مرجع سابق، ص 25.

⁴ عاصم أحمد عجيلة ومحمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، ط5، القاهرة: دار النهضة العربية، 1992، ص 298.

⁵ داود ألباز، النظم السياسية الدولية والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص 255.

المطلق أو التام بين السلطات، إلا أن هناك بعض الاستثناءات على هذا الفصل المطلق في علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية مصدرها النصوص من جهة والتطورات العملية من جهة أخرى¹. يتميز النظام الرئاسي بفردية السلطة التنفيذية، أي أن رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة، كما يقوم النظام أيضا على أساس الفصل المطلق أو التام بين السلطات خاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية، باعتبار القضاء سلطة مستقلة بعيدة عن السياسة وتراقب السلطتين الأخريين.

1- فردية السلطة التنفيذية وتركيزها في يد رئيس الجمهورية: إذا كان النظام البرلماني يقوم على ثنائية السلطة التنفيذية، فرئيس الجمهورية هو وحده الذي يدير الحكم، فهو رئيس للدولة ورئيس للحكومة في نفس الوقت، وهو الذي يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بعد موافقة المجلس التشريعي، وهم مسؤولون سياسيا أمامه فقط، وليس أمام البرلمان، وبذلك لا يوجد مجلس وزراء متضامن يهيمن على مصالح الدولة ويختص برسم السياسة العامة لها، فالوزراء لا يمكن لهم إصدار أي قرارات مستقلة عن رئيس الدولة نظرا لانفراده بالسلطة الفعلية في هذا الخصوص، وإذا ما اجتمع الرئيس بوزرائه فإنما يكون لمجرد التشاور والمداولة بحيث ينفرد وحده بالرأي النهائي في المواضيع محل المداولة².

2- الفصل التام بين السلطات: يقوم النظام الرئاسي على مبدأ استقلال السلطات إلى أقصى درجة ممكنة، فالسلطة التشريعية تستقل بمباشرة اختصاصها على السلطة التنفيذية التي تستقل بدورها في ممارسة اختصاصها عن السلطة التنفيذية دون وجود أدنى تعاون أو تبادل بين هاتين السلطتين، وبذلك تتحقق المساواة والاستقلال بين السلطات.

فالسلطة التشريعية تستقل في مباشرة وظيفتها وحدها، فتمارس هذه الوظيفة دون أدنى اشتراك مع السلطة التنفيذية، فالبرلمان مستقل عن السلطة التنفيذية، فلا يجوز لرئيس الدولة باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية دعوة المجلس التشريعي للانعقاد العادي، فهو يجتمع من تلقاء نفسه بالنسبة للدورات العادية،

¹ عاصم أحمد عجيلة ومحمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص 498-499.

² محمود سعيد عمران وآخران، النظم السياسية عبر العصور، بيروت: دار النهضة العربية، 1989، ص 366.

كما لا يمكن للرئيس فض اجتماعه، ولا تأجيل دورات الانعقاد، ولا يحق له حل أي مجلس من مجلسي التشريع، ويستقل المجلس التشريعي بمجلسيه بمباشرة الوظيفة التشريعية دون مشاركة السلطة التنفيذية، فليس لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين¹، كما لا يجوز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية المجلس التشريعي، فلا يمكن أن يكون الوزراء أعضاء في البرلمان، ولا يحق لهم الحضور إلى المجلس بصفتهم الوزارية، والاشتراك في المناقشات التي تدور في هذه الجلسات إلا بناء على طلب منه بصفتهم زائرين شأنهم شأن الجمهور².

كما تستقل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية وتتفصل عنها، فرئيس الجمهورية الذي يتولى منصب رئاسة السلطة التنفيذية يتم انتخابه من قبل الشعب مباشرة لا عن طريق المجلس التشريعي، ويجعله على قدم المساواة مع هذا الأخير ما دام كل منهما منتخب بواسطة الشعب، وبذلك لا توجد رقابة من جانب المجلس التشريعي على رئيس الجمهورية والوزراء، لأن رئيس الجمهورية غير مسؤول سياسياً أمامه، وبالتالي لا يجوز توجيه أسئلة أو استجابات للوزراء ولا مساءلتهم سياسياً وطرح الثقة بهم³، فالوزراء ليسوا مسؤولين سياسياً سوى أمام الرئيس وحده الذي قام بتعيينهم، وله وحده حق عزلهم.

أما من الناحية الجنائية فرئيس الجمهورية والوزراء يمكن أن يكونوا موضع اتهام ومحاكمة أمام البرلمان عن الجرائم التي يرتكبونها⁴.

ومن مظاهر استقلال السلطة التنفيذية كذلك أن رئيس الجمهورية غير ملزم بأخذ رأي السلطة التشريعية في اختيار مساعديه كما هو الحال في النظام البرلماني، كما أن السلطة التشريعية لا

¹ محمد عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، ط2، بيروت: دار الفكر العربي، 1994، ص 388.

² تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 261.

³ خالد سمارة الزغبى، "وسائل الرقابة على أعمال الحكومة-دراسة مقارنة-"، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الجزائر، العدد2، ديسمبر 1987، ص 96.

⁴ محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 347.

تستطيع إجبار رئيس الدولة على عزل أحد سكرتيه لأن ذلك يعتبر تدخل من قبل السلطة التشريعية في شؤون السلطة التنفيذية، وهو يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات إلى أقصى حد ممكن الذي يقوم عليه النظام الرئاسي.

الفرع الثالث: النظام المجلسي

يعتبر النظام المجلسي أو ما يسمى بنظام حكومة الجمعية النيابية أحد أشكال الأنظمة السياسية الديمقراطية وفيه ترجح كفة السلطة التشريعية، حيث يجمع البرلمان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك بأن تتدب السلطة التشريعية من بين أعضائها عدد من النواب لممارسة السلطة التنفيذية، ويطلق عليهم تسمية الوزراء، وهم وكلاء عن السلطة التشريعية ولا يملكون إزائها أية سلطات فلا يستطيعون حلها أو الدعوة لإجراء انتخابات جديدة، فهذه مهمة البرلمان أما رئيس الدولة فسلطته شرفية.

ويقوم النظام المجلسي على ركيزتين أساسيتين:

1- تركيز السلطة في يد البرلمان: يقوم هذا النظام على أساس اجتماع السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد البرلمان، ولا يوجد فصل بين السلطتين وإنما اندماج فيما بينهما، فالبرلمان المنتخب من قبل الشعب هو الذي يقبض بيده على جميع الأمور في البلاد، ويتولى كل السلطات سواء أكانت تلك السلطات والأعمال على صعيد تشريعي أو تنفيذي، والوزراء يختارون ويعينون من قبل البرلمان، ويقوم رئيس الوزراء بإدارة الشؤون التنفيذية، ويخضع لإدارة البرلمان¹، وبذلك فصاحب السلطة الفعلية هو البرلمان، والسلطة التنفيذية لا تملك أي اختصاصات أصلية تستمدها مباشرة من الدستور، بحيث أن صاحب الاختصاصات جميعها هو البرلمان لذلك فهي تمارس ما عهد لها في مجال تنفيذ القوانين وحفظ الأمن والنظام، وضمان سير المرافق العامة باعتبارها مفوضة في ذلك من قبل البرلمان صاحب

¹ محمد خشايمية، نظام حكومة الجمعية أو النظام المجلسي، مأخوذ من الموقع:

الاختصاص الأصلي في كافة المجالات¹. وللبرلمان أن يوجه لأعضاء الحكومة ما شاء من تعليمات وأوامر، واقتراحات بشأن مسألة معينة لدراستها، وإعداد مشروع قانون بشأنها، فاختصاص السلطة التنفيذية له طابع استثنائي بحت، حيث أنها لا تمارس أي من هذه الاختصاصات إلا بتفويض من البرلمان، ولهذا الأخير حق استرداد هذه الاختصاصات منها متى أراد². كما أن النظام المجلسي يقوم على عدم التوازن بين السلطات حيث تتركز غالبية الصلاحيات الهامة في يد البرلمان، حتى تبدو السلطة التشريعية وكأنها السلطة الوحيدة، أو الفعلية في الدولة، وما السلطات الأخرى إلا أدوات أو وسائل لتنفيذ سياسة السلطة التشريعية.

2-تبعية السلطة التشريعية للبرلمان: تعد السلطة التنفيذية في نظام حكومة الجمعية مجرد أداة تنفيذية للسلطة التشريعية تنفذ سياستها وتخضع لأوامرها وتوجيهاتها، فالبرلمان هو الذي يتولى توجيه الحكومة والإشراف على عملها، ويستطيع البرلمان تعديل قرارات السلطة التنفيذية، وحتى إلغائها، والوزارة مسؤولة سياسياً أمامه³، فالرئيس في النظام المجلسي مسؤول مسؤولية مباشرة عن أعماله أمام البرلمان الذي له حق عزله في أي وقت، فتعيين أعضاء السلطة التنفيذية في مراكزهم وبفائهم يتوقف على إرادة المجلس النيابي، وعلى العكس من ذلك ليس لأعضاء السلطة التنفيذية أية وسيلة قانونية تمكنهم من التأثير على المجلس النيابي⁴، فالبرلمان حق توجيه الأسئلة والاستجواب لأعضاء السلطة التنفيذية، وبالمقابل ليس للسلطة التنفيذية حق التدخل في عمل السلطة التشريعية فليس لها حق دعوة البرلمان للانعقاد، أو فض دوراته، أو حله أو مساءلة أحد أعضائه أو اتهامه بالفساد⁵.

¹ حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1998، ص 294.

² علي يوسف الشكري، الأنظمة السياسية المقارنة، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2003، ص 139.

³ جريدة المؤتمر، دراسة مقارنة للنظام الجمهوري الرئاسي والبرلماني وحكومة الجمعية، مأخوذ من الموقع:

<http://www.inciq.com/pages/view/20/03/2015>.

⁴ حسين عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص 292.

⁵ علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 140.

ومن خلال هذا يتبين أن النظام المجلسي يقوم على أساس الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وليس على أساس الفصل بينهما كما هو في النظام الرئاسي، أو التعاون والمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما هو الحال في النظام البرلماني، نرى في النظام المجلسي أن هاتين السلطتين تبدوان كأنهما سلطة واحدة، أي هناك دمج بين هاتين السلطتين، وهناك خضوع تام من قبل السلطة التنفيذية لصالح السلطة التشريعية.

وعلى كل يمكن التمييز بين النظام المجلسي ونظم الفصل بين السلطات-النظامين الرئاسي والبرلماني- عندما يؤدي تطبيقها العملي إلى رجحان كفة السلطة التشريعية، إذ يبقى للسلطة التنفيذية في هذه النظم الاستقلال قانوناً، فالنظام البرلماني عندما يقترب في الحياة السياسية العملية من حكومة الجمعية إلا أنه تظل للوزارة الحرية عند الخلاف مع البرلمان في أن تستقيل، أما في نظام حكومة الجمعية فإن الهيئة التنفيذية لا تملك إلا أن ترضخ وليس لها أن تستقيل.

المطلب الرابع: خصائص النظم السياسية

لكل نظام سياسي خصائص معينة، ومن بين خصائص النظم السياسية نجد:

- كل نظام سياسي يتكون من عدد من الأبنية السياسية ويمكن المقارنة بين النظم السياسية على أساس مدى تعقد البناء السياسي ومدى تمايز المؤسسات السياسية¹. أي أنه لكل نظام شكل معين، والشكل هنا يعني هيكل النظام السياسي من حيث المؤسسات وتركيبتها وعلاقتها فيما بينها.
- كافة النظم لسياسية تقوم بتأدية عدد من الوظائف المتشابهة غير أنها تختلف في مدى ممارسة كل وظيفة وأنواع الأبنية التي تقوم بها². بمعنى أنها يمكن أن تؤدي أكثر من وظيفة.

¹ رجب عبد الحميد، النظم السياسية المقارنة، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص 25.

² المرجع نفسه، ص 26 .

● كل النظم السياسية تحتوي على نفس طبيعة وقدرة وفعالية كل مؤسسة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية¹.

● يتكون النظام السياسي من مجموعة من المؤسسات يناط بها وظائف معينة، والغاية من تلك المؤسسات تحقيق أهداف محددة، أما كيفية أداء الوظائف والجهاز الذي يقوم بهذه العملية يختلف من نظام لآخر².

● يمثل النظام السياسي ركنا من أركان الدولة على أساسه تنظم وتسير، والواقع أنه لا يمكن تصور دولة ليس لها نظاما سياسيا مهما كان بدائيا وبسيطا، وإلا فقدت أحد المقومات الأساسية لبناء الدولة، ذلك أن النظام السياسي هو الذي تنبثق منه مؤسسات الدولة السياسية.

● الحكومة هي إحدى المؤسسات السياسية في الدولة، وأهم مؤسسات النظام السياسي، وعليه فإنها أداة النظام السياسي في الدولة لممارسة سلطاته وتنفيذ سياساته وبرامجه³.

ومما سبق نجد أن خصائص النظام السياسي وجدت نتيجة الظروف التي نشأ ويعيش فيها هذا

النظام، وكذلك وفقا للأسس التي قامت عليها مؤسساته السياسية، والنظام الحزبي السائد الذي يؤثر

على نوعية العلاقة بين السلطات العامة، ويختلف هذا التأثير من نظام حزبي لآخر.

ومن هنا يمكن معرفة مكونات النظام السياسي التي يتشكل منها، بمعنى أنه لدراسة نظاما سياسيا

لمجتمع أو لدوله ما، ما هي المكونات والمعلومات التي ينبغي جمعها حتى نعطي صورة كاملة وقدرة

تفسيرية واقعية لهذا النظام. وفي هذا الإطار طرحت عدة جهات نظر في دراسة مكونات النظام

السياسي.

¹ عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 15 .

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

³ رجب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 39.

فمعظم الدراسات تركز على أن **عناصر النظام السياسي** تتجه إلى دراسة ثلاث عناصر أساسية تتمثل في الحكومة والجانب الثقافي والبنية الاجتماعية، والتي تنقسم بدورها إلى عناصر فرعية. فيرى "دافيد أبتير" David Apter بأن النظام السياسي يتكون من: الحكومة، الجماعات السياسية، نظام التدرج الاجتماعي. أما "روي مكريديس" و "جان بلوندل"، فيرى كلاهما بأن مكونات النظام السياسي تتمثل في: الحكومة، الإطار الاجتماعي والثقافة السياسية¹.

ف"روي مكريديس" وباعتباره من الناقدين للإقترابات التقليدية في دراسة النظم السياسية يرى أنه لدراسة النظام السياسي لابد من دراسة الحكومة والإطار التاريخي والاجتماعي والجغرافي لها، والتنظيمات الاجتماعية والإقتصادية، ودراسة الإيديولوجيا ونسق القيم السائد من حيث نمطها السياسي، ودراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وبنية القيادة².

• **الحكومة والمؤسسات السياسية:** ويقصد بها الأداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح وبلورة وتنفيذ القرارات السياسية بشكل قانوني. وهي تتشكل بشكل أساسي من أربع فئات من المؤسسات أو الأجهزة والتي اختلف تركيبها من نظام لآخر وهي: الجهاز التنفيذي، الجهاز التشريعي، الجهاز القضائي وجهاز الإدارة الحكومية. فهناك من يدرس الحكومة على أساس السلطات التي تتكون منها والتي تمارسها فعليا، سواء بوجود مستوى من الفصل بين السلطات أو تجميع بعض السلطات أو كلها في جهاز أو شخص واحد، وتتمثل في السلطات الثلاثة وهناك من يضيف إليها سلطات أخرى. ويرى "دافيد أبتير" David Apter بأن الحكومة تقوم من الناحية البنائية على خمس عناصر تتمثل في³:

- 1 - نظام سلطوي لصناعة القرار .
- 2 - نظام للمحاسبة والمراقبة.

¹ - رجب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 40 .

² - Sharma Manoj, **Comparative Politics and Political Analysis**, New Delhi: Anmol Pub, 2007, P 03.

³ عطا محمد الصالح و فوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، ليبيا: جامعة بيبس يونس، 1988، ص 08 .

- 3 - نظام للإرغام والعقاب تقوم به الأجهزة الأمنية.
- 4 - نظام لتجديد الموارد وتخصيصها.
- 5 - التجنيد السياسي وتحديد الأدوار.

أما "روي مكريديس" فيرى بأن الحكومة تشمل كل المؤسسات الرسمية التي ترسم السياسة العامة وتقوم بتنفيذها¹.

● **الإطار الإجتماعي:** ويشمل البنية الإجتماعية أي الطبقات الإجتماعية ونظام التدرج الإجتماعي، والمجموعات الإجتماعية التي تتمثل في الدينية والإثنية واللغوية، والقوى السياسية الفاعلة في المجتمع من أحزاب سياسية ومختلف مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من جماعات مصالح وجماعات ضاغطة².

● **الثقافة ونمط السلوك السياسي:** ويشمل ذلك أنماط القيم والثقافة السائدة في المجتمع وفي الممارسة السياسية والتي تحدد الشكل الذي تتخذه الشرعية السياسية ونمط الإيديولوجيا المهيمنة، وعلاقة الثقافات الفرعية للمجموعات مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، والأدوار الممنوحة للأفراد والجماعات في الحياة العامة³.

المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في النظم السياسية

توجد عدة أطراف داخل النظام السياسي من بينها المؤسسة العسكرية، الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجماعات الضاغطة. ونختص بدراسة هذه الأطراف نظرا لدورها السياسي الفاعل داخل النظام.

¹ عطا محمد الصالح و فوزي أحمد تيم، المرجع نفسه، ص 12 .

² - Sharma Manoj ، Op Cit، P 04.

³ Ibid, P05.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية

من المعروف أن الدور السياسي للجيش شكل مبحثاً أساسياً في دراسة النظم السياسية العربية خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وذلك بسبب موجة من الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة، والتي ترتب عليها قيام نظم عسكرية في العديد من الدول، إلا أن الإهتمام بهذا الموضوع تراجع بشكل ملحوظ منذ السبعينات وبخاصة في ظل إتجاه العديد من النظم العسكرية نحو اتخاذ طابع مدني وندرة الانقلابات العسكرية وبخاصة في ظل تفنن السلطات الحاكمة، سواء في الدول التي شهدت انقلابات في السابق أو تلك التي لم تخبرها في أساليب وآليات احتواء واستيعاب الجيوش من ناحية، وتطهيرها أولاً بأول من أي عناصر مناوئة أو يمكن أن تكون مناوئة في المستقبل من ناحية أخرى¹.

وفي هذا السياق استمر الدور السياسي للجيش ليس على صعيد إطاحة النظم القائمة ولكن على صعيد تأمين قدرتها على الاستمرار من خلال التصدي لأية قوى أو جماعات داخلية تشكل تحدياً داخلياً حقيقياً لهذه النظم، كما تمدد الدور المجتمعي والتموي للجيوش في العديد من الدول العربية من خلال قيامها بتنفيذ خطط ومشاريع تنموية ذات طبيعة مدنية. وفي ضوء كل ذلك فإن هناك حاجة إلى توجيه المزيد من الإهتمام الأكاديمي إلى هذا الموضوع بحيث يتم رصد التغيرات التي طرأت على الأصول الاجتماعية للجيوش، ودراسة وتقويم الأدوار السياسية والتنموية المتغيرة لهذه الجيوش، وانعكاسات ذلك على قدراتها القتالية من ناحية وعلى قضايا التحول الديمقراطي من ناحية ثانية، وعلى المؤسسات المدنية للمجتمع من ناحية ثالثة².

¹ منصور لخضاري، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص(96-99).

² حسين ابراهيم توفيق، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 ص ص

يمكن القول أن المؤسسة العسكرية أحد أهم الأطراف الفاعلة في النظام السياسي نظرا لما لها من تأثير داخل هذا النظام.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية

شكلت الأحزاب السياسية في الدول الحديثة إحدى أبرز الأدوات التي تعكس نشاط المجتمع، ولا يمكننا فهم طبيعة النظام السياسي إلا من خلال فهمنا لماهية الأحزاب العاملة فيه، فالنظم السياسية هي إنعكاس لواقع اجتماعي معين. كما أن ظهور الأحزاب السياسية غير من كيان النظم السياسية بحيث أصبح ينظر إليها على أنها نظاما حزبية سواء كانت ليبرالية أو اشتراكية أو شيوعية، أحادية أو تعددية.

أصبحت الأحزاب السياسية في عصرنا هذا الشغل الشاغل لكل نظام سياسي لما تكتسبه من أهمية في حياة هذه الأنظمة والدول على حد سواء. وكأي مفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية، تتعدد التعريفات المختلفة للأحزاب السياسية، وبالرغم من هذا فقد عجز فقهاء القانون وعلماء السياسة من إيجاد تعريف أو مفهوم واضح لهذه الأحزاب. إلا أنه ومن واقع النظر لهذه التعريفات، يمكن الإشارة إلى أن الحزب السياسي هو: "إتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معا لتحقيق مصلحة عامة معينة، وفقا لمبادئ خاصة متفقين عليها. وللحزب هيكل تنظيمي يجمع قاداته وأعضاءه، وله جهاز إداري معاون، ويسعى الحزب إلى توسيع دائرة أنصاره بين أفراد الشعب"¹.

وبشكل عام يمكن العودة إلى بعض التعاريف الخاصة بالحزب السياسي بأنه: "مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم"².

¹ سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي، بيروت: دار الفكر العربي، 1979، ص 544.

² نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 20.

كما يمكن تقسيم الأحزاب السياسية إلى ثلاثة أنواع: نظام الحزب الواحد، نظام الثنائية الحزبية ونظام تعدد الأحزاب، ففي ظل الأنظمة الديمقراطية يحتكر فيها الحزب الواحد العمل السياسي على الساحة السياسية فلا توجد فرصة للتنافس. أما نظام الثنائية الحزبية يوجد في الدول الأنجلوساكسونية (إنجلترا وأمريكا) ويقوم على أساس وجود حزبين قويين منظمين ويمثل كلا منهما اتجاها مختلفا (في أمريكا الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وفي إنجلترا الحزب العمالي اليساري وحزب المحافظين)، والحزب الفائز بالأغلبية يستقل بالحكم ويشكل الحكومة من بين أعضائه أما الحزب الآخر فيكون في المعارضة¹. كما لا يمنع نظام الحزبين من وجود أحزاب أخرى ولكن هذه الأحزاب تكون صغيرة الحجم قليلة التأثير في الحياة السياسية. أما النظام الأخير وهو نظام تعدد الأحزاب الذي يقصد به وجود عدد من الأحزاب ثلاثة أو أكثر متقاربة في القوى دون حصول احدها على أكثرية نيابية دائمة تخوله الإستئثار بالسلطة²، أي تشكيل حكومة إئتلافية من عدة أحزاب متقاربة في المبادئ وتتفق عادة على برنامج معين لتنفيذه.

تلعب الأحزاب السياسية نشاطات وأدوار داخل النظام السياسي ، فالأحزاب السياسية هي بمثابة أدوات للديمقراطية لأنه بدون أحزاب سياسية لا يمكن أن تكون هناك مناقشات سياسية منظمة ولا يمكن للمواطنين مواجهة السلطة القائمة كما أن حرية التعبير والاجتماعات والائتلافات من أجل إسماع صوت المواطنين لا تكون حقيقة إلا بوجود الأحزاب، فوظائفها يمكن أن تشمل العديد من المجالات السياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية وغيرها، فمن كونها وسيط بين الرأي العام والسلطة إلى وظيفة التربية السياسية والاهتمام بمشاكل البلد ومحاولة إيجاد الحلول والتكفل ببعض المشاكل الإجتماعية ناهيك عن الوظيفة الخاصة بالحزب في حد ذاته كنشر الدعاية له وجلب المنتسبين

¹ سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص ص 265،266 .

² عادل قرانة، النظم السياسية، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013، ص 67 .

والمتعاطفين والمناضلين أي تقوم بعملية التجنيد الحزبي ومنه اختيار الإطارات الحزبية التي تمثل الحزب وتطبق سياسته¹.

إن الوظائف والأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية تختلف من بيئة لأخرى سواء كانت اجتماعية أو سياسية، نظم ديمقراطية تعددية أو نظم دكتاتورية، دول متطورة أو دول متخلفة... مجتمعات يتحقق فيها إجماع قوي على الصعيد الثقافي أو تخترقها توترات داخلية. فالأحزاب السياسية في الحقيقة تعد من أجهزة المنظومة السياسية لأنها تتطلع للمشاركة المباشرة في سلطة الدولة وتسعى بالمقابل لرفع تمثيلها إلى أقصى حد ممكن، وعلى هذا فإن الأحزاب ومهما يكن من تفاوت فيما بينها فإنها تتولى وظائف وأدوار ذات طابع واحد ولكن بفعالية متفاوتة بالطبع، ويبقى الاستثناء الوحيد ربما في وظائف الأحزاب هو ذلك الذي تقوم به أحزاب الميليشيات التي هي عبارة عن منظمات شبه عسكرية تسعى للحصول على السلطة بالعنف والقوة وليس بالطرق السلمية المتعارف عليها في العملية أو الممارسة الديمقراطية من خلال اللجوء إلى الوسائل السياسية². وعلى العموم وخارج هذا الاستثناء، فالأحزاب السياسية كلها وفي آن واحد آلات انتخابية وحلقات للجدل السياسي وأدوات للتكيف الاجتماعي، أو قل وظيفة التجنيد السياسي والتنشئة السياسية وإنارة الرأي العام وتكوينه والعمل على زيادة الوعي السياسي وإدارة الصراع السياسي في المجتمع وضمان الحريات العامة، بالإضافة إلى المشاركة السياسية والتحديث والتنمية السياسية وضمان انتقال السلطة بطريقة سلمية وتوفير الشرعية السياسية والتكامل القومي وأخيرا ضمان الرقابة الشعبية خاصة عندما يكون الحزب خارج السلطة أي في المعارضة.

¹ Pierre BRECHON, *les partis politiques*, paris: édition Montchrestien, 1999, p 83.

² نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية، المرجع السابق، ص 112 .

المطلب الثالث: المجتمع المدني

على الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات الغربية والعربية إلا أن هناك تفاوتاً في تحديد القوى والعناصر والقوى التي يتشكل منها، حيث لم يتم الاتفاق على تعريف محدد ودقيق لهذا المفهوم وخصائصه.

اكتسب مفهوم المجتمع المدني تعريفات متعددة ومختلفة وفقاً للظرفية التاريخية التي ظهرت فيها تلك التعريفات، فقد ظهر مفهوم المجتمع المدني بصيغة المحدد من واقع الدراسات الأكاديمية التي اهتمت بتتبع جذوره وتطوره في الفكرين السياسي والفلسفي الذي عبرت عنهما مدارس كبرى، فضلاً عن تتبع تطور الأشكال التنظيمية التي اتخذها مفهوم "المجتمع المدني" في خبرة المجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات، وبغض النظر عن تعدد تعريفاته وما أثارته من مشكلات منهجية ونظرية وخاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الإيديولوجي للمفهوم، واستخدامه من قبل قوى عديدة لاستخدامه في سياقات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة.

فالمؤكد أن التعريف الأكثر شيوعاً للمفهوم، والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين، هو الذي ينظر للمجتمع المدني باعتباره: "شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات"¹.

تعتبر المؤسسة من أهم المعايير التي يمكن من خلالها يمكن قياس ومعرفة درجة فاعلية المؤسسات والتنظيمات، وتتحدد مؤسسية أي نسق في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور المؤسسي الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، والتي حددها "صامويل هنتجتون" في

¹ حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 159.

العناصر التالية: القدرة على التكيف مقابل الجمود، الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام، هذه المعايير يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني¹:

- 1 - القدرة على التكيف: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضائل أهميتها وربما القضاء عليها.
- 2 - الاستقلال: يقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد.
- 3 - التعقد: يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها خلاله.
- 4 - التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح. والمجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب الصراع، اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع².

¹ طارق عاشور، "تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري: 1997-2007"، مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص 95 .

² المرجع نفسه، ص 96 .

ويبقى السؤال المطروح هل أن السماح بتشكيل هذه الجمعيات وسيلة تستخدمها الدولة لمراقبة المجتمع والمواطنين أو وسيلة تسمح للمواطنين وللمجتمع بمراقبة السلطة والمساهمة في صنع السياسات.

المطلب الرابع: الجماعات الضاغطة

إن مفهوم جماعات الضغط كمصطلح سياسي يمكن تقسيمه على مفهومين: الأول مفهوم الجماعة، والثاني مفهوم الضغط. ويقصد بالجماعة (Groupe) أي إئتلاف بين مجموعة من الأشخاص لهم خصائص مشتركة مثل: مستوى معين من المعيشة ومستوى معين من الدخل، أصحاب مهنة واحدة، تشابه في السلوك العام، مستوى ثقافي وعلمي متقارب، وذو حالة إجتماعية متشابهة، ومصالحهم وأهدافهم متقاربة وينتمون إلى جنس ومذهب ديني واحد¹.

أما مفهوم الضغط (Pressure) فإنه مرتبط بالعمليات السياسية، إذ يعني أن الجماعة بالمعنى السابق قد اتخذت اتجاهها أو رأيا موحدًا قبل موضوع معين، ومن ثم فمن أجل وضع هذا الإتجاه موضع التنفيذ في الواقع السياسي، فإن جماعات الضغط تحاول التأثير على صانعي القرارات في النظام السياسي من أجل تحقيق غرضهم على وفق مصالحهم.

وهناك مفهوم آخر شائع الإستعمال وهو جماعات المصلحة (Interest Group)، وهذا المفهوم قد يستعمل في أحد المعنيين الآتيين: الأول كمفهوم مرادف لجماعات الضغط، أما المعنى الثاني فهو اعتبار جماعات المصلحة نوعًا من جماعات الضغط، وتعني أن هناك جماعة تسعى لتحقيق غاياتها بأسلوب معين عن طريق إستعمال نفوذها لدى صانعي القرار في النظام السياسي، وهذه الجماعة ليس لها صفة الدوام، وإنما تظهر عندما يتبلور موقفها تجاه غرض معين، وتختفي بمجرد تحقيقه.

¹ -H.Bell and H.William, **Modern Government**, New York, 1962, P 112.

وهناك أيضا جماعة اللوبي (Lobby Group)، وهي تعد نوعا من جماعات الضغط لها أسلوبها الخاص، وتهدف أساسا إلى التأثير مباشرة في صانعي القرارات التشريعية، وقد اشتهر بها الكونغرس الأمريكي¹.

وهكذا تعددت الاصطلاحات والتعبيرات التي أطلقت على هذه الجماعات، إلا أن إصطلاح جماعات الضغط هو أدقها وأشملها، والتي يمكن تعريفها على أنها "جماعة منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة أو رابطة موحدة، ويهتمون بتنمية مصالحهم وحمايتهم بواسطة التأثير في الرأي العام وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية للتأثير فيهم، وحملهم على الإستجابة وفقا لما تقتضيه مصلحة تلك الجماعة"².

تظهر قوة وفعالية جماعات الضغط من خلال الضوابط والعناصر المميزة لها، والمتمثلة في: **التنظيم:** الذي يعتبر من العوامل التي تساعد على ترتيب الأهداف وتنظيم شبكة الإتصال بالشكل الذي يمكنها من القدرة على التعبير عن رغبتها وبصوت قوي مسموع لدى الجهات صانعة القرار، أي أن نجاح جماعة الضغط متوقف على قدرتها على التعبير عن مصالحها وبحجة مقنعة في كل خطوة من خطوات العمل الحكومي وكل محور من محاور اتخاذ القرارات الحكومية³.

والتنظيم بهذا المعنى يقوي الجماعة ويفعلها، إذ كلما كانت الجماعة منظمة كلما كانت متماسكة، ومؤثرة على أجهزة القرار. غير أن كثير من جماعات المصالح تعمل بطرق ملتوية، وفي الخفاء، وليست لها برامج معلنة، وأجهزة تتولى نشر تحركاتها، وهذا ما يصعب من معرفة التنظيم الذي تعتمده⁴.

¹ -H.Bell and H.William, Ibid, P 113.

² Harman Zeigler, **Interest Groups in American Society**, New Jersey: Printid-hall, 1969, P 30.

³ خيربي عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت: منشورات ذات السلال، 1989، ص ص 115، 116.

⁴ سرير عبد الله رابح، "عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة في الجزائر"، مذكرة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، 2006، ص 329.

الدفاع عن المصالح: وهو العنصر الثاني في تكوين الجماعة الضاغطة وبناء قوتها هو التزام تلك الجماعة بالدفاع عن المصالح واعتبارها محور كل نشاط فتكوين الجماعة أساسه المصلحة واتصالها وكل حركاتها يتم في دائرة المصالح المشتركة، وبالتالي فإن الخاصية المميزة لجماعة الضغط هي الارتباط بتلك المصالح¹.

ومما سبق يمكن القول بأن جماعات الضغط هي تلك التنظيمات التي تتكون من عدد من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصلحة مشتركة بكل ما أتيت من وسائل مادية ومعنوية ، ويغلب عليها طابع العمل في السرية أكثر منه في العلن، وطابع التنظيم غير الرسمي بدل التنظيم الرسمي. كما نجد أن جماعات الضغط تختلف عن الأحزاب السياسية، أن جماعات الضغط تكتفي بمجرد التأثير على السلطة من الخارج دون محاولة الوصول إليها أو ممارستها، أما الأحزاب فهدفها الرئيسي هو الوصول إلى كراسي الحكم وممارسة السلطة سواء نجحت في تحقيق هذا الهدف أم لا.

إن مهما تنوعت في أشكالها وأهدافها فإنها جميعا تتطوي على عنصر واحد مشترك هو المصلحة أو الهدف الذي تدافع عنه بكل الوسائل المتاحة لديها، وهي تعمل بذكاء وحيوية، وتتحرك على جميع الأصعدة لتستميل إليها الجهاز البيروقراطي، والسياسي فتقيم علاقات قوية أساسها المال، الصداقة العقيدة الجهوية. ومهما كان المجال الذي تركز جماعات الضغط عليه نشاطها، فإن هذه الجماعات تضطر غالبا للقيام بنشاط سياسي لخدمة أهدافها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية كما هو الحال بالنسبة لمعظم جماعات الضغط المختلفة، فاتصالها بالحكومات والضغط عليها يجعلها إحدى القوى السياسية المؤثرة بدرجة أو بأخرى في النظام السياسي، بل يجعلها جزء من ذلك النظام.

المبحث الثالث: مفهوم المؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية من مقومات الدولة التي تستند إليها الحكومات أو الشعوب. وفي هذا المبحث سنتطرق لتعريف المؤسسة العسكرية بالإضافة إلى تعريف المؤسسة، وكذا الفرق بين الجيش

¹ سريير عبد الله رابح ، المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

والمؤسسة العسكرية على اعتبار أن مفهوم الجيش يتداخل مع مفهوم المؤسسة العسكرية، وأخيرا خصائص المؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة العسكرية

لتعريف المؤسسة العسكرية نحتاج إلى توضيح مفهوم المؤسسة أولا ومن ثم تعريف المؤسسة العسكرية.

تعريف المؤسسة: هناك تعاريف متعددة أعطيت للمؤسسة وكل منها يركز على جانب معين، كالهيكل، العناصر المكونة له، طبيعة نشاطها وأهدافها ، والاختيار من بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها. فإذا نظرنا إلى المؤسسة من الجانب الاجتماعي فهي مجموعة الأحكام والقوانين الثابتة التي تحدد السلوك والعلاقات الاجتماعية في المجتمع. وقد استعمل هذا المصطلح بدقة متناهية العالم الاجتماعي "هربرت سينسر" في كتابه "مبادئ علم الاجتماع" إذ قال: "بأن المؤسسة يمكن أن تشبه بالعضو أو الجهاز الذي ينجز وظائف مهمة للمجتمع"¹. كما يعتبر "هومنس" Homans المؤسسة كنظام مفتوح، وهو "كل نظام اجتماعي يتواجد ضمن محيط ثلاثي الجوانب: مادي كالهيكل، ثقافي مرتبط بقيم وأهداف المجتمع، وتكنولوجي أي التجهيز والمعلومات التي يتحصل عليها النظام لتأدية مهمته"².

وسياسيا فالمؤسسة: "هي أداة للسلطة المأسسة، وتتشكل من عناصر: عنصر الفكرة وعنصر التوحد والتشارك وعنصر الديمومة وعنصر الهدف وعنصر الطاقة"³.

مفهوم المؤسسة العسكرية: مهما تنوعت التعاريف وتباينت، فأساسها واحد، إذ يتفق الجميع على أن المؤسسة العسكرية هي "مؤسسة عسكرية تضم مجموعة من الأفراد مكونين عسكريا والمعروفين

¹ دينكل ميتشل، معجم علم الاجتماع، تر: إسمان محمد حسن، بيروت: دار الطليعة، 1981، ص 127 .

² Edgar Shein, **Psychologie et organisation**, Paris: Hommes et technique, 1971, P 96.

³ مخلوف صيمود، مرجع سابق، ص 05 .

عموما باسم الجنود، وهي تتميز ببنية هرمية مع سلم ترتيب الرتب ووحدات القيادة، كما أنها وجدت من أجل ضمان الأمن داخل وخارج التراب الوطني، وحماية المواطن وممتلكاته في حالة وجود أخطار خارجية تهدد سلام واستقرار البلاد، وحفظ النظام داخله، ومنه يتجلى الهدف الذي لأجله تأسس وهو تحقيق السلام عن طريق الدفاع عن المصالح الحيوية للأمة¹.

ويقصد كذلك بالمؤسسة العسكرية بأنها: "تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناس مسلحين، تنشئه الدولة وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين: ضد المعتدين عليها، ونقل الحرب خارج حدودها، وتكلفه استثنائيا بحفظ النظام في الداخل"².

كما تعرف بأنها: "مؤسسة من مؤسسات الدولة وليست جهازا أو أداة بإمرة السلطة، فهي مؤسسة للأمة وليست للنخبة الحاكمة شأنها في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، ومعنى ذلك أن مؤسسة الجيش نصاب مستقل في الكيان السياسي، ومحاييد في علاقات السياسة والسلطة والمجتمع"³.

ومن هنا نصل إلى تعريف إجرائي للمؤسسة العسكرية، والتي نعني بها تلك المؤسسة المنظمة التي تنظم جميع شرائح المجتمع ومن مختلف المناطق الجغرافية، وتتكون من أشخاص منظمين تنظيميا تسلسليا، ومجهزة إداريا ومكونة عسكريا، وهدفها الدفاع عن الحدود ضد أي تهديد داخلي أو خارجي، إلا أنها لا تتوقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال إمكانياتها المادية والبشرية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية خدمة للمجتمع والوطن.

المطلب الثاني: الفرق بين الجيش والمؤسسة العسكرية

نجد هناك تداخل بين مفهوم المؤسسة العسكرية والجيش، وهنا سنوضح الفرق بينهما.

¹ Morin Jean Michel, *Précis de Sociologie*, France: Nathan, 1997, P 76.

² عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص 129.

³ أحمد ولد داده وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 16.

الجيش: هو مؤسسة وطنية راقية، بأهدافها ومبادئها، مهمتها الأساسية الدفاع عن الوطن بالدرجة الأولى، وصون الحريات العامة، وحماية الدستور وتعزيز الوحدة الوطنية، ودعم الإستقرار الداخلي والمحافظة على قيم المجتمع وتراثه وإنسانه... ولا سبيل للتحدث عن الحياة العسكرية من دون التطرق إلى واقع المؤسسة العسكرية، التي هي صرح ثابت و متماسك، ومدرسة وطنية هادفة ينهل منها كل متطوع في الجندية، المعرفة الوطنية الصحيحة ويتدرج فيها على القيم والمفاهيم التي تجعل منه رجلاً مسؤولاً. فكل وحدة عسكرية هي دار رحبة، هي البيت الكبير الذي تنتشر فيه المبادئ الوطنية والأخلاقية، وهي المعهد الذي يُخرج رجالاً أقوياء، قدوة في البطولة والتضحية والإخلاص والفداء.

الجيش هو الوطن، هو الركيزة الرئيسية للوحدة الوطنية، ولا وطن بلا جيش. والحياة العسكرية هي حياة منظمة، يسودها الانضباط والتوحد والتعاون، وعلى هديها تتشكل الخطوات التي تدعم تحقيق الأهداف الوطنية على كافة المستويات¹.

كما يعرف الجيش الوطني بأنه: مجموعة أفراد هدفها الأساسي حماية الوطن و الحدود و أمن المواطن و يشارك في العمليات العسكرية ضد العدو و في الكوارث البيئية، و ليس له أي توجه سياسي أو عرقي أو عقائدي².

فالجيش هو أحد أقسام المؤسسة العسكرية لأن المؤسسة العسكرية تضم كل من الجيش، الدرك الوطني والمخابرات وغيرها.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسة العسكرية

تتمتع المؤسسة العسكرية عموماً بمزايا عدة لا تتمتع بها أي مؤسسة اجتماعية أخرى، وهي: التنظيم الدقيق وامتلاك القوة المتمثلة في الأسلحة و المعدات العسكرية الموضوعية في تصرفه وفقاً للقوانين،

¹ عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقات بين الجيش والسلطة، في الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي، (مجموعة من الكتاب)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 16.

² عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 65 .

هذا بالإضافة إلى توفير المال اللازم لتأمين التسلح وتحقيق الأمن. ويمكن تلخيص هذه الخصائص كالتالي¹:

- لا تضم المؤسسة العسكرية طبقة اجتماعية واحدة، فالجيش من قمة رتبه العليا إلى قاعدة جنوده يمثل

انعكاسا صادقا لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات وطبقات وطوائف وشرائح مختلفة².

- الجيش هو أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي، حيث تقوم قيادة الجيش، بواسطة التدريب والتنقيف بدور جد مهم في تحقيق التكامل عبر صهر المواقف الفردية والتوجهات الدينية والطائفية والحزبية في ولاء أعلى هو للوطن والأمة.

- التقدم التقني والتنظيمي، فالمؤسسة العسكرية هي الأكثر عصرية وتنظيما وتقدما تقنيا من سائر مؤسسات الدولة، وتزيد هذه الخاصية في قدرة النخبة العسكرية على الاستخدام المرن والمتقدم والمجدي للآلة العسكرية في حالة الضرورة.

- لا تزال المؤسسة العسكرية هي المؤسسة العسكرية الأكثر تنظيما وانضباطا وجاهزية بحكم موقعها الرئيسي في الهيكل التنظيمية في المجتمعات الدول النامية أو حتى الدول المتقدمة³.

كما قد تنفرد هذه المؤسسة بميزات أهمها: أنها "منظمة يلحظ فيها بوجه صريح تقديم السلطة التي ترفض التضحية بحياة أفرادها"⁴.

- التدرج الهرمي، إذ يعتبر النسق العسكري نسقا اجتماعيا متدرجا بدقة، و يبلغ في إحكام تقسيماته الهرمية درجة أعلى من تلك التي تلاحظها بين الطبقات والفئات التي تقوم في تكوينها على الفواصل الاجتماعية والاقتصادية. ويبدأ التدرج الهرمي العسكري من رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات

¹ أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص 74، 75 .

² المرجع نفسه، ص 75 .

³ المرجع نفسه، ص 91 .

⁴ Morin Jean Michel ,op cit. P 76.

المسلحة وينتهي بالفرد المجند، ويتمثل هذا في ما يعرف بالتسلسل القيادي الذي يتضمن العلاقات و الوسائل الرسمية والغير الرسمية لتحقيق الانضباط والفاعلية للمؤسسة العسكرية التي تحدد نمط العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين بطريقة موضوعية¹.

- يتميز النسق العسكري بأنه مجتمع مكتف ذاتيا، يعمل على توفير كل حاجات أفراده التي تمكنهم من أدوارهم فيه، وغالبا ما تكون مراكز نشاط وعمل المؤسسة العسكرية في أماكن منعزلة عن المناطق المدنية².

¹ابراهيم خضر، المجتمع والجيش، القاهرة: دار المعارف، 1985، ص 82 .

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

خلاصة الفصل الأول

يتناول هذا الفصل التأصيل النظري والمفاهيمي لكل من النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، عرفنا بأن النظام السياسي فرع من فروع علم الاجتماع وتداخلت معه العديد من المفاهيم المشابهة، وهو عبارة عن مجموعة من التفاعلات والعلاقات المرتبطة بعملية صناعة القرار، كما ضم النظام السياسي العديد من المؤسسات التابعة له نجد من بينها المؤسسة العسكرية التي تعتبر من أهم مؤسسات النظام السياسي ومن مقومات الدولة التي تستند إليها الحكومات أو الشعوب. بالإضافة إلى مؤسسات أخرى فهي أحد الأطراف الفاعلة داخل النظام السياسي، فالمؤسسة العسكرية تسعى لحماية الدولة، السلم، الأمن والسلام والإستقرار من خلال حماية الحدود وحماية المواطن من أي تهديد داخلي كان أو خارجي وذلك من خلال الدفاع بواسطة الجيش والجنود والدرك الوطني وغيرها، وللمؤسسة العسكرية لها القدرة والكفاءة والخبرة بالإضافة إلى الاحترافية في التعامل مع المشاكل الأمنية وحتى السياسية منها.

الفصل الثاني: طبيعة المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في

الجزائر

مع نهاية الثمانينات، هبت رياح التغيير على كثير من الدول ومنها الجزائر لتتحول من نظام الأحادية إلى التعددية السياسية، فعرفت الجزائر تحولات جذرية بعد أحداث أكتوبر 1988 مست النظام ككل، لتعلن عن نهاية الأحادية والتوجه نحو التعددية السياسية.

ومن هنا ضم هذا الفصل طبيعة كل من المؤسسة العسكرية التي نشأت من رحم الثورة التحريرية، بالإضافة إلى تعدد أدوارها بسبب وحدتها وانسجامها وكذا احترافيتها، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية.

المبحث الأول: طبيعة المؤسسة العسكرية الجزائرية

سننظر إلى نشأة المؤسسة العسكرية ودورها وكذا مدى انسجام واحترافية هذه المؤسسة.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة العسكرية الجزائرية

لو تعمقنا في تاريخ الجزائر لوجدنا أنه لا وجود للجزائر (الدولة، الشعب، التاريخ) من دون المؤسسة العسكرية، أن غياب الدولة أو بقائها مرهون بقوة الجيش منذ ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، إذن الكلام عن المؤسسة العسكرية هو الماضي والحاضر والمستقبل، ليس كأفراد أو قيادات أو حتى مبادئ، ولكن كمؤسسة مدافعة عن الدولة ومحافظة عليها،

ومضحية من أجلها، كما أن الإدماج بين المؤسسة العسكرية والدولة يعد حالة فريدة في الجزائر بالمقارنة مع الدول الأخرى¹.

وتعود جذور المؤسسة العسكرية إلى "المنظمة الخاصة" لحزب الشعب الجزائري الذي يعد النواة الأولى للجيش الجزائري، وقد أنشئت هذه المنظمة بقرار من اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري سنة 1947، وأسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة. ومما ينبغي الإشارة إليه أن الجزائريين خاضعين قانونيا للخدمة الإلزامية في الجيش الفرنسي، ولم يكن أداء هذه الخدمة مرتبطا بالنظرة السلبية التي إكتسبتها فيما بعد، بل أن الخبرة العسكرية التي اكتسبها بعض المناضلين في الجيش الفرنسي كانت تؤخذ بعين الاعتبار في اختيار بعض المناضلين لعضوية المنظمة الخاصة وإسناد بعض المسؤوليات فيها². فحسب بعض

المحللين السياسيين، تمثل المؤسسة العسكرية الجزائرية حالة فريدة تجمعت فيها عدة عوامل وصفات منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به، فقد نشأت وتطورت على مراحل، وتغذت من أوضاع سياسية واجتماعية مختلفة، لمدة تزيد عن نصف قرن، فهي ظاهرة تراكمية، متصلة بتاريخ حركة التحرير الوطني في الجزائر وبالتطورات السياسية في المنطقة العربية والعالم. لقد واكبت هذه الظاهرة نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري، ثم عندما أصبحت أداة

أساسية في معركة الاستقلال باسم جيش التحرير الوطني، لتصبح بعد الاستقلال، الجيش الرسمي للدولة الجزائرية الحديثة وأطلق عليها الجيش الوطني الشعبي³.

¹ خالد عمر بن قفة، المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية، الجزائر: مؤسسة الشروق، 2000، ص 18.

² أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

³ المرجع نفسه، ص ص 62، 63.

وعليه فقد أصبح الجيش يحمل اسم الجيش الوطني الشعبي ليكون أكثر ملائمة لعهد الاستقلال وعزز بشعار "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني" وكل هذا يرمز إلى جملة من المعاني: الوفاء للثورة ولجذورها الشعبية، والطموح لتحديث الجيش بما يمكنه من القيام بدور الجيوش العصرية¹.

وعليه كان لا بد من تنظيم هذا الجيش، تلك هي المهمة التي شرعت فيها وزارة الدفاع الوطني منذ البداية التي صدر بموجبها قرار وزاري يقسم البلاد إلى سبع نواحي عسكرية (علما أن الناحية العسكرية السابعة كانت العاصمة أما حاليا فهي ست نواحي فقط *)، وقد جاء هذا التقسيم ليتمكن من حل كافة المشاكل وتذليل كل الصعوبات الناجمة عن حرب التحرير ضمن مؤسسة واحدة، وكان الغرض من حركة التنظيم هذه يتمثل في إقامة نظام لتمويل حاجيات الجيش الذي لا بد من تنظيمه وتغذيته وإيوائه وعلاجه وتكوينه. وهكذا فإن أول ما تم إنشائه تمثل في المعتمدية العسكرية ومديرية العتاد والهندسة العسكرية والصحة، بينما تركت المبادرة للنواحي العسكرية لتسوية مشاكلها بنفسها مع إعطاء طابعا موحدا للعمل، وقد أنشئت هذه المديريات التي أضيفت إليها مديرية الموظفين والقوات البحرية والجوية الممثلة في وزارة الدفاع

الوطني، لتكون الهيكل الأساسي للجيش الوطني الشعبي².

كما كان للمؤسسة العسكرية أن تواجه متطلبات ثلاث:

¹ أحمد ولد دادة وآخرون، المرجع نفسه، ص 68 .

* النواحي العسكرية هي: الناحية الأولى (البلدية)، الناحية الثانية (وهران)، الناحية الثالثة (بشار)، الناحية الرابعة (ورقلة)، الناحية الخامسة (قسنطينة)، الناحية السادسة (تمنراست).

² وزارة الإعلام والثقافة، من جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي، الجزائر: مركب الطباعة ش.و.ن.ت، 1979، ص 121.

- أن يساهم الجيش الوطني الشعبي في بناء المجتمع الجزائري الجديد في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقنية، وذلك بتعبئة الجنود والإطارات في كافة القطاعات الوطنية.
- أن يضمن سيادة الشعب على شؤونه الوطنية والدفاع عنه.
- أن يدخل الوسائل العصرية على جميع الفروع التقنية والفنون العسكرية وأن ينشئ الأسلحة الجديدة الضرورية للدفاع عن الوطن وتشييد البلاد¹.
- ومن هنا يمكن القول أن المؤسسة العسكرية الجزائرية مؤسسة فريدة من نوعها في العالم. يجزم المتابعون لتطورات هذه المؤسسة أنها مازالت تعاني إلى اليوم من إرث الماضي البعيد، تحديدا من إرث ثورة التحرير الوطني التي امتدت من الفاتح من نوفمبر 1954 ب"تداء أول نوفمبر" إلى الثاني من جويلية 1962 بالمصادقة على نتائج الاستفتاء حول تقرير المصير. إن الوضعية التي وصلت إليها الجزائر اليوم هي نتيجة للخلط التاريخي الذي حدث بين السياسي والعسكري وعدم وجود فاصل واضح بينهما.
- على حد تعبير المؤرخ الجزائري "محمد حربي" الجيش في الجزائر على عكس كل جيوش العالم لم تصنع دولة بل "هو الذي صنع دولته"، وقبل ذلك صنع ثورة مما أكسبه شرعية تاريخية مميزة. فالباحثة الفرنسية "ميراي دوتاي" Mireille Duteil قالت: "بصفة عامة، أراد الجيش في الجزائر أن يكون مالكا للدولة التي صنعها. فهو الشرعية وهو السلطة"².

¹ وزارة الإعلام والثقافة، المرجع نفسه، ص 123 .

² المرجع نفسه، ص 124 .

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية الجزائرية

كان لابد من انتظار المراجعة الدستورية لـ 23 فيفري 1989 لنرى أدوار الجيش تتغير

بشكل جذري، "فالجيش من حينها سيقصر دوره الدستوري على المهام التقنية التقليدية؛

حماية الاستقلال الوطني والدفاع عن الوحدة والسلامة الترابية للبلاد"¹.

لكن قبل ذلك من المفيد أن نعرف الأدوار التي اضطلع بها الجيش من خلال النصوص

الدستورية السابقة، التي يبدو أنها كانت تمنح الجيش أدوار غير تقليدية. فالمادة الثامنة من

دستور 1963، زيادة على مهمة الدفاع الوطني تمنح الجيش مهمة المشاركة في النشاطات

السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للدولة في إطار الحزب². فالجيش الوطني الشعبي كان

عقب الاستقلال القوة الوحيدة المنسجمة التي يمكن الاعتماد عليها في عملية بناء الدولة

ومواصلة تجسيد الاستقلال التام للدولة. أما الميثاق الوطني سنة (أنظر الملحق رقم 03)

1976 فقد أعاد التذكير بالكفاح التحرري الذي قاده جيش التحرير النابع من الجماهير

الشعبية وأكد على أن الثورة التي خاضها الفلاحون والشباب لا تستهدف تحقيق الاستقلال

فحسب بل إحداث التغيير الجذري في المجتمع، لذلك "أستبعد المفهوم التقليدي الذي يجعل

من الجيش، مؤسسة على هامش المجتمع بعزل الجندي عن الشعب لأنه لا يمكن أن تقوم

ثورة في بلدان العالم الثالث بدون جيش ملتزم بالثورة" (أنظر الملحق رقم 03).

إن تحقيق هدف الاستقلال الوطني لم يؤدي إلى انتهاء مهام جيش التحرير الوطني، بل

أدى-حسب الميثاق الوطني- إلى تحويره من أجل الانسجام مع المهام الثورية الجديدة.

¹ Abderrahim LAMCHICHI, "L'Algérie en crise", Paris : L'harmattan, 1991, p267.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فقرة 2، المادة الثامنة، دستور سنة 1963، ص 146.

لكن من الواضح أن هذه المهام الجديدة تتجاوز بكثير حدود المهام التقليدية للجيش "فهو مشارك في جميع ميادين بناء المجتمع الجديد، وتشكل طاقته الهائلة عنصرا هاما في ترقية الثورة الثقافية، الثورة الزراعية، و الثورة الصناعية...فمهام التنمية الكبرى التي يقوم بها تجعل منه مؤسسة تامة الإدماج في الحركة الشاملة للثورة"¹.

وقبل ذلك كان الميثاق الوطني لسنة 1964 قد منح الجيش حق المشاركة في العمل السياسي، فالمادة 24 منه تنص على أن " العمل السياسي داخل الجيش الوطني الشعبي يتم بواسطة المحافظة السياسية للجيش التي يشرف عليها مباشرة المكتب السياسي للحزب"².

أما دستور 1976، فقد خصص فصلا كاملا (أنظر الملحق رقم 04) للمؤسسة العسكري ، وعلى اعتبار أن الجيش الوطني الشعبي هو امتداد لجيش التحرير الوطني، وكان الجهاز الوحيد المنظم، وكونه تولى إلى جانب مهام الدفاع الوطني مهمة التنمية بمختلف أوجهها وصاحب السلطة الفعلية، لم يتردد المؤسس الدستوري في دسترة هذا الدور، مما جعل من الجيش القوة المسيرة للمجتمع بواسطة قادة الجيش سواء الممارسين منهم أو الذين خرجوا منه وأسندت لهم وظائف سياسية ومدنية³. إضافة إلى ذلك تحدثت المادة 84 من دستور 1976 عن الخدمة الوطنية ليس كضرورة لتلبية حاجات الدفاع الوطني فحسب، وإنما لتأمين " الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن و المساهمة في تنمية البلاد".

إذا فكلا النصين الدستوريين سواء 1963 أو 1976 نظرا إلى مؤسسة الجيش لا كمؤسسة مهمتها الدفاع الوطني وضمان السلامة والوحدة الترابية للبلاد فحسب، وإنما كأداة

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² Mohamed Tahar BENSAAIDA, "Le régime politique Algérien", Alger : ENAL, 1992, p99.

³ سعيد بوالشعير، مرجع سابق ، ص.163.

ووسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإتمام بناء الدولة الناشئة وكقوة أيضا يمكنها المساهمة في الحياة السياسية من خلال الحزب.

لكن الواقع أظهر أن مؤسسة الجيش، حتى في ظل هذا الإطار لم تلتزم حدود ما أقره الدستور، بل كانت هي المصدر الأساسي للسلطة و صاحب القرار الأخير في الخيارات الحاسمة، لاسيما ما تعلق منها باختيار مرشح الحزب الواحد لرئاسة الجمهورية، حيث الانتخابات لم تكن سوى عملية تزكية لخيار الجيش¹.

وإذا وضعنا إصلاحات 1989 في إطارها الزمني فإنه يمكننا القول بأن هذه الإصلاحات لم تأتي كما يبدو في سياق منعزل، فالسيّد "مولود حمروش" يعتقد بأنه يوجد داخل المؤسسة العسكريّة جيّان؛ الأول شارك في الحرب التحريريّة، والثاني جيل الاستقلال، فالجيل الأول ميسس وه ولم ينظم إلى الجيش لأجل تحقيق مسار عسكري بل إن السياسة والرهنات السلطوية هي جزء أساسي من اهتماماته، ثم برز جيل ثاني جاء بعد الاستقلال حيث اختار أعضاؤه الجيش كمهنة لا كمطية لممارسة السياسة والارتقاء في سلم المناصب السياسية وهم أقرب إلى الإحترافيّة منهم إلى تسييس الجيش، ولعل صعود هذا الجيل في منتصف الثمانينات ووصوله إلى مناصب القيادة سيساهم في أبعاد مؤسسة الجيش الوطني الشعبي عن الممارسة السياسية "لذلك أعتقد أن المشكل لن يطرح مستقبلا"².

ومما سبق يمكن الوقوف على عدة عوامل كانت دافعا قويا وراء تدخل المؤسسة العسكرية

في السلطة السياسية في الجزائر:

¹ سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 164 .

² Jean Jacques LAVENU, "Algérie la démocratie interdite", Paris: Edition L'Harmattan, 1993 P 139.

1 - العامل التاريخي: يركز على الثقل التاريخي الذي اكسبه قوته و هيمنته كمؤسسة

من تاريخه الطويل الذي يمتد إلى الاستقلال حتى قابله هذا الثقل التاريخي و نتيجة للتراكمات التاريخية أو عزل الجيش لقيادته بأن له دور سياسيا يسمو على السلطة السياسية التقليدية بما يمكنه من التدخل في الشأن السياسي¹... قبل ذلك الظاهرة العسكرية في الجزائر هي ظاهرة تراكمية متصلة بتاريخ حركة الجيش الوطني، فهو حركة مسلحة ولدت من رحم الصراعات السياسية التي ميزت الحركة الوطنية، بعد مراحل من الكفاح المسلح أصبحت أداة أساسيا في معركة الاستقلال باسم "جيش التحرير الوطني"، مما منحه الشرعية الثورية التي تكون بمثابة المحفز لتولي زمام الأمور السياسية في الجزائر.

2 - العامل السياسي: يمكن القول أن دور مؤسسة الجيش ونخبته العسكرية في دول

العالم الثالث وخاصة في الدول العربية تتميز بين حدين، الحد الأدنى هو حماية الوطن وسلامة أراضيه والولاء للدولة وهو الدور الطبيعي له، وحد أعلى يتمثل في ممارسة السلطة وهو الدور المميز له.

إن الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية أكسبه ا الشرعية التاريخية ومكن ها أن تكون أحد أهم أقطاب النظام السياسي الجزائري، وجعل قوة نفوذه ا وتأثيره ا المركز المحوري لقوة النظام، من خلال دوره ا في التعبئة، وحماية المصالح الإستراتيجية السياسية والاقتصادية.

وتبرز قوة المؤسسة العسكرية على المستوى السياسي أيضا من العلاقة بين المؤسسة العسكرية و المؤسسة الرئاسية، فالمؤسسة العسكرية في الجزائر هي الضمان الوحيد للوصول

¹ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الجيش والسياسة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 73.

إلى المؤسسة الرئاسية، بالإرتباط بين هاتين المؤسستين ووصول بعض الوجوه من جيل الثورة إلى سدة الحكم ساعد كثيرا على هيمنة المؤسسة العسكرية على الأمور السياسية ولو بطريقة غير مباشرة.

رغم أن فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد" شهدت مداولة تحجيم دور المؤسسة العسكرية في المقابل تقوية النفوذ السياسي وتبنيه النهج الإصلاحى الديمقراطى بقرار دستور 1989 (أنظر الملحق رقم 04) الذي يتضمن حظر خطر النشاط السياسى للجيش و تحديد مهامه فى الدور الطبيعى له من حماية الوطن و الدفاع عنه و الحفاظ على السلامة و الوحدة الوطنية، إلا أنها استعادت مكانتها بسبب الصراع الداخلى منذ سنة 1991 على أثر الاضطرابات الدموية التى عرفتها الجزائر بعد إلغاء الانتخابات التى فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ مبرزا هذه العودة بمحاولتها إستيعاد الأمن و الحفاظ على مؤسسات الدولة و استعادة النظام¹.

ولقد زادت قوة المؤسسة العسكرية فى فترة حكم الرئيس "اليمين زروال" الذى أعطاه دورا متعظما كمؤسسة شريكة للمؤسسة ال رئاسة وتقريب بعض القيادات إليه كمستشارين². وبعد وصول السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة الحكم لم تضعف مواقف المؤسسة العسكرية ومكانتها، رغم اتخاذه العديد من الإجراءات (قرار التعديل الهيكلى لها فى 25 فيفري 2000) واندقاده لبعض عناصرها وإحالة البعض الآخر على التقاعد أو تنقلات للعديد من

¹ رياض الصيداوي، الصراعات الداخلية فى الوطن العربى رؤية مستقبلية على الحالة الجزائرية، مأخوذ من الموقع: 2015/03/20 .
www.aljazeera.net/nr/eaeres/664B7AF470-HAB2.htm

² رياض الصيداوي، التغيرات فى قيادة الجيش الجزائرى خطة ولكن نحو اصطياف جديد، مأخوذ من الموقع :
www.aljazeera.net/nr/eaeres/664B7AF9.F470-HAB2.htm

الكبار قيادة الأركان، هناك ارتباط بينها فكثيرا من الأحيان ما كان رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ودوما ما كان القائد الأعلى للقوات المسلحة بنص قانوني.

في الأخير فتأكيد دور المؤسسة العسكرية وتدخلها في ال نظام السياسي لا يقتصر على الجزائر فقط بل يشمل تقريبا جميع دول العالم الثالث، حيث تبقى هذه المؤسسة مرتبطة بعوامل سوسيو تاريخية، وتعتبر من الركائز الأساسية للسلطة السياسية في الجزائر.

المطلب الثالث: وحدة وانسجام المؤسسة العسكرية الجزائرية

تتمتع المؤسسة العسكرية على خلاف المؤسسات المدنية بتنظيم وانضباط شديدين وامتثال تام للأوامر والتعليمات في كل المستويات ، فالإدارة العسكرية قائمة على تنظيم هرمي تأخذ الأوامر فيه اتجاها أحاديا من الأعلى إلى الأسفل، فليس هناك مجال للمناقشة أو النظر في الأوامر، وحتى على مستويات القيادة العليا تقتضي طبيعة الجيش ومهامه تضيق مجال اتخاذ القرار، ربعا لعامل الوقت وتماشيا مع تسارع المستجدات على جبهات القتال.

لكن الوضع سيختلف إذا تعلق الأمر بالقرارات السياسية، إن الانصياع للأوامر قد لا يستمر في حال كانت القرارات متعلقة بدعم أو مساندة أو اختيار مرشح دون آخر. إن الانضباط يكون على درجة عالية فقط بخصوص القرارات التقنية و العسكرية البحتة أما إذا تعلق الأمر بخيارات سياسية، فإن الاختلافات الفكرية والميولات السياسية سرعان ما تطفوا إلى السطح، على اعتبار أن الضابط أو الجندي هو في نهاية الأمر فرد من أفراد المجتمع له توجهاته وقناعاته، وحتى إن كان العمل السياسي محضورا عليه، فإن ذلك لا يلغي حقيقة كونه متأثرا ومتفاعلا مع ما يدور في مجتمعه.

إن الجيش الجزائري أصبح يتميز بقيادة إلى حد ما "الأفقية"، التي يكون قد ورثها من مبدأ القيادة الجماعية خلال الثورة التحريرية، حيث يشارك عدد كبير من الضباط في اتخاذ القرار خاصة منذ أن افتقد هذا الجيش لقيادة كاريزمية كشخصية العقيد هواري بومدين¹، ولاشك أن هذا الوضع يهدد وحدة وانسجام قيادة المؤسسة العسكرية خاصة في حالة الاختلاف بخصوص قرارات أو خيارات سياسية.

ففي سنة 1995 كانت هناك صعوبة كبيرة في إيجاد شخصية مؤهلة لرئاسة الدولة تحضى بإجماع واتفاق كل القيادة العسكرية، ولم يتم اختيار شخصية "اليامين زروال" إلا بصعوبة.

أما سنة 1998 فإن انسجام ووحدة المؤسسة العسكرية كانت مهددة في الصميم ولعل استقالة الرئيس "زروال" كانت أصدق تعبير عن حدة ذلك الانقسام الذي كانت تعانيه، بل إنها قد تكون المخرج الوحيد للحفاظ على ما بقي من وحدتها التاريخية.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى التركيبة البشرية للمؤسسة العسكرية الجزائرية، فالواقع أن تركيبة الجيش الجزائري ليست تركيبة متجانسة بالمعنى الحقيقي للكلمة. إن المؤسسة العسكرية الجزائرية من حيث تركيبتها البشرية تكاد تكون فريدة من نوعها فهي ليست على شاكلة الجيوش الإفريقية التي كونتها السلطات الاستعمارية غداة نهاية الاحتلال، التي كان جنودها أعضاء في الجيوش الاستعمارية ودرّب قادتتها في دفعات خاصة داخل المدارس العسكرية الغربية، كما أنها ليست جيشا وطنيا تشكل عقب استرجاع السيادة والوطنية من مجندين وضباط آثروا حياة الجنديّة.

¹ خميس والي حزام، "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى التجربة الجزائرية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص143.

بل هي امتداد لجيش التحرير الوطني الذي تشكل في أغلبيته من الفلاحين وبعض المناضلين السياسيين الذين لبوا نداء الكفاح.

فالقيادة العسكرية تخترقها ثلاثة فئات أساسية: الأولى تعرف بضباط جيش التحرير

الوطني، هم المجاهدون الذين واكبوا مسيرة الثورة التحريرية، ومنهم من تحصل على

تكوين أثناءها في إحدى الكليات الحربية العربية أو السوفيتية، وقد اختاروا عقب

الاستقلال الاستمرار في الحياة العسكرية وشغلوا مراكز هامة في قيادة المؤسسة العسكرية¹

وكان هذا الجيل إلى بداية الثمانينات ممسكا بمراكز القرار في المؤسسة العسكرية وما

يعاب على هذه الفئة هو اهتمامها المفرط بالشؤون السياسية، و ذلك راجع إلى كونها

التحقت بجيش التحرير بهدف تحرير البلاد، لا بهدف امتهان الحياة العسكرية. الفئة

الثانية وتضم ما يسمى بضباط الجيش الفرنسي وهم الضباط الذين تكونوا في المدارس

العسكرية الفرنسية خلال الخمسينيات والتحقوا بالثورة بين 1958 و 1961 و قدر عددهم

عشية الاستقلال بـ 200 ضابط²، دافع وزير الدفاع "هوارى بومدين" عن وجودهم في

الجيش خلال مؤتمر الحزب سنة 1964 بدرجة افتقاد ال مؤسسة العسكرية لإطارات

بمستواهم، وأكد أن مهمة هؤلاء الضباط تقنية بالدرجة الأولى، لكن "هذه المجموعة بحكم

تكوينها الخاص وخلفياتها الثقافية المتميزة تشكل توجها خاصا داخل الجيش"³. أما الفئة

الثالثة فيمثلها الجيل الشاب من الضباط الذين تكونوا في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال

¹ Jean François DAGUZAN, "Le dernier rempart ?"(Forces armées et politique de défense au Maghreb), Paris: PUBLISUD, 1998, p19.

² رياض الصيداوي، "هل يتعد الجيل الشاب على قيادة (ضباط الجيش الفرنسي)"، 28/03/2015، مأخوذ من الموقع: www.azzaman.com/azzaman/articles/2002/01/01-17/a99508.htm

³ مسلم بابا عربي، الجيش والانتخابات في الجزائر (1991-2004)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص 115.

وهم لم يشاركوا في الثورة بسبب صغر سنهم، و"أهم ما يميز هذا الجيل هو أنه لم يعتمد في ترقيته على شرف الشرعية الثورية، وإنما يعتمد على كفاءته المهنية ومدى استيعابه للعلوم العسكرية وتفوقه فيها"¹، وهو بعيد إلى حد ما عن الصراعات السياسية.

المطلب الرابع: احترافية المؤسسة العسكرية الجزائرية

إن احترافية المؤسسة العسكرية تخدم كلا الطرفين، فهي تسمح للرئيس بتحقيق الاستقرار على المستوى الأمني والسياسي مما يفسح المجال أمامه للنهوض بالإقتصاد الوطني، كما أنها تسمح للمؤسسة العسكرية بمجابهة التحديات الداخلية والخارجية الآنية والمستقبلية والتي تفرضها المستجدات الوطنية والدولية. وبالفعل فقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة معالم التوجه نحو إرساء ركائز التحديث وتجسيد مبدأ احترافية الجيش، هذا الأخير أصبح على يقين بأن التحكم في دواليب الحكم دون أن تكون له القدرة على التصدي للأخطار والتحديات الوطنية والدولية أمر لا فائدة منه. وتتجسد بوادر التطبيق الفعلي لاحترافية المؤسسة العسكرية في نقطتين أساسيتين²:

أولاً: التغيير في الجانب الفني والتقني للجيش

يمكن الاستدلال على التغيير في الجانب الفني والتقني للمؤسسة العسكرية من خلال نقطتين أساسيتين وهما إعادة النظر في الموارد البشرية للمؤسسة، وأيضاً مواكبة التكنولوجيا والسعي إلى التحكم فيها، وهذا ما سنتم استعراضه:

¹ رياض الصيداوي، "تغييرات في قيادة الجيش الجزائري"، موقع سابق، ص 19.

² منصور لخضاري، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 209، 208. * إن الهدف الأساسي من وراء هذه المناورات هو منع أي خطر من شأنه أن يهدد مصالح الحلف الاقتصادية في الصحراء الجزائرية والمتمركزة بالأساس حول أنابيب الغاز.

1: إعادة النظر في الموارد البشرية للجيش: إن اللجوء إلى دعم شباب الخدمة الوطنية أدى

إلى تغيير كيفية إدارة الموارد البشرية للجيش وتبني سياسة تركز على:

- استقطاب وجلب خريجي الجامعات وغيرهم من الإطارات والكفاءات.

- تطوير برامج التكوين والتدريب.

- الإعتناء بالجانب الاجتماعي والثقافي للأفراد العسكريين.

- تنشيط الندوات والأيام الدراسية.

- إعطاء الأولوية لعملية تحقيق الاحترافية.

2: مواكبة التكنولوجيا والسعي إلى التحكم فيها: إن الرغبة في التحكم في التكنولوجيا دفع

المؤسسة العسكرية وفتح مجال التعاون والشراكة، من خلال تأطير التعاون العلمي والتقني

مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى إنشاء المعاهد والمدارس لضمان

حسن التكوين والتأطير مثل: المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس. فإن إستراتيجية

التحديث لم تقتصر على إقتناء أو شراء الأسلحة المتطورة، بل اهتمت أيضا بالجوانب

اللوجيستية والعملية حيث تم توطيد علاقات التعاون والتبادل العلمي والمعرفي بين مختلف

المعاهد والمراكز العلمية ووزارة الدفاع الوطني.

ثانيا: التعاون بين الجزائر والحلف الأطلسي في المجال العسكري

تهدف الجزائر إلى مكافحة الإرهاب وخلق فضاء للحوار والتقارب مع الدول المتوسطة،

ولتحقيق ذلك عملت على خلق علاقات فعلية مع حلف الناتو" الذي قام بمناورات عسكرية

في صحراء الجزائر* في إطار الشراكة لضمان إستراتيجية جلب القوة لمحاربة الإرهاب

وكسر نشاطه في المنطقة، ولقد أكد رئيس جهاز "أف بي أي" الأمريكي إثر زيارته للجزائر

في السابع من فيفري 2006 على ضرورة التفاعل الدولي لتحقيق التعاون الأمني. وفي

إطار الحوار الأورو متوسطي، أكد وزير الدفاع المنتدب لدى وزارة الدفاع الوطني السيد " عبد المالك كنايزية" أثناء افتتاح اجتماع وزراء الدفاع بمبادرة (5+5) في دورتها الثانية على مجموعة من الأهداف والتي من بينها¹:

- ترقية نشاطات التعاون والتبادل في إطار متعدد الأطراف خاصة في الميادين ذات المصالح المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار الإنشغالات الأمنية.
- جعل المنطقة المتوسطة والجهة الغربية للمتوسط بصفة خاصة مرفأ سلم وأمن.
- الإلتزام بالعمل والتآزر التام في إطار متفق عليه حول ميادين حساسة كالأمن والإستقرار في المنطقة.

ومنه يمكن القول إن مسألة تحديث هذه المؤسسة وتجسيد الطابع الإحترافي داخلها

يتطلب منا القيام بـ:

- 1/ ترسيخ ثقافة تطوير الجيش باعتبارها حتمية، تفرضها الظروف والمستجدات الوطنية والدولية.
- 2/ وضع وتبني السياسة التي تساعد على تحقيق هذه الإحترافية.
- 3/ مراجعة البناء الهيكلي للمؤسسة وإعادة تنظيمه بما يتماشى والهدف المرجو.
- 4/ تواجد الإرادة السياسية الفعلية الحريصة على تحقيق الهدف من جانب السياسيين والعسكريين.
- 5/ مراجعة الدستور وضرورة تحديد مهام واختصاصات المؤسسة كغيرها من مؤسسات الدولة.

¹ أنيس رحمانى، "رئيس أف بي أي الأمريكي في الجزائر"، الشروق اليومي، العدد 1604، بتاريخ: 2006/02/07، ص 02.

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري

سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور النظام السياسي الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى التركيز على النظام السياسي الجزائري خلال مرحلة الأحادية السياسية وكذا مرحلة التعددية السياسية.

المطلب الأول: تطور النظام السياسي الجزائري

شهد النظام السياسي الجزائري في تطوره عدة مراحل وفي ما يلي سنتطرق إلى أهمها.

أولاً: تنظيم السلطات في المرحلة الإنتقالية

المقصود هنا هو نقل السلطات من السلطة الفرنسية إلى السلطة الجزائرية و قد مرت بمرحلتين :

- الأولى من 1962/03/19 إلى 1962/09/20 :

بعد إبرام إتفاقية "إيفيان" و توقيف القتال في 19 مارس 1962 أنشأت هيئات مؤقتة للإشراف على

استفتاء تقرير المصير و نقل السلطة إلى الجزائريين من أهمها¹:

- المحافظ السامي : و هو يمثل الدولة الفرنسية في الجزائر و مهمته تسهيل نقل السلطة .
- الهيئة التنفيذية المؤقتة : و هي تتكون من رئيس و 10 نواب حددت مهمتها في الإشراف عن الشؤون العامة إلى أن يتم تنصيب السلطات الجزائرية. وبعد إعلان نتائج تقرير المصير في 03 جويلية 1962 أصبحت كل السلطات بيدها وقد كان مقرراً أن تنتهي من الإشراف على إنتخاب المجلس الوطني التأسيسي قبل 12 أوت 1962 لكن الحوادث التي عرفتها البلاد آنذاك أخرت عملها إلى 20 سبتمبر 1962، حيث انتخب الشعب الجزائري المجلس الوطني التأسيسي و بذلك انتقلت إليه

¹ إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص105، 101.

كل السلطات سواء من الهيئة التنفيذية المؤقتة أو من مؤسسات الثورة.

- الثانية من 20 سبتمبر 1962 إلى 10 سبتمبر 1963¹ :

المجلس الوطني التأسيسي: انتخب هذا المجلس في 20 سبتمبر 1962 و كان يتكون من

196 نائب و قد حددت مهامه كالاتي:

1- تعيين الحكومة: في جلسته المنعقدة في 26 سبتمبر 1962 أعلن عن تأسيس حكومة

للجمهورية الجزائرية فعين السيد "أحمد بن بلة" رئيسا لها وكلفه بتشكيلها و تقديم برنامجه

أمامه.

2- التشريع باسم الشعب الجزائري: تطبيقا لاستفتاء 20 سبتمبر 1962 أسندت مهمة

التشريع مؤقتا للمجلس الوطني التأسيسي.

3- إعداد مشروع الدستور: قام المجلس بمحاولات لإعداد مشروع الدستور لكن تبين

للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني و لرئيس الحكومة أن النقاش الدائر في

المجلس لا يعبر عن مبادئ الثورة ومضمون برنامج ميثاق طرابلس الهادفة إلى إرساء

ديمقراطية شعبية، حينها كلفت لجنة لإعداد مشروع الدستور وأقره المجلس الوطني التأسيسي

في 28 أوت 1963، ثم قدم للاستفتاء الشعبي في 08/09/1963 وصدر في الجريدة

الرسمية في 10/09/1963، وبذلك أعلن أول دستور في تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة².

ثانيا: النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1963

يقوم النظام السياسي في ظل دستور 1963 على أساس النظام الجمهوري في ظل الديمقراطية

¹ إسماعيل فيرة وآخرون، المرجع نفسه، ص 106 .

² إدريس بوكرا، تطور المؤسسات الدستورية الجزائرية منذ الإستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية ، ط2، الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص 42.

الشعبية تمارس فيه السلطة من طرف الشعب التي يتكون من المتقنين الثوريين، الفلاحين والعمال، ويعتمد الاشتراكية أسلوبا لتنمية البلاد وترقية الشعب وأداة ذلك هو الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي يهتم بتحديد سياسة الأمة و يوجه و يراقب مؤسسات الدولة. كما أن الدستور أقر حقوق وحرقات الأفراد من منظور التوجه الاشتراكي.

وتحت عنوان ممارسة السيادة ذكر الدستور الهيئات الآتية¹:

- المجلس الوطني: وهو منتخب لمدة 5 سنوات يشرع ويراقب الحكومة.
 - السلطة التنفيذية: و يتولاها رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالإقتراع العام وهو يجمع بين مناصبي رئيس الجمهورية والحكومة ، وهو مسؤول أمام المجلس الوطني الذي يمكنه أن يسحب الثقة منه².
- تنظيم السلطة في ظل دستور 1963:

في 19 جوان 1965 قام مجموعة من الضباط على رأسهم "هوارى بومدين" بانقلاب سموه إنتفاضة، ذكروا أسبابه في بيان 19 جوان 1965، وفي 7 جويلية 1965 صدر أمر حدد كيفية ممارسة السلطة وذلك كالآتي³:

- مجلس الثورة: وهو يتكون من 26 عضو و قد جمعت بيده كل الصلاحيات فهو مصدر السلطة المطلقة (تشريعية و تنفيذية). ريثما ينتخب دستورا للإنتقال فهو يشرع ويعين الحكومة.
- الحكومة: وهي أداة تنفيذ بيد مجلس الثورة ويرأسها رئيس جلس الثورة.
- إضافة إلى ذلك أنشأت هيئات إستشارية كالمجلس الإقتصادي والإجتماعي.

¹ سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص 57 .

² عمر صدوق، مدخل للقانون الدستوري والنظام السياسي الجزائري ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 13 .

³ سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 59 .

ثالثا: النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1976

في 19 جوان 1975 أعلن الرئيس "هواري بومدين" عن نيته في العودة إلى الشرعية الدستورية، وقد تم بتاريخ 5 جويلية 1976 إصدار الميثاق الوطني، بعد إجراء استفتاء شعبي وهو يعتبر المصدر الأسمى لسياسة الأمة وقوانين الدولة. وبعدها حضر مشروع دستور عرض على الاستفتاء الشعبي في 19/11/1976، ودخل حيز التنفيذ من هذا التاريخ.

تنظيم السلطات في ظل دستور 1976:

قسم دستور 1976 وظائف السيادة إلى ما يلي¹:

- الوظيفة السياسية: ويمارسها حزب جبهة التحرير الوطني (المؤتمر، اللجنة المركزية، المكتب السياسي).
- الوظيفة التنفيذية: ويتولاها رئيس الجمهورية بمفرده وهو يمارس بالإضافة إلى المهام التنفيذية مهام تشريعية عن طريق الأوامر.
- الوظيفة التشريعية: ويتولاها المجلس الشعبي الوطني بالإضافة إلى الوظيفة الرقابية والقضائية والتأسيسية.

ومن هنا يمكن القول أن دستور 1976 وتحت عنوان السلطة وتنظيمها ست وظائف للدولة أهمها الوظيفة السياسية ويمارسها حزب "جبهة التحرير الوطني"، والوظيفة التنفيذية وتمارسها الحكومة بقيادة رئيس الجمهورية، والوظيفة التشريعية التي يمارسها مجلس واحد وهو "المجلس الشعبي الوطني"، إضافة إلى وظائف أخرى وهي الوظيفة القضائية وتمارسها المجالس القضائية والمحاكم تحت إشراف وتوجيه المجلس الأعلى للقضاء، والوظيفة الرقابية وتمارس الجانب السياسي منها الأجهزة القيادية في الحزب والدولة، بينما تترك الأشكال الأخرى لمجموعة من المجالس مثل: المجلس الشعبي الوطني،

¹ سعيد بوشعير، المرجع نفسه، ص 61 .

الفصل الثاني: طبيعة المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في الجزائر

مجلس المحاسبة وأجهزة أخرى متخصصة، والوظيفة التأسيسية المتعلقة بتعديل الدستور ومخولة لرئيس الجمهورية ويتولى المجلس الشعبي الوطني لتقرير ذلك بأغلبية الثلثين.

ومن خلال التنظيم المعتمد لوظائف الدولة والصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية ودورها ومكانتها مقارنة بالوظيفة التشريعية وبقية الوظائف الأخرى، نجد أغلب المحللين القانونيين والسياسيين يعتبرون طبيعة النظام في ظل هذا الدستور يتجه نحو النظام الرئاسي.

رابعاً: النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989 المعدل في 1996

ظهرت بوادر التراجع عن النظام الإشتراكي في بداية الثمانينات واتضحت أكثر مع مراجعة الميثاق الوطني سنة 1986 ودخلت حيز النفاذ بعد حوادث 5 أكتوبر 1988، حيث بدأ بإجراء استفتاء شعبي في 3 نوفمبر 1989 حول تعديل دستور 1976 بإنشاء منصب رئيس الحكومة، ومع تسارع الأحداث و رغبة في دفع عجلة الإصلاحات السياسية إلى أقصاها شكلت لجنة تقنية لإعداد مشروع دستور جديد عرض للاستفتاء الشعبي في 23/02/1989 وهكذا ألغى دستور 1976¹.

مميزات دستور 1989 المعدل في 1996²:

- سياسياً كرس التوجه الليبرالي والتخلي عن النظام الإشتراكي وقد أقر مجموعة من المبادئ أهمها :
- تقرير مبدأ الملكية الخاصة وحرية المبادرة الفردية.
- الأخذ بالتعددية الحزبية والتراجع عن نظام الحزب الواحد المادة 40 في دستور 1989 والمادة 42 في دستور 1996.

- الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات.

¹ عمر صدوق، مرجع سابق، ص 42 .

² عمار عباس، العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري ، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص 26

- إقرار حقوق وحرّيات الأفراد طبقا للمفهوم الليبرالي.
- إضافة إلى تأكيد المبادئ المتعلقة بهوية الشعب الجزائري المتمثلة في الإسلام، العروبة والأمازيغية.
- وقد اصطدمت أول تجربة تعددية حزبية في ظل دستور 1989 بصعوبات متعددة، ترتب عنها توقيف المسار الانتخابي بتاريخ جانفي 1992، وتقديم رئيس الجمهورية إستقالته وقد تزامنت هذه الإستقالة مع حل المجلس الشعبي الوطني، مما خلق فراغا دستوريا عولج بإنشاء المجلس الأعلى للدولة تعويضا لمنصب رئيس الجمهورية ثم تم تعيين المجلس الشعبي الوطني. وشكلت لجنة تقنية لإدخال تعديلات جذرية على دستور 1989 ثم عرض على الاستفتاء الشعبي الذي وافق على الدستور الجزائري في 28 نوفمبر 1996.

- تنظيم السلطات السياسية في ظل دستور 1996:

أقر الدستور الجزائري مكانة هامة لمبدأ الفصل بين السلطات، وذلك من خلال محاولة إقامة نوع من التوازن فيما بينها، على عكس ما كان سائدا قبل ذلك، حيث كان يظهر استبعادا لمبدأ الفصل بين السلطات ولم يجد مكانة له في الفترات السابقة لدستوري 1989 و 1996. وذلك بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي القائم آنذاك على الإيديولوجية الاشتراكية والأحادية الحزبية¹.

وعلى الرغم من عدم وجود أي أساس تاريخي لمبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري، على غرار دول آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، إلا أن دستوري 1989 و 1996 قد حرصا على تبني هذا المبدأ وإن لم ينصا عليه صراحة. كما فعلت بعض الدساتير الإفريقية التي حرصت على تأكيد تبنيها لهذا المبدأ. كما هو الشأن بالنسبة

¹ عمار عباس، مرجع سابق، ص 28 .

ل دستور الكوت ديفوار التي أكدت ديباجته على تبني المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789¹.

فمبدأ الفصل بين السلطات يأخذ أشكالا متعددة، فقد يكون الفصل مرنا يتيح مجالات واسعة للتعاون والتأثير المتبادل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد يكون هذا الفصل صارما متشددا يقلص من مجالات التعاون والتأثير المتبادل بينهما. كما أن العلاقة بين السلطتين قد تكون متداخلة تجمع بين التشدد والمرونة في نفس الوقت².

وإن كان مبدأ الفصل بين السلطات يعني عدم تركيز وظائف الدولة الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد واحدة. وإنما يجب توزيعها على هيئات متعددة. فإنه قد تم فهم هذا المبدأ بأشكال مختلفة حسب الأنظمة السياسية التي طبقته، ولكن جميع هذه الأنظمة السياسية متفقة على مضمون هذا المبدأ الذي حدده "مونتيسكيو"، فمن حيث الواقع فجميع الأنظمة السياسية المطبقة لمبدأ فصل السلطات متفقة على أن مضمون هذا المبدأ هو الفصل بين ثلاث سلطات: التشريعية، التنفيذية والقضائية:

أولاً: السلطة التشريعية

وهي السلطة التي تقوم بوظيفة التشريع وسن القوانين والتصديق على مشاريع السياسة العامة للدولة، فهي التي تعبر عن رغبات وطموحات الرأي العام ممثلا في مختلف اتجاهاته ورغباته ومصالحه، ويتم اختيار أعضائها بأسلوب الانتخاب السري المباشر من طرف الشعب الجزائري باعتباره مصدر السلطات.

¹ عمار عباس، المرجع نفسه، ص 29، 30.

² المرجع نفسه، ص 39 .

تحتل السلطة التشريعية مكانة هامة بين مؤسسات الدولة، فهي الجهاز الأساسي وصاحب النفوذ، لكن في الآونة الأخيرة أخذت تضعف قوتها ونفوذها في معظم دول العالم¹ نظرا لتزايد مهام الدولة، وما يتطلبه من تدخل سريع لا يمكن للبرلمان مواجهته لتعقد وبطء إجراءاته مما أدى إلى إسناد الكثير من وظائفه للسلطة التنفيذية فأفقدته المكانة التي يحتلها في الأنظمة السياسية، ووجود البرلمانات في الدول الحديثة يعتبر مظهرا من مظاهر الديمقراطية، وتستجيب في تنظيمها العام للمكونات الأساسية للأمة التي تقوم بتمثيلها². ففي الجزائر حضيت السلطة التشريعية بمكانة هامة وقد تم تنظيمها في مجلس واحد مهما اختلفت تسمياته وأدواره، إلا أن النقلة النوعية حدثت في ظل دستور 1996 الذي نص على الثنائية البرلمانية، فسميت الغرفة الأولى بالمجلس الشعبي والغرفة المستحدثة بمجلس الأمة، وهكذا أصبحت السلطة التشريعية تمارس من طرف برلمان مكون من غرفتين، وله السيادة في إعداد القوانين والتصويت عليها، ولمعرفة مكانة وتنظيم ودور هذه السلطة في النظام السياسي الجزائري.

ثانيا: السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية هي السلطة المكلفة بتسيير أمور الدولة في حدود القوانين التي ترسمها السلطة التشريعية، ومن أجل القيام بمهامها وممارسة نشاطها الإداري فإنها تقوم بإصدار القرارات الإدارية، إضافة إلى إصدار التشريع الفرعي المتمثل في إصدار الأنظمة، والتي تتضمن قواعد عامة مجردة، ومنها الأنظمة التنفيذية لتنفيذ القوانين والأنظمة المستقلة

¹ محمد بن المعز نصر، النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية، (د.س.ن)، ص 536.

² Lion Duguit, Traite de droit constitutionnel – l'organisation de France Tome, 04, 2em édition, Paris: Dalloz, 1924, PP 105, 106.

المتمثلة بأنظمة المرافق العامة وأنظمة الضبط الإداري بهدف المحافظة على النظام العام بعناصره المتعددة، وبذلك فإن السلطة التنفيذية تملك إختصاص التشريع¹.

لقد أعاد دستور 1989 ترتيب السلطة التنفيذية من الداخل، وهو ما أكدته دستور 1996، فقد اعتبر إنشاء منصب لرئيس الحكومة مسؤول سياسيا أمام المجلس الشعبي الوطني من أهم التجديدات التي جاء بها دستور 1989، دون أن يمس هذا التجديد بمكانة رئيس الجمهورية على رأس النظام السياسي أو بصلاحياته².

لقد كان إنشاء منصب لرئيس الحكومة إلى جانب رئيس الجمهورية، بمثابة قفزة نوعية بواسطتها انتقل النظام السياسي الجزائري من أحادية السلطة التنفيذية إلى ثنائيتها. غير أن الممارسة بينت أن هناك تناقض بين وجود منصب لرئيس الجمهورية منتخب على أساس برنامج مزكى من طرف الأغلبية المطلقة للناخبين، وحكومة مطالبة دستوريا بتنفيذ برنامج خاص بها متى وافق عليه المجلس الشعبي الوطني، الأمر الذي دفع إلى إدخال تعديل جزئي على دستور 1996، تم بمقتضاه إلغاء منصب رئيس الحكومة واستبداله بمنصب وزير أول مكلف بتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

- **رئيس الجمهورية** : على غرار دستوري 1963 و 1976، احتفظ رئيس الجمهورية بمكانته المرموقة على رأس السلطة التنفيذية في دستوري 1989 و 1996، فهو المسجد لوحد الأمة والمجدد للدولة داخل البلاد وخارجها، وهو حامي الدستور³، هذه

¹ عصام الدبس، النظم السياسية- أسس التنظيم السياسي- ، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص 283.

² عمار عباس، مرجع سابق، ص 31 .

³ أحمد وافي وإدريس بوكرا، النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989، الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة، (د.س.ن)، ص 218 .

المكانة المخصصة لرئيس الجمهورية تبين التأثير الواضح للمؤسس الدستوري الجزائري
بالدستور الفرنسي لسنة 1959 وخاصة المادة الخامسة منه¹.

تعود المكانة المرموقة المخصصة لرئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري إلى
طريقة انتخابه، حيث يتم انتخابه عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري ويتم الفوز في
الانتخاب بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها²، الأمر الذي
يجعل منه ممثلاً لكل الأمة وحائزاً لثقتها.

يتم الفوز في الانتخابات الرئاسية بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين
المعبر عنها، وليس من أصوات الناخبين المسجلين وهي المبالغة التي كان منصوص عليها
في دستور 1976 والتي يستحيل على أي مرشح تحقيقها في ظل المشاركة المتدنية
للناخبين في مختلف المواعيد الانتخابية، " وهو الشرط الذي يصعب تحقيقه حتى في ظل
نظام الحزب الواحد، لو اعتمد الحياد والصدق في حساب الأصوات وإعلان النتائج"³.

- **الحكومة:** يقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الحكومة، وبقية أعضائها المقترحين من
قبل رئيس الحكومة، فرغم ازدواجية السلطة التنفيذية إلا أن الرئيس يملك سلطة تقديرية
واسعة في تعيين الوزراء وليس للمجلس الشعبي الوطني دخل في ذلك. وباعتبار رئيس
الحكومة الشخصية الثانية في السلطة التنفيذية وله علاقة مباشرة مع رئيس الجمهورية
والبرلمان قد أحيط بمهام يمارسها كسلطة، فهو الذي يتولى ضبط برنامج الحكومة،

¹ تنص المادة 5 من دستور فرنسا لسنة 1958 على ما يلي :

Al.1 Le Président de la république veille au respect de la constitution . il assure , par son arbitrage ? le fonctionnement régulier des pouvoirs publics ainsi que la continuité de l'état.

Al.2 Il est le harant de l'indépendance nationale, de l'intégrité du territoire ((et du respect des traités .))

³ عصام الدبس، مرجع سابق، ص 284 .

ويعرضه على المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه، وينسق النشاط الحكومي، ويقوم بتنفيذ القوانين الصادرة عن المجلس الشعبي الوطني، والتنظيمات التي يصدرها رئيس الجمهورية، ويتم تنفيذ ذلك بناء على مرسوم تنفيذي يوقعه رئيس الحكومة¹.

حصر الدستور السلطة التنفيذية في رئيس الجمهورية والحكومة. فقبل التعديل الدستوري لسنة 2008 كانت هناك ثنائية على مستوى السلطة التنفيذية فمن جهة رئيس الجمهورية ومن جهة ثانية رئيس الحكومة، وكان رئيس الحكومة يتمتع باختصاصات وصلاحيات، أما بعد التعديل الدستوري لسنة 2008 فتم الانتقال من الثنائية إلى الأحادية وتم استحداث منصب الوزير الأول المكلف بتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. فرئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية فهو منتخب من قبل الشعب ويقف على قدم المساواة مع البرلمان. ورئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري غير مسؤول سياسيا عن شؤون الحكم بل هو مسؤول جنائيا فقط وهذا بناء على نص المادة 158 من

الدستور والتي نصت على أنه: "تؤسس محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، والوزير الأول عن الجنايات والجرح التي يرتكبها بمناسبة تأديتهما لمهامهما". ومنه يمكن القول أن الحكومة في النظام السياسي الجزائري هي المسؤولة عن أعباء الحكم فالمسؤولية السياسية الكاملة تقع على عاتقها أمام البرلمان، فالبرلمان يستطيع سحب الثقة من الحكومة وبالتالي إسقاطها.

إن تبني النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989 لثنائية السلطة التنفيذية، يعود

إلى أن تركيز السلطة التنفيذية يتنافى مع السرعة في إنجاز البرامج المسطرة، والذي يؤدي

¹ العيفا أو يحيى، النظام الدستوري الجزائري، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص ص 245، 246.

إلى تجاوزات عديدة، في حين أن الأخذ بالثنائية يقلل من مساوئ تركيز السلطة ويحقق التوزيع العقلاني للمهام التنفيذية بين كل من رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، وبذلك فالنظام السياسي الجزائري يأخذ ببعض مظاهر الأنظمة السياسية البرلمانية التي من بين أركانها ثنائية السلطة التنفيذية.

إذن ما يمكن قوله أن السلطة التنفيذية في الجزائر جسمها من النظام البرلماني (رئيس الجمهورية والحكومة)، أما رأسها فمن النظام الرئاسي (رئيس الجمهورية).

ثالثا: السلطة القضائية

يقصد بها السلطة التي تفسر القانون وتطبقه على أرض الواقع، فمهمتها تفسير القانون وتطبيقه، لأن القوانين لا يمكن أن تلم بجميع المسائل التي تعرض على القاضي، لذلك يترك له في هذه الحالة حرية العمل بالقانون الذي يتلاءم مع الحالة المعروضة عليه لذا يتعين أن تتوفر فيه صفتان أساسيتان إلى جانب العدالة وهما: معرفة القانون والاستقلال لذلك كانت طرق اختيار القضاة وتعيينهم على جانب كبير من الخطورة والأهمية¹.

ولضمان استقلالية الجهاز القضائي لابد من توفر عدة شروط أهمها:

- على الدولة أن تحمي بواسطة القانون وأجهزتها والقضاة من كل التهديدات أو

الضغوط مهما كان مصدرها.

- منع الجمع بين الوظيفة القضائية والنشاط السياسي.

¹ محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 180.

- يجب أن يتمتع القضاة بالحصانة الكاملة بالنسبة للمواقف التي يتخذونها في أداء مهامهم.

- لا بد أن يتصف القضاة بالمؤهلات الكافية وبالأخلاق الحميدة التي تلعب دورا أساسيا في تجسيد العدالة¹.

المطلب الثاني: النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية السياسية

إن المصادر العقائدية والفلسفية لعبت دورا أساسيا في تحديد طبيعة ونمط وشكل المؤسسات السياسية والدستورية للدولة الجزائرية فإن الأحداث التي عرفت الثورة الجزائرية خلال حرب التحرير والأزمات التي مرت بها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال كان لها بدون شك هي الأخرى أثرا بالغا على هيكلية المؤسسات السياسية والدستورية للدولة الجزائرية.

قام النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال على مبدأ الحزب الواحد، فتاريخيا فإن الأحادية الحزبية لم يقع بشأنها إجماع وطني ولم تكن الثورة التحريرية تعبيراً عن أي أحادية، إلا ما اتصل منها بتحقيق الإستقلال، فقد ضمت جبهة التحرير أثناء الثورة تيارات سياسية مختلفة، وفئات إجتماعية متناقضة وأجيال متباعدة اتفقوا على طرد الإستعمار.

إن جبهة التحرير الوطني قائدة الكفاح ومحقة الإستقلال الوطني، دفعت إلى أن تكون بعد الإستقلال، وتحت تأثيرات ثلاثة: التأثير الأول هو المد القومي العربي الناصري الذي كان في الغالب يؤمن بأن الحزب الواحد والتنظيم الواحد هما الطريق إلى التنمية ومقاومة الإمبريالية. والتأثير الثاني هو تأثير يساري ماركسي كان يصب في الخانة نفسها مع

¹ بوعلام بن حمودة، الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية والواقع، الجزائر: دار الأمة، 1991، ص ص 88، 87.

اختلاف نقطة الإنطلاق، وكان يدعو إلى حزب واحد مصفى طبعاً من العناصر المعادية التي تشكل البورجوازية الصغيرة، والتأثير الثالث إسلامي، فالحركة الإسلامية بصفة عامة، كانت ترى أن التعددية هي نقيض التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ بالحسبان إلا حزبا واحداً، فتحت هذه التأثيرات تفرقت جبهة التحرير الوطني التي تتشكل من إتجاهات سياسية متعددة مبدأ الحزب الواحد¹.

لم يكن حرص القيادة السياسية في الجزائر للأخذ بنظام الحزب الواحد بعد الإستقلال بعيداً عن التبرير المعقول، فالتجربة الجزائرية التي سبقت الثورة المسلحة المسلحة أبرزت وبجلاء مدى التلاعب الذي يمكن أن يقوم به الإستعمار في ظل النظام التعدد الحزبي، كما أن الثورة التي دامت أكثر من سبع سنوات نجحت في إزالة الفوارق الطبقية داخل وعاء جبهة التحرير التي أصبحت ترمز إلى وحدة الشعب الجزائري المجاهد².

كما كرست كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد إذ نص دستور 1963 في مادته 23 "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر" الأمر الذي أكدته ميثاق الجزائر 1964، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قراراً تاريخياً لكونه "يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة.. فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب، والإنخراط فيه مرهون

¹ عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 226، ديسمبر 1997، ص4.

² نبيه الأصفهاني، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، السياسة الدولية، العدد 64، أبريل 1981، ص62.

بالإيمان والتوجه الإشتراكي، وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها، وبالتالي

المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم...¹.

وأخيرا دستور 1976 الذي نص في المادة 94: "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على

مبدأ الحزب الواحد" وهذا ما تضمنه ميثاق 1976 وكذا ميثاق 1986.

لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الإستقلال على تجاهل الإختلافات الموجودة

في المجتمع الجزائري، ونفي الصراع السياسي، مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة

تمارس نشاطها في السرية تمثلت في جبهة القوى الإشتراكية التي أسسها "آيت أحمد" الذي

عارض النظام الأحادي وسعى إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية² والحزب

الشيوعي وكذلك الحزب الثوري الإشتراكي الذي أسسه "محمد بوضياف" الذي طالب بحل

الجبهة وفتح المجال للتعددية الحزبية³.

فالممارسة السياسية في عهد الرئيس "أحمد بن بلة" (1963/1965) اتسمت بفشل جبهة

التحرير الوطني في أن تصبح التنظيم السياسي الذي يمكن أن يركز عليه النظام

السياسي⁴، ولم تشهد الجزائر في هذه الفترة تأسيس الدولة الحديثة، واتسمت بنظام سياسي

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر 1964، الجزائر: جبهة التحرير الوطني، 1964، ص 107.

² سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص 48 .

³ عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 87 .

⁴ نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، ص 29 .

مهتز غير متجانس¹ لكن هذه المرحلة تميزت أيضا بحد أدنى من التوازن بين الجناح السياسي والجناح العسكري.

أما الممارسة السياسية في عهد الرئيس "هوارى بومدين" كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام، وتعيد الإعتبار للدولة، وتحدد ميكانيزمات وتقاليد لسلوك وعمل النظام السياسي.

أما الحزب فظل الإطار الذي يستمد منه الشرعية بالرغم من تأكيد كل المواثيق والداستير على دوره الفعال في الحياة السياسية وبقي الرئيس محور النظام السياسي باعتبار الأمين العام للحزب والقائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية.

أما في عهد الرئيس "الشاذلي بن جديد" (1979-1988) عملت على إعادة التوازن بين الجناح السياسي والجناح العسكري، كما تبنى النظام السياسي منهجا مغايرا لمنهج النظام السابق في سبيل تثبيت شرعيته، وكان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية.

المطلب الثالث: النظام السياسي الجزائري في ظل التعددية السياسية

يشير مفهوم التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعنا، والتعددية السياسية بهذا المعنى هي إقرار واعتراف بوجود التنوع، وبأن هذا التنوع لا بد أن يترتب عليه اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات. وتكون التعددية بهذا المعنى إطار مقنن للتعامل مع هذا الإختلاف بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة.

¹ علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر" المستقبل العربي، العدد 225، نوفمبر 1997، ص 52.

وتعرف بأنها ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها وينطوي هذا التعريف على أربعة مبادئ أساسية: الإقرار بحق التنظيم السياسي بمعنى الإقرار بحق القوى السياسية والاجتماعية في تنظيم نفسها في شكل أحزاب، والتعدد المتكافئ للأحزاب، والحماية الدستورية وأخيرا حرية التداول على السلطة عبر الإنتخابات الدورية والتعاقب المنتظم للحكام¹.

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مشكلة ضغوطا ومطالبات وتأثيرات دفعت النظام السياسي الجزائري إلى أن يلجئ لخيار التعددية، وخاصة وأن هذه المتغيرات تشكل نسقا تفاعليا فيما بينها، فقامت المؤسسة التنفيذية باستيعاب هذه الضغوط، فتم إقرار الإصلاحات الدستورية والسياسية.

ونتيجة المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأزمة المتعددة التي يواجهها المجتمع والنظام السياسي، طرحت أفكار من قبل النخبة السياسية لإحداث إصلاحات سياسية وإدارية على هياكل الحكومة والحزب، لكنها تميزت بالإرتجال والصراعات الشخصية إلى درجة أنها كانت متناقضة ومطامح الشعب، بحيث لم تكن معبرة عن البيئة المأزومة².

¹ علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 338، 339 .

² المرجع نفسه، ص 340.

* بعد الخطاب السياسي الذي ألقاه "الشاذلي بن جديد" في 19/09/1988 أمام أعضاء حزب جبهة التحرير، ووجه فيه انتقادات لعناصر من الحزب التي تعارض الإصلاحات والتوجه الليبرالي، انتشرت بعد الخطاب موجة من الاضطرابات شلت مؤسسات إقتصادية وحيوية، وظهرت أزمة ندرة المواد الغذائية في المدن الكبرى، وبدأت المظاهرات بتلاميذ المدارس وسرعان ما انظم إليهم شبان آخرون وكانت المظاهرات عنيفة ضد الممتلكات العامة. وفي الخامس من أكتوبر انتشرت المظاهرات فتم إعلان حالة الحصار العسكري يوم 06/10/1988 وبموجبها نزل الجيش الجزائري إلى العاصمة بناء على قرار رئيس الجمهورية لأول مرة منذ 1965. ومنه ألقى الرئيس خطابا تأسف فيه عما حدث.

مما لا شك فيه أن أحداث 05 أكتوبر 1988*، قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وما يقوم عليه من شرعية، إذا اعتبر خطاب الرئيس "الشاذلي بن جديد" في 19 سبتمبر 1988 بداية للإنتقادات الحادة للحزب والحكومة، سبب تقصيرهما في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع والنظام الجزائري، ومحاولة من قبل السلطة السياسية في إطار نظامها الإشتراكي لمعالجة الأوضاع عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية التابعة للدولة¹.

كما تعتبر النصوص القانونية والتعديلات الدستورية من أقوى وأهم الضمانات للممارسات السياسية، وأحد مؤشرات التغيير عن مستوى التقبل الرسمي، لعملية التحول نحو التعددية السياسية.

أما الإصلاحات الإدارية التي جاء بها دستور 1989، الذي أكد على مبدأ الفصل بين السلطات، أي الفصل بين العمل الإداري والعمل السياسي، وبظهور التعددية ستصبح الإدارة محايدة وبعيدة عن الصراعات الحزبية. بالإضافة إلى الإصلاحات الإقتصادية التي اعتبرت صيغة جديدة نحو الإنتقال نحو الليبرالية واقتصاد السوق، فقد راجع دستور 1989 مفهوم ملكية الدولة وجماعاتها الإقليمية بشكل يختلف عن سابقه.

من سمات عملية التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر، هو أن المبادرة جاءت من النخبة الحاكمة ومؤسسة الرئاسة لأحداث التغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي حيث تم إقرار تعديلات دستورية وإصلاحات سياسية وإدارية تم بموجبها إلغاء إحتكار جبهة التحرير

¹ غازي حيدوسي، الجزائر-التحرير الناقص-، ترجمة أحمد خليل، بيروت: دار الطليعة، (د.س.ن)، ص 88 .

الوطني للعمل السياسي وفصل الدولة عن الحزب، وإنهاء الدور السياسي للجيش، وإلغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء الإشتراكية، وكلف فقط بالدفاع عن وحدة وسلامة أراضي البلاد، وإلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، والسماح بإنشاء جمعيات سياسية، تم هذا لكسب وتجديد الشرعية بعدما فقدت الجماهير الثقة في النظام السياسي والحزب، واتسعت الهوة بين النظام والمجتمع، وأصبح التغيير ضروريا للحفاظ على النظام واستمراره¹.

فمن أهم ما ميز التعددية السياسية في الجزائر هو استمرار هيمنة السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية، ومن أهم مظاهر التعددية السياسية هو تبني مبدأ التعددية الحزبية فقد جاء في المادة 39 من دستور 1989 "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونه للمواطن" وجاء في المادة 40 منه ما يلي: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به" وبذلك وضع حد لنظام الحزب الواحد المعتمد منذ الإستقلال، ثم الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 5 جويلية 1989 ليؤطر العمل الحزبي والسياسي.

وأخيرا إن التعددية السياسية تكفل تداول السلطة وحريات التعبير عن الرأي والمصالح والانتخاب... وعلى هذا الأساس فههدف التعددية السياسية وسبب وجودها هو إنشاء الطريقة المؤسسية التي تسمح لأحد أطراف التعددية بالوصول للسلطة مكان الطرف المسيطر.

ومما سبق يمكن القول أن الدارس للنظام السياسي الجزائري الحالي لا يجد صعوبة في اكتشاف تلك المزوجة بين النظامين الرئاسي والبرلماني، فمن المعروف أن التعاون والتوازن بين السلطات من أركان النظام البرلماني، لذا حاول النظام السياسي الجزائري بناء العلاقة بين السلطات وفق هذا الأساس، فبينما تملك السلطة التشريعية صلاحية الموافقة على برنامج الحكومة، ومراقبة نشاطها باستعمال اللائحة والاستجواب ولجان التحقيق، نجد بالمقابل السلطة التنفيذية تملك أداة توازن كل هذه الآليات وهي آلية حل المجلس الشعبي

¹ عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 162.

الوطني، كما نجد مظاهر للتعاون بين السلطتين في المجال التشريعي، فالحكومة تشارك في ذلك من خلال المبادرة بالقوانين وتنفيذها، ويتعاون البرلمان معها في إثراء ومناقشة بنود قانون المالية الذي تحتكر الحكومة حق المبادرة به، إضافة إلى العديد من المظاهر الأخرى التي تظهر مظاهر النظام البرلماني في النظام السياسي الجزائري.

ولكن رغم كل ذلك إلا أنه لا يمكن وصف النظام السياسي الجزائري بأنه نظام برلماني لوجود عدة مظاهر تنفي ذلك، منها السلطات الواسعة المخولة لرئيس الجمهورية وتدخله المباشر في شؤون الحكومة بل القيادة الفعلية للسلطة التنفيذية، وهو ما يتنافى مع جوهر النظام البرلماني، إضافة إلى مظاهر أخرى تبعده عن النظام البرلماني كانتخاب رئيس الجمهورية بالإقتراع العام السري المباشر، وعدم جواز الجمع بين العضوية في الحكومة والبرلمان في آن واحد، ووجود مجلس دستوري يسهر على مطابقة القوانين للدستور، وعليه فإن عناصر النظام البرلماني المجسدة في النظام السياسي الجزائري لم تكن نتيجة للتطور السياسي للنظام بقدر ما كانت نتيجة للأزمة السياسية التي أجبرت رئيس الجمهورية التنازل عن بعض سلطاته لصالح رئيس الحكومة، والبرلمان مع الحفاظ على مكانته وقوته، وعليه يمكن القول بأن تبني النظام السياسي الجزائري لذلك كان تحت تأثير الوضعية الداخلية الصعبة، ومن جهة أخرى مواجهة الضغوطات الخارجية الداعية للديمقراطية والانفتاح أكثر على اقتصاد السوق، وتجنب النظام الرئاسي الصرف الذي يعني في الدول النامية الديكتاتورية باحتكار لرئيس الجمهورية لجميع السلطات¹.

¹ نور الدين فكازي، ملامح طبيعة النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996، مجلة الفكر البرلماني، صادرة عن مجلس الأمة، العدد 10، أكتوبر 2005، ص 54.

ومثل ما أخذ النظام السياسي الجزائري من النظام البرلماني بعض المظاهر، فقد أخذ أيضا من النظام الرئاسي بعضا من الخصائص، حيث يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة، فهو منتخب من قبل الشعب مباشرة بالاقتراع السري، وهو الذي يتولى تعيين الوزراء و كبار موظفي الدولة ويعزلهم، ويقوم برسم السياسة الخارجية و الدفاعية للبلاد و يوجهها، ويبرم المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويعين السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين، ويتولى القيادة العامة للقوات المسلحة ووزراء الدفاع، ويتمتع بحق إصدار العفو، وسلطات مطلقة في الحالات الاستثنائية، كما يشترك النظام السياسي الجزائري مع النظام الرئاسي في حق الاعتراض التوقيفي على القوانين التي يوافق عليها البرلمان، بطلب قراءة ثانية لها، ورغم هذا لا يمكن التسليم برئاسة النظام السياسي الجزائري لوجود مظاهر عدة تنفي ذلك، كعدم التطبيق الجامد لمبدأ الفصل بين السلطات، واتخاذ المرونة كأساس للعلاقات بينها لتحقيق التعاون و التوازن، وهي صلاحيات تتنافى مع جوهر النظام الرئاسي¹. إن المظاهر السابقة للنظام السياسي الجزائري، إضافة إلى الممارسة الميدانية لممثلي السلطات وعلاقاتها، وضعف البرلمان الجزائري وعجزه عن الإمساك بزمام عملية التشريع منفردا، أو مجارات السلطة التنفيذية والوقوف أمامها كسلطة مستقلة فإن ذلك كله يصب في خانة النظام الشبه الرئاسي رغم وجود بعض الفوارق التي تنفي عنه هذه الصفة لأن النظام شبه الرئاسي ليس نموذجا موحدا بل أن كل نظام سياسي يتميز عن الآخر ببعض الخصائص. يمكن القول أن

¹ نور الدين فكازي، المرجع نفسه، ص 56.

النظام السياسي الجزائري جمع بين مظاهر النظام البرلماني والنظام الرئاسي مثله مثل النظام الفرنسي، وبالتالي فهو نظام مختلط ولكن الغلبة كانت للنظام الرئاسي¹.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية كطرف في النظام السياسي الجزائري

تعود أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في ال نظام السياسي لأسباب تاريخية، وأخرى واقعية اقتضت ضرورة تدخل ها، مما جعلها تتمسك بالدور الأساسي في رسم معالم السياسة الداخلية والخارجية في الجزائر. وبالرغم من التحولات السياسية التي شهدتها البلاد في أعقاب الانفتاح السياسي، وتبني التعددية إلا أن دور المؤسسة العسكرية لا يزال واضحا في النظام السياسي.

المطلب الأول: النظام السياسي والمؤسسة العسكرية في ظل الأحادية

من المتعارف عليه في أغلب النظم السياسية المعاصرة أن الدول والأنظمة هي من تسعى إلى تشكيل جيوش للدفاع وحماية هذه الأنظمة، إلا أنه في الجزائر نجد العكس حيث أن المؤسسة العسكرية هي من ساهمت في إنشاء الدولة الجزائرية، والتاريخ النضالي لجيش جبهة التحرير يؤكد ذلك، فبعد فشل التيارات السياسية في تحقيق الاستقلال، وبعد الأزمات التي شهدتها الأحزاب السياسية في العهد الاستعماري، وخاصة أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، تشكل بعدها جيش جبهة التحرير، التي انبثقت على اللجنة الثورية للوحدة والعمل، حيث تم تشكيل جيش التحرير الجزائري، الذي رفع راية الجهاد ضد المستعمر الفرنسي، وهذا الجيش هو من أعلن انطلاق الثورة المسلحة في الأول من نوفمبر

¹ نور الدين فكايز، المرجع نفسه، ص 58.

1954، وبعدها تم تأسيس حزب سمّاه الثوّار حزب "جبهة التحرير الوطني"، وأطلقوا على

الجناح العسكري اسم "جيش جبهة التحرير الوطني"، ومن ثم تم التداخل بين الجناح

السياسي والجناح العسكري في الجزائر مبكراً.

وبعد سنتين من اندلاع الثورة التحريرية المجيدة، وتحديدًا في مؤتمر الصومال 20 أوت

1956، حاول "عبان رمضان" الفصل بين السياسي والعسكري في الحياة السياسية في تلك

المرحلة، إلا أن وفاة "عبان رمضان" 1957 بمراكش حال دون ذلك، وبقيت هيمنة الجانب

العسكري على السياسي إلى غاية تحقيق الاستقلال التام للجزائر في ستينيات القرن

الماضي. وغداة الاستقلال كان دور الجناح العسكري يبدو جلياً في النظام السياسي ، حيث

كان للمؤسسة العسكرية دوراً كبيراً في تعيين وترقية "أحمد بن بلة" رئيساً للجمهورية بعد

الخلافات التي حدثت بين الجناح السياسي بقيادة "كريم بلقاسم" والجناح العسكري. وقد كان

دور قائد الأركان العامة لجيش التحرير الوطني الدور الفعّال في ترقية وتعيين "أحمد بن

بلة" رئيساً للجمهورية¹.

وبعد صدور دستور 1963 سعت النخبة الحاكمة في تلك المرحلة إلى دسترة تدخل

المؤسسة العسكرية في ال نظام السياسي، حيث نصت المادة الثامنة من ذات الدستور 1963

على أن الجيش يسهم في جميع مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي في

البلاد، في نطاق الحزب².

¹ علي بوعناقة، وعبد العالي دبلّة، مرجع سابق، ص 54.

² المرجع نفسه، ص 58 .

وكان في الفترة الانتقالية دور المؤسسة العسكرية فعّالا في جميع مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد نتيجة الفراغ السياسي والاقتصادي، التي أعقبت استقلال البلاد، كما أن المؤسسة العسكرية للثورة التحريرية كان تقريبا هو التنظيم الأقوى في الجزائر ما بعد الاستقلال. ففي 19 جويلية 1965 جاء التصحيح الثوري الذي قاده الرئيس "هوارى بومدين" نفسه، وشكّل مجلس الثورة المكون من 25 عضوا منهم 12 عضوا من الجيش، ويحملون رتبة عقيد في الجيش، وأصبح "هوارى بومدين" رئيسا للدولة ووزيرا للدفاع في نفس الوقت. واستمر دور المؤسسة العسكرية في رسم معالم السياسة في الجزائر وقد ازداد وقوي دورها في عهد الرئيس "هوارى بومدين" بعد إقرار دستور 1976 الذي عمل على تكريس النهج الاشتراكي الذي جاء به دستور 1963.

ولعل من أهم المميزات الأساسية التي يتميز بها الجيش الجزائري عن غيره من الجيوش الإفريقية، هو المساهمة في العملية التنموية مباشرة، وذلك من خلال مشاركة أفراد الجيش الوطني الشعبي الجزائري في إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية، والاجتماعية، ومن أمثلتها إنجاز طرق، جسور، سدود ومبان، من قبل أفراد الجيش ومجندي الخدمة الوطنية التي أقرت في 1968¹، ولعل هذا الدور الكبير الذي قام به الجيش على المستوى الاقتصادي والاجتماعي زاد من مشروعية دخول المؤسسة العسكرية في النظام السياسي وعزز دورها، حيث أصبحت لاعبا أساسيا فيه.

وقد عمل الرئيس "هوارى بومدين" على الجمع بين السلطة العسكرية والسياسية مما مكّنه من تحقيق الاستقرار الكبير في البلاد، وبذلك تم تجاوز الخلافات بين الجهات السياسية في

¹مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35، 2000، ص 04.

المؤسسة العسكرية. وقد ظهرت في هذه المرحلة هيمنة الجناح العسكري¹. واستمر الحال

حتى وفاة "هوارى بومدين" 1978، حيث عادت وتدخلت المؤسسة العسكرية ولعبت دورا

حاسما في تعيين الرئيس "الشاذلي بن جديد"، على اعتبار ه الضابط الأكبر سنًا والأعلى

رتبة².

ومع ذلك فقد تزايدت قوة حزب جبهة التحرير بعد عقد مؤتمرها الرابع، إذ كان من

المفروض أن يكون الحزب هو صاحب القرار في تعيين الرئيس، ولاحق معالم الصراع

الجديد بين الجناح السياسي والعسكري في الأفق ثمانينيات القرن الماضي، لكن سرعان ما

استطاعت المؤسسة العسكرية احتواء الأزمة، وذلك عن طريق تغيير القانون الأساسي

للحزب مناورة من الجناح العسكري ، أين أصبح الأمين العام للحزب وهو رئيس الجمهورية

يستعمل صلاحيات واسعة جدا على الحزب، مما أعاد الأمور إلى نصابها، وعاد الدور

الفاعل للمؤسسة العسكرية في رسم معالم النظام في البلاد³.

وإن ما ميّز فترة حكم "الشاذلي بن جديد" وبالرغم من أنه في حد ذاته من المؤسسة

العسكرية، إلا أنه خلال فترة حكمه استطاع هذا الأخير إبعاد المؤسسة العسكرية عن

التدخل في النظام السياسي ، ولو نسبيا، خاصة بعد حالات الانسداد التي شهدتها البلاد في

النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، وتحديدا بعد ظهور شبه الأزمة الاقتصادية

العالمية سنة 1986، وما تبعها من ركود اقتصادي، وفشل الحكومة في تلك الفترة في إدارة

¹ رابح لونيبي، علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 29، خريف 2011، ص 62.

² رياض الصيداوي، "صراعات النخبة السياسية والعسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش، الدولة"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1876، 2007، ص 09.

³ رابح لونيبي، مرجع سابق، ص 62 .

الأزمة، بالإضافة إلى بعض مظاهر الفساد السياسي في بعض أعضاء حزب جبهة التحرير، والذي أفضى حركة احتجاجية عارمة يوم 5 أكتوبر 1988، طلب من خلالها المواطنون بضرورة الانفتاح السياسي والاقتصادي، وبعدها صدر دستور 1989 الذي أقر التعددية السياسية، وتبني اقتصاد السوق في الحياة الاقتصادية، وهذا ما خلق تحولا كبيرا في دور المؤسسة العسكرية، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: النظام السياسي والمؤسسة العسكرية في ظل التعددية

بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، وما نجم عليها من إقرار التعددية السياسية الذي جاء بها دستور 1989، والذي أسس لدور جديد في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي، حيث جاءت المادة 25 من دستور 1989 محددة دور المؤسسة العسكرية في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية. وبعد صدور مختلف القوانين التي هيكلت نظام التعددية في الجزائر، حيث صدر قانون الأحزاب والجمعيات السياسية، وقوانين الانتخابات، وقانون الإعلام وغيرها، و في تلك الفترة ساد في البلاد موجة من المد الديمقراطي، حيث تم تشكيل العديد من الأحزاب السياسية، وظهرت الجمعيات بأعداد كبيرة جدا، وبدأ التنافس بين مختلف التيارات السياسية المختلفة، وبقيت المؤسسة العسكرية ملتزمة بالحياد طيلة هذه الفترة، كون أنها كانت تدرك أن المواطن يحملها مع حزب جبهة التحرير الوطني المسؤولية عن حالة الانسداد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدتها البلاد في تلك الفترة. هذا بالإضافة إلى البيئة القانونية الجديدة التي جاء بها دستور 1989، والذي فرض تحييد وإبعاد المؤسسة العسكرية على النظام السياسي.

وفي ظل هذه الأجواء التي أقل ما يقال عنها بأنها ديمقراطية، ظهر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ذو التوجّه الإسلامي الذي أنشئ يوم 18 فيفري 1989، واعترفت به الحكومة رسمياً يوم 6 سبتمبر 1989، و ترأسه آنذاك "عباسي مدني"، ونائبه "علي بن حاج"، ودخل هذا الحزب الحياة السياسية من بابها الواسع في ظل الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد في هذه المرحلة، ودخل الانتخابات المحلية 1990، وبعدها تم إجراء الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991، وحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعد من أصل 380 مقعد، وحصلت جبهة التحرير الوطني على 16 مقعداً¹ (أنظر الملحق رقم 1).

ولعل تدخل الجيش الجزائري لوقف المسار الانتخابي يعد تجسيدا لعودة تدخل المؤسسة العسكرية في ال نظام السياسي، حيث رأت القيادة العسكرية أن هيمنة الجبهة الإسلامية على جميع مقاعد البرلمان يعد تهديدا للطابع الجمهوري للدولة الجزائرية، والتجربة الديمقراطية الحديثة فيها، هذا على حد قول أحد قادة الجيش في تلك الفترة اللواء "محمد تواتي": "لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة، فمن واجب الجيش أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة"².

هذا من جهة المؤسسة العسكرية، أما الحزب الفائز في تلك الانتخابات كان يرى أن تدخل المؤسسة العسكرية في إيقاف المسار الانتخابي يعد انتهاكا صارحا وتدخلًا مباشرًا في الشأن السياسي، ومصادرة للإرادة الشعبية، وتعديًا على الشرعية، وقد قام رئيس الجمهورية

¹ مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مرجع سابق، ص 06.

² المرجع نفسه، ص 07.

"الشاذلي بن جديد" بطل البرلمان في 4 جانفي 1992، وفي 12 من نفس الشهر قدم

"الشاذلي بن جديد" استقالته، وألغى الجيش رسميا نتائج الانتخابات التشريعية.

وكان للمؤسسة دوراً بارزاً في تعيين خليفة "الشاذلي بن جديد" واستطاعت المؤسسة

العسكرية، إقناع المجاهد "محمد بوضياف" وهو أحد القيادات البارزة في الثورة التحريرية في

14 جانفي 1992 ليحل محله ويتراأس المجلس الأعلى للدولة، و في مارس تم حل حزب

"الجبهة الإسلامية"، وحلت كل المجالس الشعبية البلدية التابعة لها ودخلت الجزائر في دوامة

العنف، وتم إعلان حالة الطوارئ 1992 وتم تمديدها بمرسوم تشريعي، في 1993 تعرض

رئيس الدولة "محمد بوضياف" لعملية اغتيال في مدينة عنابة، وازدادت دائرة العنف في

الجزائر.

ونتيجة هذه التطورات الخطيرة تم تعيين "علي كافي" رئيسا للمجلس الأعلى للدولة، وكان

للمؤسسة العسكرية دور فاعل في تعيينه رئيسا للدولة، في الفترة الانتقالية حتى وصول

"اليمين زروال" رئيسا للجمهورية، وهو ابن المؤسسة العسكرية، حيث دخل جيش التحرير

وهو لم يتجاوز 16 سنة، وعين سنة 1975 مديرا لمدرسة "الأسلحة القتالية" في باتنة، ثم

قائد للناحية العسكرية السادسة ثم الناحية الثالثة، فالخامسة سنة 1988، فوزيراً للدفاع

1993، وفي 30 جانفي 1994 رئيسا للدولة. ولعل أهم ما ميّز فترة حكم "اليمين زروال"،

هو اعتماده على شرعية انتخابية، حيث تم إجراء انتخابات رئاسية سنة 1995، وبالرغم مما

قيل عليها كونها مزورة، إلا أنه كان على دراية كبيرة بما يدور داخل المؤسسة العسكرية كما أنه كان يؤمن بالحوار مع التيارات الإسلامية¹.

28 وبعد حوالي سنة من إجراء الانتخابات تم التصديق على التعديل الدستوري في نوفمبر 1996 وبعد هذا التعديل الدستوري في تطور المؤسسات السياسية في الجزائر الحديثة، حيث كرس مبدأ الفصل بين السلطات وسعى إلى تحييد المؤسسة العسكرية عن النظام السياسي وبعد إقراره تراجع دور المؤسسة العسكرية ظاهرياً، لكن سرعان ما عاد وتطور، وتم تضيق الخناق على رئيس الجمهورية "اليمين زروال" على تقديم الاستقالة المبكرة، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في أفريل 1999، التي فاز بها "عبد العزيز بوتفليقة"، وقد حظي الأخير بدعم المؤسسة العسكرية، ولعل التطور الهام الذي شهده تدخل المؤسسة العسكرية في ال نظام السياسي، بعد إقرار دستور 1996 هي ابتعاد المؤسسة عن التدخل المباشر، واكتفى بالتأثير في اختيار القيادات السياسية، واحتفظت لنفسها بدور الوصي. ويرى الباحث "الهوري عدي" أن تعيين "عبد العزيز بوتفليقة" كمرشح في انتخابات 1999 يعبر عن رغبة المؤسسة العسكرية في التغيير، فهو مدني يعبر عن الطابع المدني للنظام وينفي الطابع العسكري².

¹ رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص، 16 .

² المرجع نفسه، ص 17 .

خلاصة الفصل الثاني

ومن هنا ضم هذا الفصل طبيعة كل من المؤسسة العسكرية والنظام السياسي، فتعود جذور المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى المنظمة الخاصة، ولا وجود للدولة الجزائرية من دون المؤسسة العسكرية فهي تعتبر ماضي وحاضر ومستقبل الدولة على اعتبارها كمؤسسة تدافع عن الدولة من حدود وشعب وحقوق وحریات وتحافظ على أمن وسلم الوطن، كما لها أدوار جديدة تتجاوز أدوارها التقليدية والتي تتمثل في المشاركة في جميع الميادين الاجتماعية كالتربية والزراعة... أي أن المؤسسة العسكرية متعددة الأدوار، كما تتميز بتنظيم وانضباط وانسجام شديد على جميع المستويات. أما النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال قام على مبدأ الأحادية السياسية الذي يقوم على الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني. ومع نهاية الثمانينات، هبت رياح التغيير على كثير من الدول ومنها الجزائر لتتحول من الأحادية إلى التعددية، فعرفت الجزائر تحولات جذرية بعد أحداث أكتوبر 1988 مست النظام ككل، لتعلن عن نهاية الأحادية والتوجه نحو التعددية السياسية. وأهم ما ميز فترة التعددية السياسية في الجزائر هو استمرار هيمنة السلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية وكذا تبني مبدأ التعددية الحزبية، وهدفها الأساسي هو التداول على السلطة.

فتدخل المؤسسة العسكرية في ال نظام السياسي جعلها تتمسك بالدور الأساسي في رسم معالم السياسة الداخلية والخارجية في الجزائر، فهي تلعب دورا واضحا في النظام السياسي الجزائري.

الفصل الثالث: مدى فعالية المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري

بعد تعرضنا في الفصل الأول والثاني على معرفة وفهم كل من النظام السياسي والمؤسسة العسكرية من كافة النواحي، وخاصة طبيعة كل منهما في الجزائر. ففي هذا الفصل سنتعرض إلى مدى فعالية المؤسسة العسكرية الجزائرية في النظام السياسي، من خلال أشكال تدخلها في النظام، وكدراسة حالة لتدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية في المسار الانتخابي حاولنا التطرق إلى المسار الانتخابي في الجزائر ما بعد التحول الديمقراطي وأيضا دراسة تدخل المؤسسة العسكرية في المسار الانتخابي 1992 الذي يعتبر أبرز تدخل لهذه المؤسسة. وفي الأخير أبرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسة وخاصة فيما تعلق بالتحديات على مستوى النظام السياسي.

المبحث الأول: أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي

إن تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي لا يشمل كل أعضائها نظرا لاستنثار فئة محدودة منها بذلك، والممثلة في أولئك الذين يحتلون مراكز حساسة ويشرفون على هيئات تابعة لها على درجة عالية من الأهمية. ونعني بذلك كل من هيئة الأركان، وإدارة الأمن والإرشاد أي الأمن العسكري، وجهاز المخابرات. بالإضافة إلى ذلك فإن درجة تدخلها في النظام السياسي يتميز بالتباين والاختلاف من سياسة إلى أخرى بحسب ما يخدم مصالحها وتوجهاتها ويحقق أهدافها. ومنه يأخذ تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي شكلين أساسيين، وهما المباشر وغير المباشر.

المطلب الأول: التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي

يعد الانقلاب الانعكاس الفعلي للتدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي، ففي الجزائر ما بعد الاستعمار تميز التداول على السلطة بين الفواعل بطابعه العنيف لارتباطه بالقوة العسكرية.

حيث لعبت المؤسسة العسكرية باعتبارها البنية المهيمنة دورا حاسما في تجميع المصالح خلال هذه الفترة، باستعمالها القوة والقسر. فبعدما أطاحت بحكم "بن خدة" ونصبت "بن بلة" رئيسا للدولة عملت على تكريس تبعية الجهاز التنفيذي لها على عكس ما صرح به "بن خدة" قائلاً: "الجيش في خدمة الأمة، مما يعني خضوعه للسلطة المباشرة والمطلقة للحكومة التي تجسد السيادة الوطنية"¹. واستطاعت المؤسسة العسكرية أن تفرض خياراتها وتوجهاتها السياسية في صورة سياسات سهرت على تنفيذها وتنفيذها في شتى المجالات، من خلال تحكمها في رئيس الدولة وجهازه التنفيذي وحزب السلطة (جبهة التحرير الوطني) واستخدامها للأول كواجهة سياسية والثاني كواجهة حزبية بهدف إخفاء الطابع العسكري للحكم.

أراد "بن بلة" تحرير نفسه من سيطرة هذه المؤسسة بتقليص دورها وحجم تأثيرها في صنع النظام السياسي لذلك قام ب²:

- إقصاء وإبعاد معارضيهِ وتتصيب نفسه أمينا عاما للحزب وبذلك جمع بين قيادة الحزب والدولة.
- تركيز السلطات بين يديه بالاستحواذ على السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى جانب إقرار الحالة الاستثنائية بموجب المادة 95 من دستور 1963.

- البحث عن التأييد الشعبي بإثارة المسألة الزراعية والإصلاح الزراعي وتحسين أحوال الفلاحين والعمال.

- زيادة عدد التكنوقراطيين في الحكومة والتخفيض من عدد العسكريين فيها لإضعاف نفوذهم وسلطتهم.

¹ Mohamed Taher Ben Saada, Op.cit, P 98.

² سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 59.

- إنشاء مديريتين ملحقتين بالرئاسة مكان وزارتي المالية والإعلام والتخطيط.
 - إلحاق الولاية واختصاصاتهم برئاسة الجمهورية وتولي مهام وزارة الداخلية بعدها.
 - إبعاد بوتفليقة اليد الأيمن "لبومدين"، وتعيين "الطاهر الزبيري" قائدا للأركان.
- إن مساعي "بن بلة" لتهميش دور المؤسسة العسكرية وإبعادها عن اللعبة السياسية باءت كلها بالفشل، لأن هذه الأخيرة عادت لفرض خياراتها السياسية من جديد من خلال الإطاحة بحكمه عن طريق حركة 19 جوان 1965، ورغم الإختلاف حول الطبيعة القانونية للحركة هل هي انقلاب عسكري أم هي حركة تصحيحية، إلا أنها كشفت عن عدة حقائق يمكن إجمالها في النقاط التالية¹:
- * الضعف الكبير لحزب جبهة التحرير الوطني بسبب تجريده من سلطاته خلال فترة حكم الرئيس "بن بلة".

* ضعف النخب والقوى والتنظيمات السياسية الأخرى، الدائنة بالولاء لمؤسسة الرئاسة بوجه عام والرئيس "بن بلة" بوجه خاص.

* ترهل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري.

* عدم تساهل المؤسسة العسكرية مع أي شخص مهما كان موقعه في حالة محاولة التخلي عنها، وتهميش دورها في المجال السياسي تأكيدا منها على أنها صاحبة المرجعية الوحيدة في الحكم التي لا يمكن الاستغناء عنها.

* قدرة الجيش على المناورة والتعبئة كل الأجهزة والفئات الطبقية التي تبحث عن النفوذ تحت مظلته

¹ نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002، ص ص 90-89.

وتفوقه، لاكتساب التأييد اللازم لإنجاح مسعاها.

لقد سمحت الحركة بفتح المجال الواسع أمام العسكريين للاستحواذ على مراكز السلطة داخل الدولة، والدليل على تجسيد المنحى التسلطي هو إنشاء مجلس إدارة عسكري أو ما يسمى بمجلس الثورة كمؤسسة عليا داخل الدولة والمجتمع. تولى المجلس بناء على أمر 10 جويلية 1965 وبرئاسة قائد هيئة الأركان العامة للجيش مهام مؤسسات الدولة (المجلس الوطني ورئيس الجمهورية) والحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام)، الأمر الذي مكن المؤسسة العسكرية من تحديد خطوط النظام السياسي للبلاد واختياراته الأساسية¹، في ظل انحصار دور الحزب من الناحية العملية، ولا سيما على صعيد المشاركة في التعبئة أكثر منه في المشاركة باعتباره المبدأ الأساسي والإجراء النظامي للممارسة السياسية الديمقراطية².

تمكن "هواري بومدين" بفضل حكمته ودهائه من السيطرة على سيرورة الأحداث وتطوراتها عندما ابتدع "نظام القوى المتوازنة"* ينفي بدورانها بعضها ببعض، ومما عزز من قدرته على فرض سيطرته وهيمنته على الوضع والتحكم في النظام السياسي ولاء الجيش له، الذي يعتبر دعامة وركيزة حكمه³. إن الرئيس "بومدين" هو الرئيس الوحيد الذي لم يكن له مشاكل أو مواجهات مع المؤسسة العسكرية، دون أن يعني ذلك تحكمه وسيطرته المطلقة عليها، لأنه رغم اعتماد مؤسسة الرئاسة كسلطة على كتلة اجتماعية (بورجوازية، بيروقراطية، تكنوقراطية، نقابات...) إلا أن هذه الأخيرة كانت تحت إمرة الجيش الذي يحدده التوجيهات الإستراتيجية لها ويرسم الحدود التي يجب ألا تتجاوزها مجابهات المصلحة

¹ سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 59.

² عامر رخيبة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 204.

* أي يتحكم الرئيس في محور النظام ليتردد إلى أطرافه المشاكل الأساسية، مع الحرص على تحديد الإطار وطرق العمل التي تتماشى مع أهداف النظام.

³ إسماعيل قبيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 107.

داخلها. ولأن نظام الحكم خلال هذه الفترة ذو طابع عسكري يجسده مجلس الثورة، فإن المؤسسة العسكرية أصبحت الفاعل المهيمن على النظام السياسي، لأنها هي من تعمل على صياغة مقترحات السياسات، وهي من يلغي أو يعدل من السياسات القائمة وفقا لمصالحها وأهدافها. وعليه فأغلب السياسات التي عمل الرئيس على تبنيها خلال هذه الفترة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي كانت بتوجيه ودعم منها.

المطلب الثاني: التدخل غير المباشر للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي

يبرز الدور أو التدخل غير المباشر للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي من خلال ما تقوم به هذه الأخيرة من: اختيار وتزكية رؤساء الدولة، التعيين في المناصب والوظائف العليا للدولة، مشاركة أعضائها في الانتخابات الوطنية، استخدامها لحق الاعتراض أو النقد، استغلال الثغرات القانونية والعمل على توظيفها بما يخدم مصالحها، والتي سيتم التطرق لها تبعا لما يلي:

أولا: اختيار أو تزكية رؤساء الدولة

إن وصول الشخصيات السياسية إلى قمة هرم السلطة وتوليهم منصب الرئاسة يكون دائما إما بتتصيب من المؤسسة العسكرية أو بدعم وتزكية منها، بدءا من الرئيس "بن بلة" وصولا إلى الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة". فبعد وفاة "بومدين" قامت هذه الأخيرة بتعيين الرئيس "بن جديد" للتأكيد على ما لها من قوة وقدرة على توجيه وتغيير مسار السياسة والعمل على ضبط جوانبها باختيارها لشخصية عسكرية وإبعادها لكل من "بوتفليقة" و "يحياوي"، وبعد "الشاذلي" عملت على تعيين كل من "بوضياف" و"علي كافي" و"اليمين زروال" كرؤساء للدولة في إطار المجلس الأعلى للدولة، إلى جانب دعم وتأييد "زروال" في انتخابات 1995 و "بوتفليقة" في انتخابات 1999. إن تدخل المؤسسة العسكرية في إعادة رسم المشهد السياسي باختيار وتزكية من يتولى منصب الرئاسة، وهو دليل أكبر على حجم ومدى

تفوقها على غيرها من مؤسسات الدولة نظرا لتحكمها في سيرورة الحكم ومنه في النظام السياسي، بالإضافة إلى كونه مؤشرا على ارتفاع فرص تدخلها عندما يتعلق الأمر بإعادة ترتيب هرم السلطة والقضاء على أي قوة مضادة تسعى لتولي منصب الحكم، فالجيش لا يهتم أن يختار بين هذا وذاك، بقدر ما يهتم أن الشخص المختار يشمل مصالحه، ويحافظ على وزنه ودوره في هرم السلطة، ويؤكد على قوة المصالح العسكرية¹.

ثانيا: التعيين في المناصب والوظائف العليا

كثيرا ما تلجأ المؤسسة العسكرية إلى تعيين الموالين لها أو ممثلين عنها في المستويات الوطنية، حتى يكونوا عينا لها داخلها، الأمر الذي يسمح لها بالتأثير في السياسة وتوجيهها بما يخدم مصالحها، كما يجعلها على أهبة الاستعداد لمواجهة أي تغييرات أو تطورات من شأنها أن تحدث على مستوى السياسة المتخذة بالشكل الذي يضر بمصالحها أو يقضي عليها، وبناءا عليه يكون تدخلها سريعا ومباشرا لمنع حدوث ذلك بكل الطرق. إن أكثر المؤسسات استهدافا من طرفها هي مؤسسة الرئاسة والحكومة. فعلى مستوى الحكومة مثلا، عملت المؤسسة العسكرية على تعيين ثلاث شخصيات عسكرية في الحكومة الأولى "لبن بلة" وهم: "هوارى بومدين" و"زيرا للدفاع"، "عبد العزيز بوتفليقة" و"زيرا للخارجية"، "أحمد مقري" و"زيرا للداخلية"، لتضيف بعدها كل من الكومندال "قايد أحمد" و"بلفاسم" في الحكومة الثانية². وعلى مستوى الرئاسة فإننا نستشهد بتعيين كل من "العربي بلخير" كمدير لديوان الرئاسة، وأيضا الجنرال "محمد تواتي" و"مصطفى شلوفي" للعمل في الرئاسة إلى جانب الرئيس

¹ - خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 134.

² - Mohamed Tahar Ben Saada, op. Cit, P 99.

"بوتفليقة". فسياسة التعيين المنتهجة من طرف المؤسسة العسكرية تستخدم كآلية لمنع الرئيس من اتخاذ أي قرار أو سياسة دون الرجوع إليها¹.

ثالثا: مشاركة أعضاء المؤسسة العسكرية في الإنتخابات الوطنية

تقوم بعض القوانين الانتخابية في العالم على منع العسكريين من ممارسة حق الانتخاب، بحجة منع تسلل السياسة للجيش وبالتالي منع تسييسه، والمحافظة على الضبط والربط العسكري، والحد من عوامل تشويه الانتخابات ومنها تأثير الضباط على الرتب الأدنى إلى جانب تجنب الصراع بين العسكريين². والجزائر لم تأخذ بهذا المبدأ لأنها تنتظر لأعضاء المؤسسة العسكرية على أنهم مواطنون كغيرهم من المواطنين، يحق لهم المشاركة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم. وعليه فإن مشاركة هؤلاء الأعضاء كمواطنين في الانتخابات الوطنية والمحلية، يسمح للمؤسسة العسكرية عن طريقهم وبتحكمها في خياراتهم أن تؤثر في النظام السياسي وتساهم في صنعه بشكل غير مباشر على اعتبار أن اختيار العسكريين لشخص ما أو حزب سياسي معين يعني اختيار وتفضيل نظام معين.

رابعا: استعمال حق الاعتراض أو النقد

إن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ومنه في النظام السياسي بشكل غير مباشر، هذا النمط من تدخل الجيش يسود عموما في حالات عدم الاستقرار السياسي، إذ يتحول الجيش إلى دور المحافظ والحامي للنظام القائم ، ويحدث ذلك في حالات اتساع المشاركة السياسية في مجتمع يفتقر إلى المؤسسات الكفيلة باستيعاب الأعداد الهائلة من الجماهير الراغبة في الإنخراط في العمل السياسي

¹ عبد الله راقي، صراع العصب والمؤسسات في الجزائر بين مقتضيات الداخلية والمحددات الدولية ، الموقع الشخصي للباحث، 2015/02/23

<http://www.geocities.com/ragdiabdelah/faction.htm>.

² نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، عمان: دار الثقافة، 1999، ص 298.

"وتدخل الجيش بهذه الصفة يكون في حالتين : الأولى هي انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية، و الثانية إتباع السلطة القائمة لسياسات راديكالية أو إذا حاولت السلطة استقطاب جماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية هذا النمط من التدخل يتم أيضا حين يحدث ما تراه المؤسسة العسكرية فوضى وأزمة خطيرة تهدد البلاد فتتدخل لإعادة الاستقرار وتهيئة الظروف لإقامة حكومة شرعية، لكن الوعود بالعودة إلى الحياة المدنية قد تتحقق وقد يستمر الجيش في الاحتفاظ بالسلطة، فإما أن ينتهي هذا التدخل بعودة الجيش إلى الثكنات أو بانتقاله إلى نمط آخر هو نمط "الحاكم".

خامسا: استغلال الثغرات القانونية والعمل على توظيفها بما يخدم مصالحها

رغم تأكيد دستور 1989 على تحييد دور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي إلا أنها لم تعدم الوسيلة للتدخل من جديد في اتخاذ القرارات ووضع النظام السياسي للبلاد. ففوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في الدور الأول من التشريعات الوطنية 1991 وإعلان "بن جديد" قبوله للنتائج الانتخابية، تحولت المؤسسة العسكرية إلى جماعة ضاغطة تسعى لحماية مصالحها والعمل على رعايتها. وفي هذا الإطار استخدمت نفوذها وأجبرت الرئيس "بن جديد" على حل المجلس الشعبي وتقديم استقالته، وهذا ما أحدث شغورا في مؤسسات الدولة¹، وهو الوضع الذي كانت المؤسسة العسكرية تسعى لخلقه واستغلاله خدمة لمصالحها وتدعيمها لمواقفها بإنشاء المجلس الأعلى للدولة. وتأسيس المجلس الأعلى للدولة محاولة بادر بها المنفذون في السلطة، أي المؤسسة العسكرية لتجاوز الأزمة الدستورية عن طريق الحكم الجماعي. وتم إضفاء الشرعية التاريخية على المجلس لافتقاره الشرعية التاريخية على المجلس لافتقاره الشرعية الدستورية، يمنح منصب رئاسته لشخصيات ثورية

¹ صالح بلحاج، السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار قرطبة، 2006، ص 122.

وعسكرية من "محمد بوضياف" وصولاً إلى "اليمين زروال". وعلى اعتبار أن المجلس هو المنبر الوحيد الذي تتخذ فيه القرارات السياسية، فإن كل السياسات المتخذة خلال فترة حكم المجلس كانت من صنع المؤسسة العسكرية عن طريق ممثليها فيه.

المطلب الثالث: أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي

كما أسلفنا القول أن تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي أساسه المرجعية التاريخية فجيش جبهة التحرير، هو من قاد النضال ضد المستعمر الفرنسي، وكانت الأسبقية للعمل العسكري عن العمل السياسي، فبعد تشكيل الجيش تم إنشاء حزب جبهة التحرير، هذا مبرر تاريخي، بالإضافة إلى أن المشهد السياسي الجزائري، وحتى بعد تبني التعددية الحزبية يفرض على المؤسسة العسكرية البقاء في النظام السياسي، كونها المؤسسة الوحيدة التي استطاعت المحافظة على قدر من التنظيم داخل صفوفها، كما أنه كان لها الدور الكبير في بناء الاقتصاد الوطني، وتحسين الظروف الاجتماعية خاصة في عهد هواري بومدين.

كما أن الضعف الكبير الذي تعيشه الأحزاب السياسية، يفتح الباب على مصراعيه لتدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي حماية للدولة، فأغلب الأحزاب السياسية في الجزائر تعيش حالة من الانقسامات والانشقاقات، أصبحت هذه الظاهرة خاصة من خصائص الأحزاب السياسية في الجزائر فأزمة الانقسامات عصفت بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية أثناء الفترة الاستعمارية ، ولا تزال تعصف حتى في العصر الحديث بأغلب الأحزاب السياسية، فكانت حركة النهضة أول من مستها الحركة التصحيحية، بقيادة "عبد الله جاب الله"، وبعدها حركة حماس التي عانت من أزمة الانشقاق بين أتباع "بوجرة"، وأتباع "المجيد مناصرة" إلى أن تم توحيدها مؤخرًا وترأسها "مقري"، ولم يسلم حتى الأحزاب من ظاهرة الانقسامات، كما أن المواطن أصبح لا يثق في هذه الأحزاب السياسية، الهوة بين

الأحزاب وقواعدها الشعبية ومناضليها تزداد اتساعا خاصة وأن أغلب هذه الأحزاب شريكة في البرلمان والمجالس المنتخبة المحلية، ومع ذلك لم تحرك ساكنا في محاربة الفساد أو إنعاش النظام السياسي، وما ظهور ثقافة مقاطعة العملية السياسية إلا دليلا على فشل الأحزاب السياسية في الجزائر¹.

كما أن ضعف حركات المجتمع المدني ومحدودية دورها في النظام السياسي زاد من إمكانية تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، فبالرغم من التزايد الهام في عدد الجمعيات في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية، حيث تجاوز عدد الجمعيات في الجزائر 120 ألف جمعية سنة 2013 إلا أن دورها في النظام السياسي، وصناعة القرارات السياسية المحلية منها والمركزية لا يزال محدودا جدا، فعلى المستوى المحلي وعلى الرغم من العدد الكبير للجمعيات في مختلف البلديات، ومع التنصيص القانوني على دورها الفاعل في إرساء معالم الديمقراطية والتشاركية التي جاء بها قانون البلدية 10/11، إلا أن دورها في العملية التنموية لا يزال محدودا جدا، إذ يكاد يكون معدوما لنظرية الثقافة السياسية السائدة التي تعتبر أن الجمعيات مجرد مصدر خرجت منه بعض الأفراد أو تبعتها لأحزاب سياسية معينة حالت دون تفعيل دورها².

أما على مستوى البرلمان فإن الجمعيات بالرغم أن المشرع يمنحها الحق في المشاركة في أعمال البرلمان، إلا أن ذلك لم يمنع إشراكها في صياغة أغلب القوانين التي تم إصدارها في أعقاب رباح الربيع العربي، حيث كانت حركات المجتمع المدني شريكة في المشاورات حول إعداد هذه القوانين،

¹ مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مرجع سابق، ص 6.

² رابع لونيبي، مرجع سابق، ص 62.

ودليل عجز هذه الحركات أنها فشلت في سن قانون جمعيات ينظم ويهيكل عمل حركات المجتمع المدني¹.

من خلال جملة النقائص المرتبطة أساسا بالممارسة الديمقراطية في الجزائر من ضعف الأحزاب السياسية، وغياب دور حركات المجتمع المدني. جملة هذه الأسباب مجتمعة تؤدي إلى إلزامية تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، على الأقل بما يضمن استمرارية واستقرار الدولة، ولا أحد ينكر أن تدخل المؤسسة العسكرية يعد مساسا بالقيم الديمقراطية، فإنه ومن المفروض أن يكون تدخلها في النظام السياسي ليس مباشراً، بل ينحصر دورها في إلزامية استشارتها من قبل الجناح السياسي، كون أنه حتى في الدول الكبرى والعريقة في الديمقراطية، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، نلاحظ أن للمؤسسة العسكرية دوراً هاماً في صناعة واتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية.

المبحث الثاني: دراسة حالة تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي

شهدت فترة الأحادية العديد من الخلافات والمشاكل كل هذا لسيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي والتحكم فيه، وبانتهاء عقد الثمانينات انتهى شطر هام من مسار الإصلاحات السياسية التي باشرت السلطة، والهادفة إلى فتح الساحة السياسية أمام التعددية الحزبية، توسيع هامش الحريات العامة، وتحييد دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي وإبعاده عن دوائر صنع القرار.

كانت الجزائر بداية التسعينيات على موعد مع أولى التجارب الانتخابية في عهد التعددية، وكانت المؤسسة العسكرية أيضاً على موعد لاختبار مدى التزامها بحدود صلاحياتها الدستورية و مدى صدق مقولة "عودة الجيش إلى التكنات".

¹ رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص 09.

غير أن الانتخابات التشريعية التي جرت لأول مرة في ظل التعددية السياسية نهاية ديسمبر 1991 كانت فرصة لبروز المؤسسة العسكرية مرة أخرى على الساحة السياسية، التي لم يكدها يغادرها حتى يعود إلى تصدرها، لكن هذه المرة بشكل مغاير ومبررات مستحدثة وفي ظروف مختلفة. لقد فتح وقف المسار الانتخابي من طرف المؤسسة العسكرية في جانفي 1992 عهدا سياسيا جديدا ميزه التأثير المتزايد لهذه المؤسسة في مسار الأحداث لاسيما من خلال تدخلها في مجرى الانتخابات.

المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية

شهدت مسيرة الثورة الكثير من النزاعات والخلافات أثناء فترة الأحادية، سواء كانت ذات خلفيات فكرية وإيديولوجية أو ذات أبعاد سياسية، أو حركتها طموحات فردية، وترجع هذه الخلافات إلى الثورة التحريرية، على اعتبار أن جبهة التحرير الوطني منذ البداية لم تتفق على أكثر من ضرورة تحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية على الرغم من أنها ضمت العديد من الاتجاهات الفكرية والقناعات السياسية.

إن الحرب التحريرية التي أعلنتها جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1954 كانت تهدف أساسا إلى استرجاع الاستقلال الوطني و السيادة التامة على الجزائر، وذلك بواسطة العمل المسلح الذي أداته ووسيلته جيش التحرير الوطني. فاعتبرت الثورة على أنها تهدف إلى تحقيق هدف سياسي بوسائل عسكرية، ومن هنا فمن المفروض أن جيش التحرير هو جهاز تابع للقيادة السياسية، التي لن تستعمل القوة إلا لاعتراض المستعمر بسيادة الوطن واستقلاله، وجره إلى طاولة التفاوض من أجل تجسيد الاستقلال، على اعتبار أن "الحرب هي أقصى الوسائل المستعملة لتحقيق هدف سياسي"¹.

¹ نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 77.

وبغض النظر عن ظروف نشأة جيش التحرير، واندلاع الثورة التي أعطت شعورا بالأسبقية للعسكريين الذين فجروا الثورة عن السياسيين الذين التحقوا بها، فإن هناك ظروفًا أخرى خلال فترة الأحادية ساهمت في جعل جيش التحرير الوطني يسيطر على عمل الأجهزة السياسية، ويضع أولى الخطوات على طريق عسكرة الثورة و الدولة.

إن قيام الثورة بتلك الصورة المفاجئة للعديد من التشكيلات السياسية، ونجاحها في الانتشار عبر معظم أرجاء الوطن خلال سنة من بدايتها، أكد جدية المسعى الذي تتبناه جبهة التحرير الوطني، كما دفع احتضان الفئات الشعبية لندائها، والعديد من التشكيلات السياسية إلى الالتحاق بصوفها، خاصة بداية من سنة 1956، حيث شهدت التحاق عدة شخصيات سياسية لم تساهم في تفجير الثورة، سواء لأنها كانت في السجن أو لأنها كانت مترددة بشأن الالتحاق وغير مقتنعة بجدوى العمل المسلح.

كل هذه المعطيات جعلت من أمر تنظيم جبهة وجيش التحرير، والبحث عن قيادة جديدة، ضرورة ملحة وحتمية لاستمرار العمل المسلح، خاصة في ظل تعدد مراكز القرار و تشتت القادة. ف "عبان رمضان" هو المهندس الرئيسي لقرارات مؤتمر الصومام، حرص على اعتماد مبدأ أولوية السياسي على العسكري جاء نتيجة لفنائة لديه بأن العمل العسكري لن يحسم المعركة لصالح الجزائر في ظل التفوق الفرنسي الواضح في العدة والعتاد، وكذا تأسيس هيئات قيادية للثورة وتنظيم وهيكله جيش التحرير الوطني، ولم يكن العسكريون وحدهم من ناصب "عبان رمضان" العداء، بل أعضاء الوفد الخارجي أيضا لم يتقبلوا قرارات الصومام، لاسيما مبدأ أولوية الداخل على الخارج¹.

¹ Ali HAROUN , "L'été de diacorde Algérie 1962", Alger : CASBH Edition, 2000 , p 71.

و جاء إجتماع مجلس الثورة في 23 أوت 1957 لينقلب على نتائج مؤتمر الصومام وبصفة خاصة مبدأ أولوية السياسي على العسكري، الذي لم يكن له في الواقع وجود. حيث تم توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ لتضم تسعة أعضاء بدل خمسة في اللجنة الأولى التي عينها مؤتمر الصومام(3سياسيين+2عسكريين) و من بين التسعة أصبح هناك خمسة عسكريين مقابل أربعة سياسيين، وتميل الكفة بذلك لصالح القادة العسكريين بعد أن عزلوا السياسي "عبان رمضان" سياسيا داخل لجنة التنسيق والتنفيذ بإبعاد حلفائه، وأنها طموحاته في تزعم الثورة باغتياله في ديسمبر 1957، ليبدأ بذلك التفرد الحقيقي للقادة العسكريين بسلطة القرار، بعيدا عن سيادة مؤسسات الثورة، فاغتيال عبان رمضان أدى إلى تقلص نفوذ مؤسسات الثورة التي انبثقت عن المؤتمر، فأصبحت الثورة تسير وفق أهواء القادة العسكريين، كخطوة أولى نحو عسكرة الثورة وتمهيد الطريق أمام عسكرة المجتمع والدولة ككل.

ومن الخلافات أيضا نجد الأزمة الكبرى التي عرفتها الثورة إثر إعلان توقيف القتال بين الطرفين الفرنسي والجزائري في 19مارس 1962 بعد اتفاقيات "إيفيان" التي أقرت شرعية مطالب الحكومة المؤقتة الجزائرية وأعلنت حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وهي الأزمة المعروفة بأزمة صيف 1962 التي مست جميع الهياكل القاعدية والمركزية، المدنية والعسكرية للثورة.

تميزت قيادة الأركان بقيادة "هواري بومدين"، المتمركزة في الحدود والمتحكمة في جيش التحرير الوطني، منذ إنشائها بقرار من المجلس الوطني للثورة في جانفي 1960 بعدائها الدائم للحكومة المؤقتة، على الرغم من أنها خاضعة سلميا لسلطانها. ولم تكف قيادة الأركان أبدا عن الانتقاد المستمر لعمل الحكومة، إلى درجة شن حملة واسعة ضدها في أوساط الجنود، وهو ما دفع الحكومة على الاجتماع في خريف 1961 للنظر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد "بومدين" ومساعديه في

قيادة الأركان، والأمر يعود في نظر "يفصح" في الأساس إلى القناعة التي كان يحملها بومدين عند تكوينه لقيادة الأركان، وهي أنه في ظل ضعف وانقسام الحكومة المؤقتة يجب بناء وتأسيس جيش منظم وموحد، يكون بمثابة دعامة للوصول إلى الحكم عندما يحين يوم الفصل "لهذا اليوم كان يعد جيش الحدود، حيث بدونه لن يتمكن الرئيس المستقبلي من الحكم"¹. وهو الأمر الذي نفاه أحد الضباط البارزين في جيش الحدود بقوله أنه من الخطأ الاعتقاد بأن وحدات جيش التحرير الوطني الحدودي كانت تنتظر الاستقلال لتشكيل قوة احتياطية في صالح الطموحات السياسية، و"أقول أن ما يسمى جيش الحدود ما هو إلا تسمية أراد بها الجيش الفرنسي زرع التفرقة بين الجيش الموجود في الداخل والجيش الموجود في الخارج"².

ولعل الأمر الذي كانت تتخوف منه الحكومة المؤقتة قبل التوجه إلى المفاوضات النهائية هو إمكانية استغلال قيادة الأركان للاتفاقيات المبرمة مع الطرف الفرنسي وتوظيفها لتشويه صورة الحكومة المؤقتة، لذلك لم تقدم على المفاوضات النهائية إلا بعد أن تأكدت من أن قيادة الأركان لن تعترض على بنود الاتفاقيات. لكن حدث العكس، وفور إعلان الاتفاقيات انطلق قادة هيئة الأركان يشنون حملة ضد الحكومة المؤقتة بتهمة خيانة الثورة وبيع البلاد،

أما مجموعة الخمسة على الرغم من بقائها بعيدة عن مسار الثورة منذ 1956 تحمل الشرعية التاريخية باعتبار أنها كانت من أوائل مفجري الثورة التحريرية، و بحكم بقائها بعيدة عن الصراعات التي شهدتها مسيرة الثورة، كان من المنتظر أن يؤدي تحرير السجناء الخمسة³ في 20 مارس 1962 إلى تهدئة الأوضاع، لكن الواقع أن مجموعة الخمسة في حد ذاتها لم تكن تعبر عن توجه واحد ، يقول بن بلة "

¹ Abdelkader YEFSAH, op.cit, p41.

² خالد نزار، مرجع سابق، ص146.

³ Mouhemed BENCHEMAN, "Les armées Africaines", Paris: Publisud, 1982, p92.

قطاعا واسعا ربما كان يتشكل من أغلبية الإطارات المدنية والعسكرية للحزب كان يأمل بأن تتمكن بتدخلنا من أن نهدي الخواطر على الأقل، إذا لم نحل الأزمة، إلا أننا نحن لم نكن نتكلم بصوت واحد¹، وكان بن بلة مستعدا لفعل كل شيء ليكون رئيس الجمهورية الجزائرية المستقلة.

إن القادة العسكريين للولايات الستة الموجودة داخل الجزائر كان لهم ثقلهم وأهميتهم في صنع القرار على مستوى الثورة، ذلك أن المعارك البطولية التي خاضها جيش الداخل قد جعلت منه مصدرا لجزء من الشرعية، حيث يشغل قادة الولايات ومساعدوهم مناصب في مجلس الثورة الذي يحوز العسكريون ثلثا مقاعده. وكانت الضغوطات التي فرضتها الحرب التحريرية قد أدت إلى تشكيل نزعة "الولائية"²، وهي تركز سلطة القرار على المستوى القاعدي لدى قادة الولايات، وكذا الولاء التام من طرف المجاهدين لهم

وهؤلاء القادة لم يكونوا أيضا على اتفاق تام، بل انقسموا بين مؤيد للحكومة المؤقتة (الولايات: 2، 3، 4، والمنطقة المستقلة للجزائر العاصمة)، وموالي لقيادة الأركان (الولايات: 1، 5، 6) وكان تعداد جيش الداخل بكامله لا يتجاوز 15 ألف مجاهد³، على اعتبار أكثرية جيش الخارج.

انعقد أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد وقف القتال بطرابلس بين ماي و جوان 1962، فهذا الاجتماع لم يكن أبدا للفرحة بالانتصار المحقق بقدر ما كان فرصة لتزايد شهية كل طرف للحكم. وأصبح التنافس على السلطة هو المحرك الوحيد للنقاشات والخلافات، و عموما يمكننا القول بأن حقيقة مصدر الصراع هو تضارب نزعات شخصية وطموحات ذاتية للإنفراد بالحكم. بينما

¹ أحمد بن بلة، أحاديث مع أحمد بن بلة، باريس: منشورات أثيرنا تيف، 1989، ص 12.

² نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 82.

³ Mohamed BENCHEMAN, op.cit, p92.

يرى الكاتب "بن قفة" أن الخلاف يعود أساسا إلى التوجه نحو الإبقاء أو استبعاد دور الجيش كمؤسسة في النظام السياسي والاجتماعي.¹

وفي ظل الاختلافات الحادة بين الطرفين، لم يصل إجماع طرابلس إلى حسم مسألة السلطة على الرغم من عملية التصويت التي تمت من أجل انتخاب مكتب سياسي أبعد "بومدين" من قيادة الأركان في 30 جوان 1962²، وهو عمل حسب البعض كان في الحقيقة يستهدف تقليص دور المؤسسة العسكرية، لا إبعاد شخص بعينه، وقيل بأن الضباط الذين بقوا طيلة الحرب بالحدود التونسية والمغربية، ولم يعرفوا الحرب التحريرية مثل إخوانهم في الداخل، يميلون دوما إلى الاعتماد فقط على القوة العسكرية متجاهلين دور الشعب ومكانته.

في مقابل ذلك اعتبر "بومدين"، الذي رفض التنحي من منصبه أن جيش التحرير هو الشعب، في محاولة لاستخدام المؤسسة العسكرية باسم الشعب كقوة ردع ووسيلة للتدخل وإقرار الوضع³. وأمام انسداد الوضع أمر "بن بلة" قوات جيش الحدود الموالية له بالزحف نحو العاصمة يوم 03 أوت 1962 لتصطدم بقوات الولايات الموالية للحكومة المؤقتة في مواجهات دامية، وحسم الصراع لصالح القوة الأكثر تنظيما-بعد فشل كل محاولات التوفيق- بوصول قوات جيش الحدود إلى العاصمة مخلفة نحو ألف قتيل في صفوف المجاهدين⁴.

وباستتباب الوضع لصالح جماعة "بن بلة"، فإن حقيقة واحدة بدت ظاهرة هي أن الجيش هو الذي حسم بقوة السلاح الخلاف لصالح الطرف الذي يرضيه، وسواء كان "بن بلة" هو الذي استخدم الجيش للوصول إلى الحكم، أو أن قيادة الأركان هي التي جاءت بـ "بن بلة" لتحكم من خلاله، فإن أزمة

¹ خالد عمر بن قفة، "المؤسسة العسكرية الجزائرية و الشرعية"، الجزائر: مؤسسة الشروق، سنة 2000، ص 219.

² Ali HAROUN, op.cit, p73.

³ نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 82.

⁴ المرجع نفسه، ص 84.

الصانفة قد كشفت عن استمرار النزعة العسكرية وأكدت استمرار العسكر في فرض منطقتهم الخاص في ممارسة الحكم، وعلى أي حال فإن هذا النزاع أصبح في نهاية الأمر بمثابة التقليد الجديد في سجل التاريخ السياسي الجزائري، ومن هنا أصبح العسكريون يعتقدون دائما أن طريقتهم في معالجة هذه المشاكل هي الأفضل والأنجع¹.

ويمكن القول أن فترة الأحادية تميزت باستيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة والنظام ككل.

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري

سنركز في هذا المطلب على الانتخابات التشريعية لديسمبر 1992 على اعتبار أنها شكلت بداية لشكل جديد من أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في المسار الانتخابي.

لقد شهدت الفترة الممتدة من فيفري 1989 إلى جوان 1991 جملة من التدابير والإجراءات، التي اتخذتها السلطة في إطار السعي إلى تثمين الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989 ووضعها موضع التنفيذ. ففي 5 جويلية 1989 صدر القانون رقم 89-11 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الذي جاء تفصيلا لنص المادة 40 من دستور فيفري 1989 تعبيرا عن التوجه نحو الانفتاح والتعددية السياسية، تم على أساس هذا النص اعتماد ما يزيد عن ستين تشكيلة سياسية إلى غاية فيفري 1992².

وبعد أن أعلن العسكر دعمهم لمسار الإصلاحات وقام ضباط الجيش بالانسحاب من هياكل جبهة التحرير الوطني في مارس 1989، قام رئيس الجمهورية في إطار التعديل الحكومي لـ

¹ عبد الحميد مهري، مرجع سابق، ص 67.

² محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، الجزائر: دار دحلبل، 1993، ص 153.

25 جويلية 1990¹ بتعيين الجنرال "خالد نزار" وزيرا للدفاع كتعبير عن رغبته في ترسيخ النهج الديمقراطي الذي أقبلت عليه البلاد. وهي المرة الثانية منذ الاستقلال التي تشغل فيها شخصية غير رئيس الدولة منصب وزير الدفاع، بعد العقيد "هوارى بومدين" بين 1962-1965.

واعتبر السيد "خالد نزار" في حديث صحفي لوكالة الأنباء الجزائرية في سبتمبر 1990 أن تعيينه في هذا المنصب خطوة تتسجم مع التوجهات الجديدة التي تعرفها الجزائر. وفي سؤال عما إذا كان الجيش سيستمر في التدخل في الشؤون السياسية كما كان طيلة السنوات الماضية، أم أن مقولة الجيش في الثكنات قد أصبحت واقعا معاشا؟ أجاب بأن الجيش لم يعد في الثكنات فحسب، بل "إنه في الرمال"، في إشارة إلى ابتعاد القوات المسلحة عن مراكز القرار في العاصمة وانشغالها بالمهام الدفاعية في عمق التراب الوطني، كما أضاف بأن 5/4 من القوات المسلحة موجودة في معسكرات أغلبها على الحدود².

في هذه الأجواء المنبئة بقراب ساعة التحول الديمقراطي الحقيقي، كانت حكومة السيد "حمروش" "الإصلاحية" تعمل على استكمال الشروط والترتيبات اللازمة لمباشرة مسار انتخابي تعددي يكون أداة لتجسيد التداول السلمي على السلطة، في ذات السياق صدر القانون 89-13 المتعلق بالانتخابات في 7 أوت 1989 ليضع الإطار القانوني للانتخابات التعددية³.

وكان أول تنافس انتخابي تعددي قد جرى في شهر جوان 1990 بمناسبة الانتخابات المحلية، التي أجمعت كل الأحزاب المشاركة فيها على أنها جرت في ظروف عادية وتمت في جو من النزاهة والشفافية، ليس أدل على ذلك من فوز حزب معارض بأغلبية المجالس البلدية والولائية. فمن

¹ رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، الجزائر: د.د.ن، سنة 1999، ص 45.

² خالد نزار، "مذكرات خالد نزار"، الجزائر: منشورات الخبر، 2000، ص 162.

³ مسلم بابا عربي، الجيش والانتخابات في الجزائر، مرجع سابق، ص 281.

أصل 1541 مجلس بلدي، فاز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 854 مجلس كما فاز بالأغلبية في 32 مجلس ولائي من أصل 48. بينما حل حزب جبهة التحرير الوطني ثانيا بحصوله على 488 مجلس بلدي و14 مجلس ولائي.

إن الطريق نحو الانتخابات التشريعية الأولى من نوعها في عهد التعددية لم تكن أبدا سهلة وواضحة المعالم. ففي البداية و بعد المطالبة المستمرة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مسبقة، أعلنت حكومة السيد حمروش عن يوم 27 جوان 1991 كموعدا للدور الأول من الانتخابات التشريعية المسبقة¹.

وإذا كان الإعلان عن موعد الانتخابات قد وجد ترحيبا وارتياحا لدى الأحزاب السياسية فإن القانون 91-07 الصادر في أفريل 1991 المحدد للدوائر الانتخابية قد لاقى رفضا واحتجاجا كبيرين من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث لجأت الأخيرة إلى إعلان الإضراب العام في 25 ماي 1991 احتجاجا على القانون الانتخابي ومطالبة بانتخابات رئاسية مسبقة. وبتفاقم الوضع وازدياد حدة التوتر بين أعوان الأمن والمتظاهرين، أعلن رئيس الجمهورية في 04/06/1991 حالة الحصار، إقالة حكومة السيد حمروش، وتأجيل الانتخابات التشريعية إلى أجل لاحق². وبفرض حالة الحصار أعطى الضوء الأخضر لقوات الجيش لتتدخل وتعيد النظام والأمن العام، فالأوضاع الأمنية وحالة العجز التي بلغتها قوات حفظ النظام، أمام المسيرات والتظاهرات اليومية لمناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لم تعد تسمح بالاستمرار في تحضير الانتخابات، التي كان تنظيمها في تلك الأجواء أمرا غير محمود العواقب³.

¹ محمد بلقاسم بهلول، مرجع سابق، ص 103.

² Jean-jacques LAVENUE, op.cit,p144.

³ محمد بلقاسم بهلول، مرجع سابق، ص 104.

عملت حكومة السيد "أحمد غزالي" الجديدة على استتباب الأمن وتحضير شروط تنظيم الانتخابات وفي هذا الإطار عقدت جملة من المشاورات مع مختلف التشكيلات السياسية بين شهري جويلية وأوت 1991، تقرر على إثرها إجراء انتخابات تشريعية قبل نهاية السنة، وحدد المرسوم الرئاسي رقم 91-386 الصادر في 16 أكتوبر 1991 تاريخ 26 ديسمبر من ذات السنة تاريخا للجولة الأولى من الانتخابات التشريعية بعد أن تم رفع حالة الحصار في 29 سبتمبر 1991.

أجريت الانتخابات كما كان مبرمجا لها في 26 ديسمبر 1991، وأفرزت نتائج لم تكن مفاجئة بشكل كبير بالنظر إلى نتائج الانتخابات المحلية، فحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 3.4 مليون صوت بينما تحصلت جبهة التحرير الوطني على 1.6 مليون صوت في حين جبهة القوى الاشتراكية حصدت نصف مليون صوت، أما نسبة المشاركة فبلغت 58.55 بالمئة، لكن المفاجئة الكبرى التي صنعها النظام الانتخابي القائم على الأغلبية والذي يعطي الأفضلية للحزب الفائز، كانت حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على قرابة 43 بالمئة من المقاعد بفضل 24 بالمئة من الأصوات المعبر عنها فقط، في حين لم تحصل جبهة التحرير الوطني إلا على 3.7 بالمئة من المقاعد رغم حصولها على حوالي 12 بالمئة من الأصوات¹. وبقي 198 مقعد للتنافس في الدور الثاني، وكانت كل المؤشرات توحي بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تستعد لكسب الأغلبية المطلقة في المجلس الشعبي الوطني من خلال حظوظها الواسعة في كسب معظم مقاعد الجولة الثانية في 16 جانفي 1992.

وفيما اختلفت مواقف الأحزاب السياسية من هذه النتائج، فإن الملاحظ هو أن الأحزاب الثلاثة الفائزة قد عبرت عن رضاها عن النتائج وبدأت استعدادها للدور الثاني، في ذات الوقت لم يبدي رئيس

¹ Jean Jacques LAVENUE, op.cit, p184.

الجمهورية أي تحفظ على النتائج، وكان قد صرح يومين قبل الانتخابات بأنه يرضى بالتعايش مع حكومة معارضة "لن تكون هناك أي منافسة بين الرئيس والحكومة"¹.

أما المؤسسة العسكرية التي كانت تراقب الوضع عن قرب، فمن الواضح أن قادتها كانوا ضد تولي حزب إسلامي للسلطة، على الرغم من محاولة رئيس المكتب التنفيذي لحزب الإنقاذ "عبد القادر حشاني" التقليل من حجم الفرضية القائلة بإمكانية تدخل الجيش حين صرح بأنه "لا صراع بيننا و بين القوات المسلحة، إنه مجرد افتراض لا يرتكز على أساس"².

إلا أن الحقيقة كانت غير ذلك فحسب "خالد نزار" وزير الدفاع في ذلك الوقت فإنه: "ابتداء من 30 ديسمبر أصبح الموقف العام للجيش يرفض حصول الفيس على أغلبية مطلقة في البرلمان"³. لاسيما وأن الرئيس قد أبدى ميلا إلى القبول بالتعايش مع أغلبية برلمانية إسلامية⁴، وبدا جليا أن انطباع أحد الزعماء السياسيين بأن الجيش قد عاد إلى التكنات وأن مهمته الآن هي حماية المؤسسات لا صناعتها⁵، كان انطباعا خاطئا، فانتخابات ديسمبر 1991 كانت فرصة لبروز دور المؤسسة العسكرية مجددا وبشكل أكثر قوة وحسم.

كان أمام قيادة المؤسسة العسكرية ومن ساندتها في سعيها إلى وقف هذا الفوز ثلاثة مشاهد محتملة: إما مواصلة الدور الثاني ومحاولة التلاعب بنتائج الـ 198 مقعد الباقية، اعتماد الطعون المقدمة إلى المجلس الدستوري المقدر بـ 300 طعن معظمها ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أو الاتجاه مباشرة لمنع استيلاء الحزب على السلطة بوقف الانتخابات، وهو الخيار الذي رجحته القيادة

¹ مايكل وبلينس، "التحدي الإسلامي في الجزائر"، ترجمة عادل خير الله، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999، ص318.

² المرجع نفسه، ص310.

³ خالد نزار، مرجع سابق، ص208.

⁴ Jean François DAGUZAN, op.cit, p39.

⁵ جورج الراسي، "الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات"، لبنان: د.د.ن، 1996، ص539.

العسكرية المجتمعة في "عين النعجة"، بحيث تجمع العديد من المصادر بأن الجيش قدم عرضة إلى رئيس الجمهورية ممضية من طرف 180 ضابطا تطالبه بالاستقالة¹، التي كانت حسب "خالد نزار" المخرج الوحيد، إذ يذكر بأن العسكريين قد حددوا إجراءات عملية سياسية وعسكرية لحماية الدولة الجمهورية "لكن استقالة الشاذلي مكننتا من تجنب اللجوء إلى هذه الإجراءات القصوى"، أي أن المبادرة كانت من طرف الجيش حتى قبل "استقالة الرئيس".

في 11 جانفي 1992 أعلن الرئيس عن تخليه عن منصبه (أنظر الملحق رقم 2) في رسالة تلاها مباشرة على التلفزيون بحضور أعضاء المجلس الدستوري. إن استقالة الرئيس بليام قليلة قبل موعد الدور الثاني من الانتخابات لم تكن أبدا عملا نابعا من إرادته الحرة، خاصة وأنها كانت مرفقة بإعلان حل المجلس الشعبي الوطني، مما يوحي بأن هناك تخطيط مسبق يستهدف إيجاد حالة فراغ دستوري، تمكن قوى معينة من أخذ زمام الأمور.

وفي قراءة دستورية لما قام به رئيس الجمهورية في 11 جانفي 1992 يتساءل "السعيد بوالشعير" عن مدى مطابقة هذه الاستقالة لنص الدستور. فإذا كان المؤسس الدستوري قد منح الرئيس الحق في الاستقالة، فإنه من ناحية أخرى حمله مسؤولية ضمان استمرار مؤسسات الدولة، حيث أنه بتعمده إعلان حل البرلمان استهدف وجود حالة فراغ دستوري استعمل كوسيلة لوقف المسار الانتخابي². واعتبر أن ما قام به الرئيس مخالف لأحكام الدستور، إذ أنه ليس من صلاحياته أن يقدم على إجراء انتخابات تشريعية مسبقة وفي ذات الوقت يقوم بحل البرلمان، بل له أن يختار أحد الأمرين³.

¹ رياض صيداوي، "صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر"، الحلقة الخامسة، أسبوعية رسالة الأطلس، العدد 297، جوان 2000، ص15.

² السعيد بوالشعير، "وجهة نظر قانونية حول استقالة رئيس الجمهورية بتاريخ 11 جانفي 1992"، مجلة إدارة، عدد 1993، 117، ص3.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، 23 فيفري 1989، المادة 120.

والأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد بوجود ضغوط دفعت بالرئيس إلى التخلي عن مهامه هي تصريحه في 10 جانفي 1992، بأنه لن يحدث أي تغيير عنيف في مسار العملية الديمقراطية والانتخابية "وهو التصريح الذي بدد التكهنات القائلة بتدخل الجيش"¹.

لقد أحدثت استقالة "الشاذلي بن جديد" فراغا دستوريا متعمدا تحركت خلاله المؤسسة العسكرية لتعلن بواسطة المجلس الأعلى للأمن-الذي هو هيئة لا تجتمع إلا بطلب من الرئيس- يوم 12 جانفي استحالة مواصلة المسار الانتخابي وإلغاء نتائج الدور الأول.

إن إعلان وقف المسار الانتخابي من طرف ضباط الجيش لم يكن أبدا المناسبة الأولى التي يبرز فيها تأثير المؤسسة العسكرية في مسار النظام السياسي، لكنه المرة الأولى منذ إقرار التعددية السياسية ومبدأ التداول على السلطة. فهذه التجربة منحت فرصة تاريخية لل مؤسسة العسكرية: سواء لتأكيد حيادها العسكري، أو لتعب دور الحكم ونكون ضامنا لاحترام المؤسسات الجديدة، "لكنه اختارت أن تُعب دوره التقليدي وهو تضيق خناق المشاركة السياسية الواسعة التي تمنحها الديمقراطية الفعلية"². ومن جهته لم يتوانى اللواء المتقاعد "خالد نزار" أحد المهندسين الأساسيين لحركة جانفي 1992 في الاعتراف بحجم الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في وقف المسار الانتخابي وإنشاء الهيئة المؤقتة للحكم "المجلس الأعلى للدولة" الذي اتخذ كواجهة مدنية، لاستحالة العودة إلى الأنماط الانقلابية القديمة التي تتولى فيها القيادة العسكرية الحكم مباشرة. حتى وإن نفى وجود ضغوط على الرئيس من طرف المؤسسة العسكرية، حملته على الاستقالة، فإنه لم ينفي حقيقة أن مجموعة من مقريه قد أعدت كل تفاصيل الاستقالة وضبطوا توقيعها، بل وحرروا حتى نص الرسالة التي تلاها الرئيس³.

¹ صلاح الدين بن نصير، "الجزائر... معركة المصحف والعسكر"، مجلة الأمة، العدد الثالث، شباط 1992، ص ص 14، 15.

² نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 196.

وفي مقال نشر في مجلة الجيش مارس 1992، للجنرال "تواتي محمد" عن موقف المؤسسة العسكرية وفلسفتها في التعامل مع الوضع، قائلاً بأن الجيش لا يمكنه أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة، فالجيش هو حامي المؤسسات و حامي الطابع الجمهوري للدولة، فمن واجب الجيش أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة، وأضاف بأن الجيش لم يتدخل لإلغاء الديمقراطية، بل من أجل إعادة تأسيس ديمقراطية أفضل وفق المقاييس العالمية¹.

ومهما يكن فإن الحركة التي قادها ضباط الجيش في 12 جانفي قد شكّلت الوجه الأكثر وضوحاً لدور المؤسسة العسكرية في الانتخابات الجزائرية، و لم يجد الرئيس بوتفليقة صعوبة في وصفها بأنها "توع من العنف"²، أما معظم القراءات والتحليل السياسية فقد أجمعت على أن الذي حدث كان انقلاباً على الإرادة الشعبية والشرعية الدستورية، فالمؤرخ "العربي زبيري" مثلاً لم يتردد في القول "كان وقف المسار الانتخابي سنة 1992 انقلاباً عسكرياً أطاح بالرئيس"³.

وهذا التدخل يتم أيضاً عندما يحدث ما تراه العناصر العسكرية فوضى وأزمة خطيرة تهدد البلاد فتتدخل لإعادة الاستقرار للبلاد، وتهيئة الظروف المناسبة لإقامة حكومة مدنية، لكن الوعد بالعودة إلى الحياة المدنية قد يتحقق وقد يستمر الجيش في الاحتفاظ بالسلطة، أي أن هذا النمط هو نمط انتقالي ينتهي بعودة الجيش إلى الثكنات أو بانتقاله إلى نمط آخر و هو نمط الحاكم⁴.

¹ Jean François DAGUZAN, op.cit, p128.

² Rachid Tlemçani, "Elections et élites en Algérie", Alger: CHIHAB EDITIONS, 2003, p139.

³ العربي زبيري، "المصالحة الوطنية وماذا ينتظر من تطبيقها"، الشروق اليومي، عدد 1062، 29 أبريل 2004، ص 11.

⁴ فاروق حميدشي، "الجماعات الضاغطة"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1998، ص 203.

المبحث الثالث: التحديات المستقبلية للمؤسسة العسكرية

إن الواقع السياسي لما بعد انتخابات أبريل 2004 يفرض على المؤسسة العسكرية مجموعة من التحديات، التي أنتجت التطورات الحاصلة على مستوى الطبقة السياسية، وكذا التطورات الداخلية للمؤسسة العسكرية وعلاقتها الخارجية في إطار التعاون العسكري، وهي كلها عوامل ستؤدي دون شك إلى رسم مكانة و أدوار جديدة للمؤسسة العسكرية في المنتظم السياسي الجزائري المستقبلي، ولعل التحديات الأساسية لهذه المؤسسة في المرحلة القادمة يمكن حصرها في ثلاثة محاور أساسية، تحديات على مستوى النظام السياسي، على مستوى البنية الداخلية للمؤسسة العسكرية وعلى المستوى الخارجي.

المطلب الأول: تحديات على مستوى النظام السياسي

بخصوص التحديات التي تواجه المؤسسة العسكرية على مستوى النظام السياسي، لا بد في البداية من الوقوف على شبه الاتفاق الذي أصبح يسود الطبقة السياسية حول مستقبل دور المؤسسة العسكرية، بحيث لم تعد التشكيلات السياسية على اختلافها تقبل بوجود أدوار سياسية للمؤسسة العسكرية، وباستثناء دعوة بعض المرشحين لانتخابات أبريل 2004 للمؤسسة العسكرية لممارسة دور الحكم والمساهمة في تأكيد نزاهة الانتخابات، فإن كل الخطابات السياسية أصبحت تصب في اتجاه إبعاد المؤسسة العسكرية من مجال التنافس السياسي. أما إذا بحثنا في البرامج الانتخابية للمرشحين في رئاسيات أبريل 2004، فإننا نجد بأن المرشحين الستة، يكادون يتفقون حول جعل ضرورة تحديث المؤسسة العسكرية وتطويرها من بين أولويات المرحلة القادمة، لأجل الرفع من جاهزيتها وإبعادها أيضا عن الساحة السياسية.

المرشح عبد العزيز بوتفليقة يرى بضرورة إدخال التحديث والاحترافية على القدرات الوطنية للدفاع، مع التأكيد على الأهمية القصوى للجيش الوطني الشعبي لسليب جيش التحرير الوطني، الذي يفرض العصر إدخال عوامل التحديث والاحترافية عليه دون أن يتم ذلك على حساب الهوية والعقيدة العسكرية لهذه المؤسسة وأصالتها التاريخية.

إن مسار "إدخال التحديث والاحترافية لابد أن يباشر في خدمة الحفاظ على السيادة الوطنية وسلامة التراب الوطني واستقلال البلاد"¹، دون أن ينسى توضيح بعض الحقائق في مقدمتها عدم الخلط بين المهام الدستورية للجيش وبين الصراع السياسي الدائر بين أقطاب الطبقة السياسية، فالجيش مهمته حماية الدولة وصيانة الوحدة الترابية للبلاد وليس مساندة طرف سياسي ضد الآخرين، فال مؤسسة العسكرية حسب تصور برنامج بوتفليقة لا يجب أن تتدخل في الصراع الحزبي والأيدولوجي بين التيارات والأحزاب السياسية.

في حين يعطي المرشح "علي بن فليس" أولوية للجوانب التقنية بالدرجة الأولى، حيث يقدم اقتراحات تقنية من شأنها المساهمة في تحديث واحترافية الجيش، فيتحدث عن ضرورة إعادة الاعتبار للمجلس الأعلى للأمن وضرورة اضطلاعهم بمهامهم في رسم سياسية الأمن الوطني، كما شدد على ضرورة إعادة النظر في نظام الخدمة الوطنية زيادة على اقتراحه إنشاء معهد وطني عالي للدراسات العسكرية من أجل ترقية التفكير الاستراتيجي وتكوين الإطار، ولعل هذه الاقتراحات التقنية قد أراد من خلالها "بن فليس" تحييد المؤسسة العسكرية وإبعادها عن الصراع السياسي².

¹ عبد العزيز بوتفليقة، البرنامج الانتخابي للانتخابات الرئاسية 08 أبريل 2004، ص 20.

² محمد بغداد، "دور الجيش في برامج المرشحين الجزائريين للرئاسة"، ميدل ايس أونلاين:

برنامج المرشح "عبد الله جاب الله" ركز على ضرورة ربط المؤسسة العسكرية بالمبادئ والخلفيات الأيديولوجية والمبادئ الأخلاقية والالتزامات الحضارية للدولة على أساس أنها واحدة من مؤسساتها، التي تجسد الهوية والفلسفة الأخلاقية لأصالة شخصية الأمة¹.

فمن خلال البرامج الانتخابية للمرشحين لا يبدو هناك اختلاف جوهري حول ضرورة إبعاد المؤسسة العسكرية عن التأثير في مسار الانتخابات وال نظام السياسي عموماً. غير أن التحدي الحقيقي الذي يفرض على المؤسسة العسكرية السير في اتجاه إعادة النظر في موقعها من المنافسة الانتخابية، هو النتائج المباشرة وغير المباشرة التي أفرزتها انتخابات أبريل 2004 الرئاسية.

فالنتائج الرسمية التي أعلن عنها المجلس الدستوري في 13 جانفي 2004 منحت الرئيس المنتهية ولايته 84.9% من الأصوات وجعلته يفوز بالأغلبية الساحقة في الدور الأول، أمام منافسيه الذين لم يحصلوا مجتمعين على أكثر من 15% من الأصوات² في انتخابات بلغت نسبة المشاركة فيها 59.1% وبذلك منحت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شرعية لم تكن محل تنديد سواء من منافسيه (باستثناء رداد الفعل الأولية لعللي بن فليس، جاب الله، سعيد سعدي) أو من الرأي العام الوطني أو الدولي فرغم النسبة العالية التي حققها المرشح بوتفليقة إلا أن الملاحظين الدوليين (حوالي 126 ملاحظ) عبروا عن رضاهم عن سير الانتخابات، حيث صرح المنسق العام لبعثة ملاحظي الجامعة العربية "سمير حسني" أن كل الوفود الدولية التي تابعت الانتخابات قد أجمعت على نزاهتها وشفافيتها³، أما وفد الإتحاد الأوربي فقد أشاد بعدم تدخل الجيش، الذي لم يعد يشكل استثناء في قواعد الانتخابات السارية المفعول، فعوض مجلس الشيوخ البلجيكي "آن ماري ليزين" أكدت أن

¹ المرجع نفسه.

² لمزيد من المعلومات أنظر نتائج الانتخابات الرئاسية 08 أبريل 2004 في: بيان المجلس الدستوري ل 12 أبريل 2004.

³ محمد بغداد، "حياد الجيش يفضح الاستثنائيين"، تصريح ليومية الخبر، العدد 4058 ليوم 11 أبريل 2004، ص 3.

"الانتخابات جرت وفق الحدود الدنيا التي يحددها الإتحاد الأوربي لأي عملية انتخابية...إن الحديث عن التزوير ليس له مصداقية" ، وفي نفس الاتجاه صرح عضو منظمة الأمن والتعاون بأوربا "جورج بورس" بأنه لم يرى عملية فرز تتم بمثل هذه الشفافية.

أما العواصم العالمية فقد رحبت بنتائج الاقتراع ، ففي بيان لها يوم 9 أبريل ذكرت الرئاسة الفرنسية بأن " اقتراع 8 أبريل والحملة التي سبقته سمحا للشعب الجزائري بالتأكيد على إرادته في الذهاب إلى الأمام في طريق التعددية والديمقراطية"¹.

أما في ما يخص موقف الجيش الذي أعلن الحياد في المنافسة الانتخابية، فإن كل المرشحين أكدوا على حقيقة ابتعاد الجيش عن التدخل في هذا الاستحقاق، وذلك ما أجمعت عليه الوسائل الإعلامية، بل إن منها من ذهب على حد القول بأن المؤسسة العسكرية ساهمت في ضمان نزاهة الاقتراع. فوكالة الأنباء الألمانية ذكرت بأن الفريق "محمد العماري" قد تدخل لدى رئيس الحكومة "أحمد أويحي" من أجل دفع وزارة العدل إلى إلغاء تعليمة كانت قد أصدرتها في الأول من أبريل 2004 طالبت فيها من القضاة بموافاتها بالنتائج الأولية للانتخابات قبل التحرير النهائي لمحاضر الفرز على المستوى الولائي، وهو ما اعتبره المجلس الدستوري مساسا بصلاحياته²، واعتبره المرشحون محاولات للتلاعب بالنتائج وأدى هذا التدخل إلى إلغاء التعليمة في 07 أبريل.

إن النتائج التي أفرزها موعد الثامن من أبريل أثبتت من جهة إمكانية إجراء انتخابات في أجواء وظروف عادية، وقدرت الناخبين على تحمل مسؤولياتهم والتعبير عن إرادتهم دون وصاية أو تدخل مؤسسة الجيش، كما أن نسبة المشاركة التي ارتفعت نسبيا مقارنة بالمواعيد السابقة، كشفت أن موقف المؤسسة العسكرية قد بعث المنافسة وجعل الناخبين يؤمنون إلى حد ما بفعالية المشاركة السياسية

¹ المرجع نفسه، ص4.

² بيان المجلس الدستوري، الصادر بتاريخ 07 أبريل 2004.

بواسطة الانتخابات التي قد تكون وسيلة حقيقية للتعبير عن الإرادة الشعبية، ومن جهة أخرى عبرت عن النضج الذي بلغته الطبقة السياسية بقبول الاحتكام إلى نتائج صناديق الاقتراع مهما كانت طبيعتها.

والنتيجة الأهم لهذه الانتخابات هي أنها أعطت الرئيس "بوتفليقة" أغلبية هامة ستجعله طليق اليد في تنفيذ برنامجه وتعطيه القوة اللازمة لمباشرة الإصلاحات التي وعد بها، خاصة على صعيد المؤسسة العسكرية، حيث أن إعادة انتخابه بدون دعم هذه الأخيرة سيمنحه القدرة على إحداث التغييرات والإصلاحات التي يراها مناسبة.

ترى صحيفة "الحياة" اللندنية بأن النتيجة التي حققها الرئيس تعطيه "ورقة قوية" في تعامله مع الأطراف الفاعلة في الدولة وتحديد المؤسسة العسكرية، "التي ترددت في السابق أن بعض أقطابها غير راضي عن الرئيس، لاسيما أن قادة الجيش يروجون لفكرة أنه بات محترفا ولا يتدخل في السياسة... ويقول مقربون من المؤسسة العسكرية أن قادتها يطمحون إلى دور شبيه بالنموذج الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في تركيا"¹.

ومن المؤكد أن الدور الذي يراه رئيس الجمهورية للمؤسسة العسكرية يختلف عن ذلك الذي تتطلع إليه القيادة العسكرية، وهو ما كشفت عنه سياسية الرئيس التي افتتحها في 28 أبريل 2004 بمناسبة إعلان التشكيل الحكومي الجديد حين أسند حقيبة وزارة الدفاع الوطني لشخصه - لأول مرة²، حيث أن المرسوم الرئاسي الذي احتوى التشكيلة الحكومية الجديدة بيّن صراحة أن رئيس الجمهورية هو وزير الدفاع الوطني، فحتى وإن كان الرئيس حسب نص المادة 77 من الدستور هو من يتولى مسؤولية الدفاع الوطني فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن يكون هو وزير الدفاع، فعلى سبيل المثال جاء في

¹ صحيفة "البلاد"، عدد يوم 12 أبريل 2004، ص 6، نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية.

² Fayçal Métaoui, "Boutflika patron de l'armée", El Watan, N°4082, le 28 avril 2004.p 3.

المادة الثانية من المرسوم 02-208 الصادر في 27 جوان 2002 الذي تضمن الطاقم الوزاري لحكومة علي بن فليس الثانية، "رئيس الجمهورية يضطلع بمهام وزير الدفاع" و لم تتحدث عن رئيس الجمهورية كوزير للدفاع.

وجدير بالذكر أن وزارة الدفاع الوطني هي وزارة على قدر كبير من الأهمية و هي مؤسسة محورية في صياغة السياسة الدفاعية للدولة، ولم تسند هذه الوزارة في تاريخ الجزائر إلا لثلاثة شخصيات عسكرية، هواري بومدين (1962-1965) خالد نزار (1990-1993) و اليامين زروال (1993-1994)، فمنصب وزير الدفاع حسب الكاتب والصحفي "أيمن حركاتي" منصب جد هام في النظام السياسي الجزائري و"ارتبط دائما بالأزمات السياسية التي عرفت الجزائر والتحولات التي عاشتها، وكانت الصراعات حول الحكم تفصل في النهاية لصالح من يستحوذ على هذا المنصب أو يتحالف مع صاحبه"¹.

ومنذ التحاق "اليامين زوال" برئاسة الجمهورية في جانفي 1994، ظل منصب وزير الدفاع شاغرا، وألحقت مهامه شكليا برئاسة الجمهورية، بينما فوضت أغلبية مهامه ميدانيا لرئيس هيئة أركان الجيش. وما يؤكد أن تولي رئيس الجمهورية شخصا حقيبة الدفاع الوطني ليس عملا معزولا بل خطوة في إطار إستراتيجية رامية إلى تمكينه من صلاحياته الدستورية على مستوى قطاع الدفاع الوطني، تمهيدا لمراحل أخرى من التغييرات والإصلاحات، هو مناقشة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 13 ماي 2004 مشروعا يهدف إلى المساهمة في تحديث واحترافية المؤسسة العسكرية²، وهو مشروع كان موضوع نقاش وطني نهاية التسعينيات دون أن يتبلور في إطار مشروع واضح.

¹ أيمن حركاتي، "وزارة الدفاع..حقيبة ملغمة تبحث عن يحملها"، الشروق اليومي، العدد 1062، ليوم 29 أفريل 2004، ص 2.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وكما سبق، فإن رؤية الرئيس لمستقبل المؤسسة العسكرية تختلف عن تلك التي تحملها القيادة العسكرية وعلى رأسها الفريق العماري الذي يبدو من خلال تصريحاته الإعلامية قبل انتخابات أفريل 2004 أكثر ميلا إلى النموذج التركي حيث يحتفظ الجيش بدور الدفاع عن الطابع الجمهوري للدولة و يتدخل في حال إخلال الأحزاب السياسية بالدستور والمبادئ الكمالية للدولة.

أما رؤية رئيس الجمهورية فقد عبر عنها بوضوح خلال خطابه أمام القيادات العسكرية بمناسبة الذكرى الـ 42 للاستقلال، حيث دعا الجيش الشعبي الوطني إلى استرجاع مكانته "في إطار السير السوي لمؤسسات الدولة، والعودة النهائية إلى النظام الدستوري"¹، وأن يكون مستعدا للاضطلاع بدوره وفق ما تقتضيه قوانين الجمهورية. وذكر بـأن استحقاق الثامن أفريل "شكل برهانا ساطعا على إرادة الشعب واستعداده للنجاح في التحولات التي تنتظر منه تحقيقها"²، وعليه بات لزاما على كافة مؤسسات الدولة أن تتكيف مع الوضع الجديد، فالمؤسسة العسكرية سيكون دورها متعلقا بقضية مسار الاحترافية والعصرنة وتحديث القدرات الدفاعية للبلاد، وأن تتفرغ كلية لأداء مهامها، وهذا ما بدأ الجيش في إدراكه "حيث أبدى بشكل ملموس عزمه الصادق على تثبيت العودة النهائية إلى النظام الدستوري"³.

وأكد الرئيس أن أي تحول سيحدث داخل المؤسسة العسكرية سيكون تحت إمرة رئيس الجمهورية وسلطته ومسؤوليته بصفته قائدا أعلى للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع.

لقد بات من الواضح أن رؤية قيادتين السياسية والعسكرية ليس متطابقة بشأن مستقبل المؤسسة، ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية لاستقالة الفريق "العماري" من منصبه كقائد لأركان الجيش في

¹ أيمن حركاتي، "بوتفليقة يدعو الجيش للعودة إلى الثكنات"، الشروق اليومي، العدد 1118، ليوم 05 جويلية 2004، ص 3.

² خطاب رئيس الجمهورية أمام ضباط الجيش الوطني الشعبي يوم 04 جويلية 2004 بمناسبة الذكرى الـ 42 للاستقلال.

³ المرجع نفسه.

25 جويلية 2004، وهي الاستقالة التي أعقبها رئيس الجمهورية بتغييرات هامة في قمة قيادة

العسكرية، صنفت ضمن التغييرات الكبرى التي شهدتها القيادة منذ الاستقلال¹.

هذه التغييرات تبعتها في 03 أوت 2004 استحداث الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني بموجب

المرسوم الرئاسي رقم 04-229 الذي حول الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني في حدود صلاحياته

تحت سلطة وزير الدفاع الوطني²، الإمضاء على جميع الوثائق والمقررات، والتي من ضمنها القرارات

باسم وزير الدفاع الوطني، وهي صلاحيات كان يمارسها رئيس أركان الجيش في السابق، وما هذه

الخطوة في نظرنا إلا تمهيد لتعيين شخصية مدنية في منصب وزير الدفاع الوطني، الأمر الذي

سيشكل إن تم تحولا هاما، لا على مستوى قطاع الدفاع الوطني فحسب، وإنما على مستوى النظام

السياسي ككل.

في نهاية شهر أكتوبر من سنة 2004 كشفت مصادر صحفية أن رئاسة الجمهورية تسعى إلى

إعادة فصل مديرية الاستعلامات والأمن عن قيادة المؤسسة العسكرية لتصبح ملحقة مباشرة بمصالح

رئاسة الجمهورية³، مثلما كان عليه الحال منتصف الثمانينات، قبل أن يلحق بالقيادة العسكرية بسبب

استقالة رئيس الجمهورية في جانفي 1992 واستمر الأمر كذلك بسبب الأزمة الأمنية. وهذا المسعى

من شأنه أن يضع حدا لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، "حيث ظلت أجهزة الأمن

بموجب الوضعية التي دخلتها البلاد سنة 1992 حلقة الوصل بين المؤسسة العسكرية والحياة السياسية

الرسمية والحزبية"⁴.

¹ "كرونتولوجيا الكر والفر بين العسكري و المدني"، الشروق اليومي، العدد 1146، 07 أوت 2004. ص3.

² المرجع نفسه، ص4.

³ المرجع نفسه، ص 5.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كما أن جهاز الاستعلامات والأمن يشكل سلطة المعلومات التي بدونها لا يمكن للرئيس التحكم الفعلي في المؤسسة العسكرية والسيطرة التامة على ملفات الدفاع الوطني.

وخلاصة القول أن الأشهر الأولى من العهدة الرئاسية الجديدة قد حملت العديد من التطورات على مستوى نظرة السلطة السياسية لدور المؤسسة العسكرية، أبرزت بوضوح معالم سياسة الرئيس الرامية إلى وضع حد للأدوار السياسية للجيش الوطني الشعبي، وعزمه على إلزامه حدود ما عرّفه الدستور من مهام و أدوار دفاعية بالدرجة الأولى، هذا التصور الذي أصبح يلقى الإجماع والتأييد من لدن مختلف القوى السياسية يشكل التحدي الحقيقي الذي يواجه المؤسسة العسكرية على مستوى النظام السياسي.

المطلب الثاني: التحديات الداخلية (على مستوى الجيش)

إن المؤسسة العسكرية بعد أبريل 2004 أصبحت تواجه تطورات وتغييرات داخلية تملئها من جهة تطورات الساحة السياسية، ومن جهة أخرى الحركية الداخلية للمؤسسة شأنها في ذلك شأن كل بني المؤسسات الأخرى المكونة للدولة، ولعل التحديات الكبرى لما بعد أبريل 2004 على الصعيد الداخلي للمؤسسة يمكن تلخيصها في نقطتين أساسيتين: الأولى بروز جيل قيادي جديد، والثانية مشروع الاحترافية وتحديث القدرات الدفاعية للجيش الشعبي الوطني.

أولاً: إن قيادة المؤسسة العسكرية التي كانت خلال العقد الأخير من القرن العشرين مشكلة أساساً من الضباط السابقين للجيش الفرنسي، شهدت تغييرات جوهرية أفضت إلى صعود جيل قيادي جديد، هو جيل الضباط الذين تكونوا في عهد الاستقلال والذين تدرّبوا في المدارس والأكاديميات العسكرية الجزائرية والأجنبية، وهو جيل لم يواكب الثورة ولا يعتمد في ترقّيته على شرف الانتساب إلى جيش التحرير أو المشاركة في الثورة، وإنما على مدى تحكمه وتمكنه من التقنيات العسكرية الحديثة، ويتميز

هذا الجيل بميله إلى الاحتراف والمهنية، فهو على النقيض من الجيل السابق لم يلتحق بالجيش تلبية لدعوة الكفاح أو إيماناً منه بضرورة العمل المسلح لتحقيق الاستقلال.

بل التحق بصفوف الجيش حبا في المهنة العسكرية وتمجيدا لتقاليد حياة الجندي، ورغبة في بناء مسار مهني، لذلك فهو قليل الميل إلى الخوض في الصراعات السياسية مقارنة بجيل الثورة، الذي ولد أصلا من رحم الصراع السياسي والأيديولوجي¹.

إن ارتفاع هذه النخب القيادية الجديدة هو حقيقة نتاج عاملين أساسيين؛ عامل طبيعي هو عامل السن، الذي سيعجل بتقاعد الجيل القديم من القيادة، فبعملية حسابية بسيطة نجد أن الضباط الذين شاركوا في الثورة أو كانوا في الجيش الفرنسي قبل الاستقلال هم منطوقيا الآن فوق السن القانوني للتقاعد، وإذا كانت الضرورة قد استدعت الاحتفاظ بهذه القيادات لمواجهة الظروف الاستثنائية التي أوجدها خطر الإرهاب، فإن الأوضاع الأمنية الآخذة في التحسن والاستقرار السياسي الذي بدأ يأخذ مكانه، سيسرع من إحالة هذه النخب على التقاعد، زيادة على ذلك فإن الشباب الذين انخرطوا بعد الاستقلال في الجيش الوطني الشعبي هم اليوم بحكم الترقية في أعلى الرتب العسكرية وعلى استعداد لتحمل مسؤوليات القيادة.

أما العامل الثاني فهو سياسي بالدرجة الأولى و يكمن في رغبة رئيس الجمهورية في بروز هذا الجيل القيادي الجديد، لأن رهان تحييد دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية مبني على صعود هذه النخبة، زيادة على كون الضباط الذين قادوا المؤسسة طيلة عقد التسعينات في ظل سياسية "الكل أمني"، قد لا يستجيبون لتصورات الرئيس القائمة على تغليب منطق الحوار والمصالحة².

¹ مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 149.
² محمد شفيق مصباح، "العلاقات بين المؤسسة العسكرية و الهيئات المستقبلية"، الشروق اليومي، العدد 954. ليوم 21 ديسمبر 2003. ص7.

ثانياً: مسار الاحترافية وتحديث الجيش: لعل التحدي الكبير الذي يواجه مؤسسة الجيش على المستوى الداخلي، في الوقت الراهن وعلى المدى المتوسط والبعيد هو مشروع تحديث الجيش وعصرنة القدرات الدفاعية الوطنية، والتوجه نحو الانخراط في مسار الاحترافية والمهنية . فالعالم شهد تغييرات وتطورات عميقة أدت إلى إعادة النظر في الفلسفة العسكرية والتفكير الاستراتيجي التقليدي، القائم على ضرورة الاحتفاظ بجيوش ضخمة من حيث العدة والعتاد، ففي الدول الغربية الأكثر تقدماً بدأت المؤسسة العسكرية تعرف الكثير من التحولات على خلفية زوال التهديدات الكلاسيكية و تراجع احتمالات قيام حروب ونزاعات على نطاق واسع كما في الماضي، وهو ما "أثار أسئلة مفتوحة حول مدى أهمية الاحتفاظ بجيوش فائقة التجهيز والتسلح تتفق في سبيلها ملايين الدولارات"¹.

من هنا برز التحول الجديد نحو الجيوش المهنية القائمة على الاحتراف، بحيث تقلص حدود المشاركة الشعبية من خلال الخدمة الوطنية لصالح المنخرطين والمجندين الدائمين في صفوف القوات المسلحة.

فمنظومات التسلح أصبحت تتطلب تقنية وتكوناً أكثر تطوراً، لا تستجيب لمتطلباتها عملية التجنيد، خاصة في جانب الفعالية المطلوبة، "فجيوش العالم اليوم في تطور مستمر، وهذا ما يتطلب منا النظر إلى التطورات التكنولوجية وإضفاء صفة الاحترافية على الجيش، وهذا ما ينتج عنه سلسلة مترابطة، فكلما كان التجهيز أكثر عصرنة كلما كان التعداد قليلاً، وكانت مدة الخدمة قصيرة... إن مفهوم الفعالية أصبح اليوم مرتبطاً بالاحترافية المتزايدة لدى الجيوش"².

إن المؤسسة العسكرية الجزائرية ليست في الواقع بعيدة عما يدور من تطورات الفكر العسكري العالمي، فمشروع التوجه نحو الاحترافية وتحديث القوات المسلحة الجزائرية ظل يشغل بال القيادات العسكرية

¹ جمال الدين بوزغاية، "مفهوم الدفاع الوطني"، مجلة الجيش، العدد 462، جانفي 2002، ص 7.

² المرجع نفسه، ص 8.

منذ فترة، غير أن الظروف الخاصة للسنوات الأخيرة من القرن الماضي، وانشغال وحدات الجيش بمكافحة الجماعات المسلحة حال دون وضع هذا التصور موضع التنفيذ. لكن مع نهاية التسعينات عاد الحديث عن الاحترافية كمسار يعد الانخراط فيه حتمية بالنسبة للجيش الجزائري "قبعد عشر سنوات أو يزيد عرف رأس هرم الرتب العسكرية داخل الجيش تطورا ملموسا مع تثمين الكفاءات التقنية، مما جعل المؤسسة العسكرية تتوخى بكل عزيمة الاستجابة لمتطلبات الاحتراف و تحديث السلاح"¹.

وأيا كانت تصورات لكل طرف لمشروع الاحترافية هذا، فإنه في النهاية سيساهم في بناء جيش عصري متحكم في تقنيات العمل العسكري الحديثة، ومن شأنه أن يعيد النظر في مكانة الجيش داخل البناء المؤسساتي للدولة ويعيد النظر أيضا في أدوار هذه المؤسسة. وحتى إن كان "صامويل هانتينغتون" يعتقد بأنه "ليس الاحتراف العسكري هو الذي يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في السياسة"²، فإن تحديات الاحترافية والتحديث تفرض على المؤسسة العسكرية توطيد استقلاليتها تجاه المجال السياسي وبناء أشكال جديدة من العلاقات بين السياسي والعسكري، وإعادة النظر في دور الجيش في النظام السياسي.

المطلب الثالث: التحديات الخارجية (على مستوى علاقات التعاون الخارجي)

على الصعيد الخارجي تجابه المؤسسة العسكرية تحديات ناجمة عن علاقات التعاون والتنسيق مع الجيوش الأجنبية خاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، زيادة على علاقاتها مع الحلف الأطلسي، وهو ما يفرض عليها بعض الالتزامات والضغوطات.

¹ محمد شفيق مصباح، مرجع سابق، ص 7.

² مجدي حماد، مرجع سابق، ص 150.

أولاً: التعاون مع الجيوش الأجنبية

لقد أقام الجيش الجزائري في السابق علاقات تعاون واسعة مع الإتحاد السوفيتي بدأت منذ سنة 1963، خاصة في مجال التسليح وتكوين الضباط، حيث استفاد أكثر من 3 آلاف ضابط جزائري من التكوين في الإتحاد السوفيتي سابقاً¹. كما كانت هناك أيضاً علاقات هامة بين الجيش الجزائري ونظيره الفرنسي، و تطورت هذه العلاقات بصفة واضحة في بداية الثمانينات.

أما العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فلم تكن على قدر كبير من الأهمية وعرفت نقلة نوعية عقب زيارة الرئيس "بن جديد" إلى واشنطن سنة 1985، لكنها بقية علاقات محدودة تجسدت في بعض صفقات التسليح التي لم تتجاوز حدود المليون دولار في سنة 1992².

لكن بداية من مطلع عقد التسعينات شهدت علاقات الجيش الجزائري بالجيوش الأجنبية تراجعاً واضحاً، حيث عانت المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال عقد التسعينيات من شبه عزلة دولية فرضتها العواصم الغربية عليه، إلى حد أن روابط الجيش الجزائري بجيوش العالم خاصة الغربية منها كادت تنقطع، وما زاد من تلك العزلة هو الحملات الإعلامية التي استهدفت تشويه سمعة الجيش الجزائري، وهي +حملات كانت العاصمة الفرنسية منطلقاً لها بالدرجة الأولى. غير أن هذا الوضع قد عرف تغييراً جوهرياً بداية من سنة 1997 التي شهدت زيارة قائد الأسطول الأمريكي السادس، وهي الزيارة التي أعادت تنشيط التعاون والتبادل مع الجيوش الأجنبية، بعد أن كان الجيش الجزائري "قبل ذلك يعامل كالمصاب الطاعون أو الجرب... لا أحد يقربنا"³.

¹ J.F DAGUZAN, op.cit, p102.

² Ibid, p103.

³ الفريق محمد العماري، ندوة صحفية، بتاريخ 2 جويلية 2002، مرجع سابق.

إن علاقات الجيش الوطني الشعبي بجيوش العالم الغربي قد عرفت نقلة واضحة بعد أحداث الـ11 سبتمبر 2001، حيث اكتشف العالم خطر الأعمال الإرهابية ومدى التهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي على الأمن والسلام العالمي.

فالحرب الدولية على الإرهاب كانت فرصة هامة للجيش الجزائري لينخرط في المساعي الدولية لمكافحة الإرهاب ويعرض تفاصيل تجربته الطويلة في مواجهة الجماعات المسلحة.

أبرزت أحداث الـ11 سبتمبر "تطابقا في وجهات النظر بين الجزائر والولايات المتحدة...وأشادت الولايات المتحدة بالجهود التي بذلتها الجزائر في مواجهة الإرهاب"¹، فوصف "فرنسيس تايلور" منسق مكافحة الإرهاب الخارجية الأمريكية، التعاون الجزائري في المجالات العسكرية والاستخباراتية بالرائع. ومن هذا المنطلق وعدت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها "جورج بوش" بالعمل على تطوير كل الوسائل الدبلوماسية، العسكرية، المادية والأمنية مع مجموعة الدول التي تؤيد هذا التوجه، والجزائر تعاونت الولايات المتحدة في كل هذه المجالات، فالولايات المتحدة ستزود الجزائر بمساعدات تتمثل أساسا في تكوين المختصين².

بالمقابل فإن العلاقات بين الجيش الجزائري و الفرنسي عادت إلى النشاط بعد فترة من حالة شبيهة بالحصار، فرضتها الحكومة الفرنسية حول التسليح الجزائري، ولعل المؤشر الأكثر وضوحا على تطور هذه العلاقات في اتجاه الأحسن هو الزيارة الأولى في تاريخ البلدين لوزير الدفاع الفرنسي للجزائر في

¹ مصطفى مراح، "سنة بعد أحداث 11 سبتمبر الإرهابية الانعكاسات و التحولات"، مجلة الجيش، العدد 470، سبتمبر 2002، ص 11.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

17 جويلية 2004، والتي توجت بالإعلان عن مشروع اتفاق الإطار للتعاون العسكري بين الجزائر وفرنسا¹.

وتدرس من حينها السلطات الفرنسية طلبات الجزائر للمساهمة في تحديث وعصرنة تجهيز الجيش الجزائري، كما تطورت مستويات التعاون بين الجيشين خصوصا في مجال المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب.

كما تستعد السلطات الفرنسية للإجابة على طلبات جزائرية في مجال التجهيز العسكري، إضافة إلى برامج للتكوين لفائدة ضباط جزائريين بالمدارس الفرنسية، وذلك في إطار الاتفاق العسكري للتعاون التقني الموقع بين الطرفين.

كما يمكن الإشارة أيضا في مجال تعاون العسكري مع الجيوش الغربية إلى العلاقات الجزائرية الإيطالية التي عرفت تطورا ملحوظا و نشاطا مميزا من خلال الزيارات المتبادلة والتدريبات والتمارين العسكرية المشتركة خاصة في المجال البحري كالتمارين البحرية المشتركة الجزائرية- الإيطالية "ميديكس 2001" التي جرت بين 23 و 26 أبريل 2001 بالسواحل الجزائرية².

لا شك أن هذا التحول في علاقات الجيش الجزائري مع الجيوش الأجنبية جاء نتيجة انفراج الوضع السياسي في الجزائر، وكذا نتاجا للإرادة التي عبر عنها الجيش الجزائري في التعاون والتنسيق مع العواصم الغربية، التي ستصبح مصدرا هاما للحصول على التقنية والتجهيز العسكري، زيادة على المصادر التقليدية (روسيا وأوروبا الشرقية).

¹ محمد شفيق مصباح، "العلاقات بين المؤسسة العسكرية و الهيئات المستقبلية"، صحيفة الخبر، العدد 4218، ليوم 17 أكتوبر 2004، ص3.

² المرجع نفسه، ص3.

فإذا كانت نظرة الجيوش الغربية الجديدة للجيش الجزائري قد بلورتها انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 والتحولت، التي شهدتها موقف الجيش من الحياة السياسية وبداية ابتعاده عن تسيير الشؤون السياسية والتأثير في مسار الانتخابات، فإن استمرار هذا التعاون وترقيته مرهون دون شك بمدى استمرار الجيش وتقدمه على نهج الحياد والانسحاب من الساحة السياسية، وهو تحدي كبير يواجه المؤسسة العسكرية في المستقبل.

ثانيا: العلاقات مع الحلف الأطلسي

إن التعاون العسكري الجزائري مع حلف شمال الأطلسي يعد الوجه الآخر البارز للعلاقات الخارجية للجيش الجزائري والذي يطرح أيضا تحديات هامة أمام المؤسسة العسكرية في المستقبل، فعلاقات التنسيق والتعاون بين الجيش الجزائري وحلف شمال الأطلسي بدأت بشكل فعلي سنة 2000 من خلال انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي، الذي أقامه الحلف سنة 1994 ويضم كل من المغرب، تونس، مصر، الأردن، إسرائيل، وموريتانيا¹.

ولعل اعتراف منظمة الحلف الأطلسي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في مواجهة الأخطار التي تواجه أوروبا من الضفة الجنوبية للمتوسط، هو الذي أعطى دفعا لعلاقات التعاون بين الطرفين، التي بدأت بشكل رسمي نهاية 1999 بزيارة رئيس الجمهورية إلى المقر العام للحلف ببروكسل.

فقد شاركت الجزائر في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطية في اجتماع "داكيا فياله" الإسلمندية ماي 2002، ثم اجتماع لشبونة 12 جوان 2002 لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا، كما عرف التنسيق مع

¹ مصطفى مزاح، مرجع سابق، ص 12.

الحف الأطلسي تطورا في إطار الإستراتيجية المعروفة بـ "المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي" براغ نوفمبر 2002¹.

وخلال الفترة بين 2001 و 2003 نشطت حركة تبادل الزيارات و الوفود بين الجيش الوطني الشعبي والحلف الأطلسي، حيث زار وفد يرأسه العقيد "جياناكار لوفورتوانا" عن حلف الأطلسي الجزائر في فيفري من سنة 2002²، ثم تبعته زيارة لوفد هام من القيادة الجهوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الأميرال "سيدني مورغان"، الذي صرح بأن هناك تقدم مستمر في علاقات، وأن "آفاق التعاون بين الطرفين واسعة"³.

إن القيادة العسكرية الجزائرية تراهن من خلال علاقاتها مع الحلف في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي على تطوير هذه العلاقات باتجاه شراكة حقيقية.

فحسب صحيفة "لوبوان" الفرنسية إن سعي الجيش الجزائري إلى البروز بصورة المؤسسة المحترفة الملتزمة بأدوارها الدستورية هدفه التقرب من الحلف الأطلسي وترقية التعاون معه بغية "جعل الجزائر الدولة الأولى من الجنوب التي تصبح شريكا للحلف الأطلسي، مثلما كان الحال بالنسبة لتركيا"⁴.

في حين يرى الخبير العسكري الجزائري "محمد شفيق مصباح" بأن انضمام الجزائر إلى الحلف الأطلسي أمر لا مفر منه فبالنظر إلى موقع الجزائر ، و من باب وقف تدفق العنف من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، فقد أصبح للجزائر مهمة معترف بها في هذا الميدان، "وأنا متأكد أنه عاجلا

¹ مصطفى مراح، المرجع نفسه، ص 11.

² مجلة الجيش، العدد 464، مارس 2002، ص 3.

³ المرجع نفسه، العدد 486، جانفي 2004. ص 8.

⁴ Mireille Duteil, "Boutflika a-t-il déjà gagné?", op.cit, p 35.

أم آجلا ستتخطط الجزائر في الحلف الأطلسي وعلى الجزائر أن تتفاوض على أحسن وجه ممكن لفائدة الوطن ولفائدة الأمن الداخلي وسمعتها في الخارج¹.

ويستشهد الخبير بالتجربة التركية التي أتاحت للجيش التركي الاستفادة من مزايا وفوائد عديدة "لأن الاعتبارات الأيديولوجية قد ولى عهدا أمام التدفقات التقنية، وانخراطنا في الأطلسي يستدعي قيادة عسكرية وجيش قادر على استعمال الأسلحة الثقيلة والعصرية"².

إن طموح المؤسسة العسكرية إلى الدخول في شراكة مع الحلف الأطلسي أو الانضمام إليه في مراحل لاحقة يتيح بالنسبة للجيش الجزائري فرصة ثمينة لتحديث قدراته والاستفادة من التعاون التقني والعسكري، لاسيما في مجال التكوين والتدريب، الأمر الذي سيساهم بشكل محسوس في دفع مسار الاحترافية داخل الجيش.

كما جاء اهتمام الحلف الأطلسي بالتطورات السياسية على الساحة الجزائرية، خاصة الانتخابات الرئاسية لأفريل 2004 حيث عبر الحلف في سابقة هي الأولى عن اعترافه بنزاهة الانتخابات، حيث اعتبر التطور الحاصل في الجزائر إيجابيا ورحب بمواقف المؤسسة العسكرية، حيث نقلت صحيفة Le Jeune INDEPENDANT عن مصادر رسمية من قيادة الحلف بيروكسل قوله بأن "الانتخابات الرئاسية في الجزائر قد جرت وفق مسار ديمقراطي" وأن الاقتراع تم وفق "شروط التعددية". وجدير بالذكر أنه لم يسبق للحلف أن أبدى من قبل ملاحظات حول مجرى الانتخابات في أي دولة من قبل³. فمن الواضح أن تدعيم التعاون بين الجزائر والأطلسي بات مرهونا بمدى تقدم الإصلاحات السياسية وتقدم المؤسسة العسكرية في مسار الاحتراف والابتعاد عن الشؤون السياسية، خاصة وأن

¹ Mireille Duteil, Ibid, p 61.

² Ibid, p 62.

³ Le Jeune INDEPENDANT, N°1806.le 11 avril 2004, p24.

قادة الأطلسي لم يخفوا رغبتهم في التعامل مع سلطة شرعية منتخبة ومع قيادات عسكرية منسجمة مع أدوارها الدستورية و خاضعة للسلطة السياسية.

وجاء إعلان الحلف الأطلسي تدعيمه للمسار السياسي الجديد الذي افتتح مع الانتخابات الرئاسية لأفريل 2004 واعترافه بأهمية الخطوات التي أقدم عليها الجيش الجزائري في وقت كانت تستعد فيه الجزائر للمشاركة في قمة اسطنبول، لتزيد من فرص الجيش الجزائري في احتلال مكانة هامة ضمن الإستراتيجية الأطلسية.

وكانت الجزائر بداية شهر نوفمبر 2004 قد شاركت في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطة، الذي ضم رؤساء قيادات الأركان العسكرية لدول الحلف، ودول جنوب حوض المتوسط المعنية بمسار الحوار، وهو الاجتماع الأهم الذي حضرته الجزائر ممثلة برئيس الأركان العامة للجيش¹.

ومن هذا المنطلق شدد على أن الحلف يضع خبرته تحت تصرف المؤسسة العسكرية الجزائرية، قصد المساهمة في تحديثها من خلال مبادرات تشمل أساسا إعادة تغيير البنية الحالية، "ومرافقتها في مسعى إعادة تأهيل قواتها المسلحة وإعادة نشر وتوزيع طاقمها البشري بأقل الخسائر المادية، وفق ما يسمى نظرية إقتصاد الطاقة"².

وإلى أن تكشف الأيام القادمة عن مراحل جديدة من تنسيق والتعاون بين الجانبين، فإن التقارب السياسي والعسكري الذي تحقق بين الجزائر والحلف الأطلسي سيكون له أثره البالغ في النظام السياسي والمذهب العسكري في مجال الدفاع.

¹ محمد شفيق مصباح، مرجع سابق، ص 3.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

خلاصة الفصل الثالث

أما الفصل الثالث من الدراسة فقد خصصناه لتحليل علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي الجزائري، فانطلقنا بداية من تحديد أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وحاولنا كشف حقيقة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية خلال فترة الأحادية السياسية من خلال أزمة صائفة 1962 فالجيش الشعبي الوطني الذي أصبح يسمى منذ سبتمبر 1962 هو امتداد لجيش التحرير الوطني الذي تأسس نتيجة قناعة جزء هام من قداماء المنظمة الخاصة لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بضرورة انتهاز العمل المسلح لاسترجاع السيادة والاستقلال، ومنذ اندلع الثورة أصبح لدى القادة العسكريين اعتقاد بأن أسلوب العمل العسكري هو الأنجع، بالتالي فإن الأولوية لا بد أن تمنح للعسكريين، هذا الاعتقاد تطور إلى نزعة أو مذهب قائم على ضرورة الرجوع إلى العسكريين لحل الأزمات أو الفصل في الخيارات الكبرى، وهو الأمر الذي تجلّى في دور الجيش خلال أزمة الصائفة الذي حسم صراع السلطة للطرف الذي يرضيه. كل ذلك مهد لأن يحتل الجيش الوطني الشعبي غداة الاستقلال مكانة خاصة في النظام السياسي الجزائري. كما أدى الاعتماد المتزايد على ثقل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي خلال سنوات الاستقلال الأولى إلى تحول هذه الأخيرة من أداة في يد السلطة السياسية إلى مصدر للسلطة.

أما في فترة التعددية السياسية فتطرقنا إلى الانتخابات الرئاسية بوصفها أداة لتحقيق التغيير القيادي في قمة هرم السلطة، لكن دون إغفال دور الجيش في انتخابات ديسمبر 1991 النيابية، التي تعتبر البداية الفعلية لتدخل الجيش في الانتخابات منذ إقرار التعددية. شهدت الجزائر مطلع سنة 1992 وقف المسار الانتخابي من طرف ضباط الجيش الوطني الشعبي، الذين رأوا في فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالدور الأول من الانتخابات التشريعية خطوة خطيرة نحو إلغاء المسار الديمقراطي، لذلك سارعوا إلى وقف الجولة الثانية من الانتخابات وإلغاء نتائج الدور الأول، وقاموا إثر ذلك بتعيين مجلس حكم لإدارة الفترة الانتقالية، لاسيما بعد "استقالة" رئيس الجمهورية.

هذا الحدث شكل بداية لعهد جديد من النظام السياسي ميزه عودة المؤسسة العسكرية لاحتلال واجهة الحدث والتأثير في صناعة القرار السياسي وتحديد الخيارات الكبرى للبلاد. وفي الأخير تطرقنا إلى عملية تقييم دور المؤسسة العسكرية.

خاتمة

تناولت الدراسة من خلال فصولها الثلاثة موضوع دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري، بالبحث في الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الجزائري باعتبارها موضوعا للنقاش والتحليل. فالمؤسسة العسكرية لها دور فعال داخل النظام السياسي الجزائري، وهذا الدور يؤدي لتراجع دورها الأساسي والمتمثل في تحقيق الأمن الوطني وحماية الحدود لذلك فدور المؤسسة العسكرية لا يجب أن يخرج من نطاق تحقيق الأمن الجزائري.

وبعد البحث والتحليل توصلنا إلى النتائج التالية:

* لقد انتهجت الدولة الجزائرية النهج الاشتراكي الذي يقوم على أساس الحزب الواحد، ويرفض الفصل بين السلطات، واستمرت الجزائر تعمل وفق هذا النظام إلى غاية انفجار أحداث 05 أكتوبر 1988، التي أدت إلى تغيير هذا التوجه والتحول في نظامها السياسي، من نظام قائم على الحزب الواحد يغيب فيه أي شكل من أشكال المنافسة السياسية، نظرا للغياب الكامل للمجتمع المدني والآليات الديمقراطية. إلى نظام سياسي مغاير حاول أن يتسم بالديمقراطية، وذلك بتبني العديد من أسسها كالتعددية السياسية والحزبية التي أقرها دستور 1989 في شكل جمعيات سياسية، ليأتي التعديل الدستوري في 1996 مؤكدا على التعددية الحزبية.

* سلمنا في بداية هذه الدراسة بأن نشأة الجيش الجزائري نشأة فريدة في شكلها وظروفها، فعلى عكس أغلب القوات المسلحة في العالم لم يؤسس الجيش الجزائري على شاكلة الجيوش التي بنيت عقب الاستقلال بمجهود وطني خالص، كما لم يكن نتاج إرث استعماري بحت، لذلك حاولنا من خلال موضوعنا، معرفة الخلفيات التاريخية لميلاد المؤسسة العسكرية، وذلك بالعودة إلى أصولها المتمثلة في جيش التحرير الوطني، فتعرضنا إلى الظروف المميزة التي ظهرت فيها هذه المؤسسة في الوجود، و تتبعنا مسار تطورها عبر مراحل الثورة التحريرية المختلفة.

* عرفت الجزائر أول تداول على السلطة مع إقرار التعددية، بإجراء أول انتخابات تعددية تشريعية ومحلية، فاز فيها أكبر حزب معارض آنذاك وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذي كان مستعدا لاستلام السلطة بعد فوزه بأغلبية البلديات وأغلبية المقاعد البرلمانية، ليتجه نحو المطالبة بانتخابات رئاسية.

* تبرز المؤسسة العسكرية كأحد الفواعل الأساسية في النظام السياسي الجزائري، فهذه المؤسسة لطالما عملت على توجيه وتسيير النظام السياسي بأشكال وطرق مختلفة. وبالرغم من حرص الجزائر بعد

حصولها على الإستقلال على الأخذ بنظام الحزب الواحد، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا من الناحية النظرية أما من حيث الممارسة الواقعية فإن كل المؤشرات والوقائع تؤكد أن الحزب لم يمارس في يوم من الأيام مهامه ووظائفه لأن دوره بقي منحصرا فيما يقره رئيس الجمهورية.

* يعد التداول على السلطة في الجزائر قبل إقرار التعددية السياسية والحزبية تداولاً عنيفاً، فالفيصل الحاكم فيه دائما للنزاع حول السلطة لصالح فريق على الآخر هو المؤسسة العسكرية.

* من أبرز ما يميز الساحة السياسية في الجزائر هو إشكالية التداخل الكبير بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي القائم، فهذه الأخيرة كانت ومازالت على علاقة جد متميزة ومعقدة مع السياسة منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر. واستمر الوضع على حاله بعد الاستقلال في خضم الصراع حول السلطة مما ولد انقساماً في السلطة، بين سلطة فعلية بقيادتها وأخرى رسمية بقيادة كوادر مدنية (سياسيين وتكنوقراطيين) تمنح الشرعية لتصرفات الأولى. وهذا هو السبب الفعلي وراء عدم قيام نظام عسكري بالمعنى الدقيق للكلمة رغم تحكم المؤسسة العسكرية في دواليب النظام السياسي، لأنها تتقلد سلطة لا تمارسها وأولئك الذين يمارسونها لا يتولونها.

* لم تتمتع مؤسسة الرئاسة في يوم من الأيام بدورها الحقيقي بل كانت أشبه بسلطة تنفيذية لما تراه المؤسسة العسكرية صواباً و صحيحاً وما هو من مقتضيات مصلحة الدولة التي باتت هي الأخرى بشكل أو بآخر تدور حول مصالح كبار الضباط.

* إن طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في الحالة الجزائرية، كانت دائما تقوم على الصراع والتنازع، وتنتهي غالبا بانتصار الطرف العسكري وتهميش الطرف المدني، هذا الصراع العسكري-المدني له أسبابه التاريخية والموضوعية، وسيستمر ما استمرت هذه الأسباب، كما أن حدود التدخل العسكري تصل إلى درجة اختيار الفاعلين السياسيين وإقصائهم عند اللزوم، وكذلك تحديد الخطوط العريضة لنظام البلاد. ولأن الطبيعة لا تحتمل الفراغ ونظرا لغياب نخبة مدنية قوية وذات مصداقية وذات رؤية واضحة المعالم وغياب مجتمع مدني فعال ومستقل وحاضن للممارسة الديمقراطية، فإن النخبة العسكرية ستبقى في موقع يسمح لها من ممارسة معارضة عالية على القرارات والسياسات، والجيش سيبقى يشكل قوة ضغط عالية على القرارات السياسية، وإن تحقيق فصل واقعي بين المؤسسة العسكرية-الأمنية وبين التدخل في النظام السياسي، لن يكون في ظل الظروف الراهنة لغياب البديل الحقيقي والقوي الذي ينجز هذه المهمة الكبرى التي لا يمكن الحديث عن التغيير دون القيام بها.

* وإذا كانت المؤسسة العسكرية الجزائرية تحمل في تركيبها خصائص ومميزات تكون لديها ما يعرف ب"استعداد التدخل" شأنها في ذلك شأن كل جيوش العالم من تنظيم هرمي وانضباط وطاعة

تامة للأوامر، واحتكار للعنف الشرعي، وكذا تطور وتقدم تكنولوجي، وهي كلها عناصر تساعد على تكوين استعداد المؤسسة العسكرية للتدخل في النظام السياسي، يضاف إليها في الحالة الجزائرية الماضي السياسي للجيش والمشروعية التاريخية المستمدة من الكفاح المسلح، فإن فعل التدخل يظل رغم توفر هذه الخصائص مرتبطاً بالظروف العامة للبلاد، و يبقى مشروطاً بتوفر حالة من التأزم السياسي أو الفراغ الذي ينتج عن تقصير أو تخاذل السلطة السياسية. أما اليوم فيتخوف القادة السياسيون - خاصة في دول الجنوب - من أن طول بقاء الجيوش دون قتال سيؤدي بها إلى البحث عن أدوار جديدة قد تكون داخل الحقل السياسي، لدى تبحث القيادات السياسية سبل توفير مهام متجددة لمؤسسة العسكرية.

* إن مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الانتخابات أو في النظام السياسي ككل مرهون بمدى قدرتها على الاستجابة للتحديات المستقبلية التي تواجهها سواء تعلق الأمر بمسار الاحترافية وصعود نخب قيادية جديدة على الصعيد الداخلي، أو الإرادة السياسية الموجودة على مستوى النظام لتحديد أدوارها في الحياة السياسية، أو التحديات الدولية التي يفرضها التعاون مع الدول الأجنبية ومسار الشراكة مع الحلف الأطلسي.

* تتطلب مسألة تحديث المؤسسة العسكرية وتجسيد الطابع الاحترافي داخلها، حسب رأيي الشخصي ما يلي:

1. وضع وتبني السياسة التي تساعد على تحقيق هذه الاحترافية.
2. ترسيخ ثقافة تطوير الجيش باعتبارها حتمية تفرضها الظروف والمستجدات الوطنية والدولية.
3. تواجده الإرادة السياسية الفعلية الحريصة على تحقيق الهدف من جانب السياسيين والعسكريين.
4. مراجعة البناء الهيكلي للمؤسسة العسكرية وإعادة تنظيمه بما يتماشى والهدف المرجو.
5. مراجعة الدستور وضرورة تحديد مهام واختصاصات المؤسسة كغيرها من مؤسسات الدولة.

المخلص

إن دور المؤسسة العسكرية في اختيار القيادات السياسية يعد مؤشرا هاما على درجة التأثير الذي تمارسه هذه المؤسسة ويعكس حجم ثقلها في النظام السياسي، ومع ذلك فإنه في اعتقادنا لا يمكن توصيف الحالة الجزائرية على أنها حالة تسيطر فيها المؤسسة العسكرية وتهيمن على النظام السياسي بصفة مطلقة إلى الحد الذي يصبح فيه النظام السياسي نظاما عسكريا، و من جهة أخرى فإن وجود دور سياسي للمؤسسة العسكرية مهما قلّ أو تعاضم، ينفي أيضا صفة الطابع الجمهوري عن الدولة ويحول دون قيام تجربة ديمقراطية حقيقية.

إن الوضع السياسي في الجزائر اليوم لا يمكن وصفه إلا بالانتقالي، الذي يفصل بين مرحلة سياسية قائمة على شرعية مستمدة من المؤسسة العسكرية الممثلة للمشروع التاريخية، إلى مرحلة جديدة قائمة على الشرعية الدستورية القائمة على السيادة الشعبية. وقد تكون هذه المرحلة الانتقالية طويلة نسبيا لكنها في نظرنا ليست وضعا مستقرا يمكن أن نصنف على أساسه النظام السياسي الجزائري بصورة قطعية في هذا النموذج أو ذاك، خصوصا في ظل التوجهات الجديدة للمؤسسة العسكرية التي أضحت تواجه تحديات كبرى منذ سنة 2000 تمثلت أساسا في مسار الإحترافية والتحديث، سياسة التقارب والتعاون مع الحلف الأطلسي، وصعود جيل جديد من القيادات العسكرية أكثر ميلا إلى المهنية والاحتراف، كلها تحديات تساهم في رسم أطر جديدة لعلاقة المؤسسة العسكرية بالمجال السياسي، زيادة على أن رغبة السلطة السياسية في تجاوز هذه المرحلة ووضع حد لتدخل هذه المؤسسة في النظام السياسي يعد في الوقت الراهن المعطى الأساسي الذي سيحدد مستقبلا دور ومكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي.

الملاحق

الملحق رقم 01:

نتائج الانتخابات التشريعية (الدور الأول 26 ديسمبر 1991)

الناخبون المسجلون: 13258554.

الناخبون المصوتون: 7822625.

الناخبون الممتنعون: 5435929.

الأصوات الصحيحة: 6897719.

الأصوات الملغاة: 924906.

النسبة بالمئة	عدد المقاعد	الحزب
43.72	188	الجبهة الاسلامية للإنقاذ
5.81	25	جبهة القوى الاشتراكية
	16	جبهة التحرير الوطني
0.70	03	الأحرار

المصدر: الجريدة الرسمية، السنة 29، العدد 01، الصادرة بتاريخ 04 جانفي 1992.

الملحق رقم 02:

بيان المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 12 جانفي 1992،

المتعلق باستقالة رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على رسالة استقالة السيد الشاذلي بن جديد من رئاسة الجمهورية بتاريخ 11/01/1992 فإن المجلس الدستوري في اجتماعه المنعقد يوم 11 جانفي 1992:

- وبناء على الدستور
- وبمقتضى النظام المتضمن قواعد إجراءات عمل المجلس الدستوري وبمقتضى المرسوم الرئاسي في 4 جانفي 1992 والمتعلق بحل المجلس الشعبي الوطني
- يثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية
- اعتبارا من جهة أخرى بأن الدستور لم ينص في أحكامه على حالة اقتران شغور المجلس الشعبي الوطني عن طريق الحل بشغور رئاسة الجمهورية بالاستقالة
- اعتبارا بأن الظروف التي تمت خلالها استقالة رئيس الجمهورية كانت مرتبطة بالأوضاع السائدة في البلاد
- يصرح بأنه يتعين على المؤسسات المخولة بالسلطات الدستورية المنصوص عليها في المواد 24 و 75 و 79 و 129 و 130 و 153 من الدستور أن تسهر على استمرارية الدولة وتوفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري.

الجزائر في 11 جانفي 1992

ملاحظة: المؤسسات المشار إليها في الفقرة الأخيرة من البيان، والموكل لها أمر السهر على استمرارية الدولة هي: الجيش الوطني الشعبي، الحكومة طبقا للبرنامج المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، السلطة القضائية والمجلس الدستوري.

الميثاق الوطني: 05 جويلية 1976

"...وقد صهرت حرب التحرير الوعي الثوري لدى المناضلين: جنود جيش التحرير الوطني الذين نبعوا من الجماهير الشعبية، ومن الفلاحين أساسا واستهدفت تضحياتهم علاوة على الاستقلال إحداث التغيير الجذري في المجتمع، ومن هنا استبعد المفهوم التقليدي الذي يجعل من الجيش مؤسسة على هامش المجتمع، بعزل الجندي عن الشعب، لأنه لا يمكن أن تقوم ثورة في بلدان العالم الثالث بدون جيش ملتزم."

"وقد برز الجيش الوطني الشعبي منذ سنوات الاستقلال الأولى بوصفه القوة الوحيدة المتناسقة المنظمة القادرة على مواجهة المشاكل الخطيرة التي كنت تجابهها البلاد آنذاك، ووضع الكثير من إدارته تحت تصرف مصالح الحزب والدولة لسد الفراغ الاقتصادي والإداري...كما أعاد الجيش تنظيم نفسه وفقا للمهام الثورية الجديدة في نفس الوقت الذي يضطلع فيه بالمسؤوليات الصعبة والمتمثلة في تحويل بنيانه وكان عليه في إطار الأهداف التي تثرى يوما بعد يوم، ألا يكفي بضمان الدفاع عن البلاد بل كان عليه أيضا أن يشارك في إعادة بناء الوطن، ويساهم في تعميق الاختيارات الاشتراكية."

"إن الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع الوطني الذي يتمحور حوله الدفاع الوطني ودعمه."

"إن الجيش الوطني الشعبي يجب أن يظل هو الدرع الحصين الذي تتحطم عليه كل محاولات الإمبريالية وحلفائها...إلا أن هذا الدور لا يقتصر على مهمة الحماية وحدها، فالجيش الوطني الشعبي يشكل أيضا عنصرا محركا لتقدم الثورة و التنشيد الاشتراكي، فهو مشارك في جميع ميادين بناء المجتمع الجديد وتشكل طاقته الهائلة عنصرا هاما في ترقية الثورة الثقافية، الثورة الزراعية، الثورة الصناعية، وفي إطار إعادة بناء البلاد، وتحقيق التقدم الاجتماعي، فإن الجيش الوطني الشعبي، كان دائما في طليعة خدمة الإنجازات الوطنية، وذلك في معظم القطاعات، فمهام التنمية الكبرى التي يقوم بها تجعل منه مؤسسة تامة الاندماج في الحركة الشاملة للثورة."

المصدر: الميثاق الوطني من ص 145 إلى ص 151، وزارة الإعلام والثقافة، أبريل 1979.

الملحق رقم 04:

دستور 22 نوفمبر 1976:

الفصل السادس: الجيش الوطني الشعبي

المادة: (82) تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة، في المحافظة على الاستقلال الوطني وسيادته، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهاها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها.

يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد و تشييد الاشتراكية.

المادة: (83) العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني.

الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع، الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني و دعمه.

المادة: (84) الخدمة الوطنية واجب وشرف

لقد تأسست الخدمة الوطنية، تلبية لمتطلبات الدفاع الوطني وتأمين الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن، وللمساهمة في تنمية البلاد.

دستور 23 فيفري 1989:

المادة: (24) تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي.

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية.

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري و الجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية.

دستور 16 نوفمبر 1996:

المادة: (25) تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي.

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية.

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري و الجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الدساتير:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1964
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 22 نوفمبر 1976.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور 23 فيفري 1989.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 16 نوفمبر 1996.

1. الكتب:

1. ابن منظور، لسان العرب، ج6، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996.
- الخلو ماجد راغب، النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005.
2. أحمد الخطيب نعمان، الوجيز في النظم السياسية، عمان: دار الثقافة، 1999.
3. إسماعيل قييرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
4. ألباز داود، النظم السياسية الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.
5. أو يحيى العيفا، النظام الدستوري الجزائري، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
6. بدوي ثروت، النظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1972.
7. بسيوني عبد الله عبد الغني، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مصر: مطابع السعدي، 2003.
8. بسيوني عبد الله عبد الغني، سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995.
9. بلحاج صالح، السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار قرطبة، 2006.
10. بلقرين عبد الإله وآخرون، الجيش والسياسة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
11. بلقرين عبد الإله، السياسة في ميزان العلاقات بين الجيش والسلطة، في الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي، (مجموعة من الكتاب)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
12. بن المعز نصر محمد، النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية، (د.س.ن).

13. بن بلة أحمد ، أحاديث مع أحمد بن بلة ، باريس: منشورات ألتيرناتيف، سنة 1989.
14. بن حمودة بوعلام، الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية والواقع، الجزائر: دار الأمة، 1991.
15. بن قفة خالد عمر، المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية، الجزائر: مؤسسة الشروق، 2000.
16. بن قفة خالد عمر، المؤسسة العسكرية الجزائرية و الشرعية، الجزائر: مؤسسة الشروق، سنة 2000.
17. بن يوب رشيد، "دليل الجزائر السياسي"، الجزائر: د.د.ن، سنة 1999.
18. البنا محمد عاطف ، الوسيط في النظم السياسية، ط2، بيروت: دار الفكر العربي، 1994.
19. بوكرا إدريس، تطور المؤسسات الدستورية الجزائرية منذ الإستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية، ط2، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.
20. حاروش نور الدين، الأحزاب السياسية، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
21. حزام خميس والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
22. حسن بهلول محمد بلقاسم ،"الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية"، الجزائر: دار دحلب، 1993.
23. حسنين توفيق حسين ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
24. الحمداني قحطان أحمد سليمان، الأساس في العلوم السياسية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
25. حميدشي فاروق ، الجماعات الضاغطة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
26. حيدوسي غازي، الجزائر-التحرير الناقص-، ترجمة أحمد خليل، بيروت: دار الطليعة، (د.س.ن).
27. خضر ابراهيم ، المجتمع والجيش، القاهرة: دار المعارف، 1985.
28. خليل محسن، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط2، الاسكندرية: منشأة المعارف، 1971.
29. الدبس عصام، النظم السياسية- أسس التنظيم السياسي- ، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.
30. الراسي جورج، الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات، لبنان، د.د.ن، 1996.
31. رخيلا عامر، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

50. مهنا محمد نصر، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2011. درويش ابراهيم ، **النظام السياسي**، ج1، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1969.
51. مهنا محمد نصر، **علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
52. مهنا محمد نصر، **في النظام الدستوري والسياسي-دراسة تطبيقية-**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
53. ميتشل دينكل ، **معجم علم الاجتماع**، تر: إحسان محمد حسن، بيروت: دار الطليعة، 1981.
54. ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية**، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.
55. نزار خالد، "مذكرات خالد نزار"، الجزائر: منشورات الخبر، 2000.
56. هلال علي الدين وآخرون، **الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
57. وافي أحمد و بوكرا إدريس، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، (د.س.ن).
58. وزارة الإعلام والثقافة، **من جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي**، الجزائر: مركب الطباعة، 1979.
59. ولد داداه أحمد وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
60. ويليس مايكل ،"التحدي الإسلامي في الجزائر"ترجمة عادل خير الله، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999.

2: المقالات

1. الجرائد:

1. رحمانى أنيس، "رئيس أف بي أي الأمريكي في الجزائر"، الشروق اليومي، العدد 1604، بتاريخ: 2006/02/07.
2. مصباح محمد شفيق، "العلاقات بين المؤسسة العسكرية و الهيئات المستقبلية"، دراسة نشرت بجريدة الشروق اليومي، العدد 954. ليوم 21 ديسمبر 2003.
3. زيبيري العربي، "المصالحة الوطنية وماذا ينتظر من تطبيقها"، الشروق اليومي، عدد 1062، الخميس 29 أبريل 2004.
4. حركاتي أيمن، "وزارة الدفاع ..حقيبة ملغمة تبحث عن يحملها"، الشروق اليومي، العدد 1062، ليوم 29 أبريل 2004،

5. حركاتي أيمن، "بوتفليقة يدعو الجيش للعودة إلى الثكنات"، الشروق اليومي، العدد 1118. ليوم 05 جويلية 2004.

2. المجالات:

1. أبو سراج الذهب فاروق، "النظام السياسي الجزائري-دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي البرلماني، الفرص والبدائل-"، مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، جوان 2006.
2. الأصفهاني نبيه، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، مجلة السياسة الدولية، العدد 64، أبريل 1981.
3. بابا عربي مسلم، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2000، 35.
4. بن نصير صلاح الدين، "الجزائر... معركة المصحف والعسكر"، مجلة الأمة، العدد الثالث، شباط 1992.
5. بوالشعير السعيد، "وجهة نظر قانونية حول استقالة رئيس الجمهورية بتاريخ 11 جانفي 1992"، مجلة إدارة، عدد 117، 1993.
6. بوزغاية جمال الدين، "مفهوم الدفاع الوطني"، مجلة الجيش، العدد 462، جانفي 2002.
7. بوعنقة علي ودبلة عبد العالي، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد 225، نوفمبر 1997.
8. سمارة الزغبى خالد، "وسائل الرقابة على أعمال الحكومة-دراسة مقارنة-"، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الجزائر، العدد 2، ديسمبر 1987.
9. الصيداوي رياض، "صراعات النخبة السياسية والعسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش، الدولة"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1876، 2007.
10. الصيداوي رياض، "صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر"، الحلقة الخامسة، أسبوعية رسالة الأطلس، العدد 297، جوان 2000.
11. فكايز نور الدين، "ملامح طبيعة النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996"، مجلة الفكر البرلماني، صادرة عن مجلس الأمة، العدد 10، أكتوبر 2005.
12. لونيبي رابح، "علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 29، خريف 2011.
13. مراح مصطفى، "سنة بعد أحداث 11 سبتمبر الإرهابية الانعكاسات و التحولات"، مجلة الجيش، العدد 470، سبتمبر 2002.
14. مهري عبد الحميد، "الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 226، ديسمبر 1997.
15. مجلة الجيش، العدد 455، جوان 2001.

16. مجلة الجيش، العدد 464، مارس 2002.

17. مجلة الجيش، العدد 486، جانفي 2004.

3: الرسائل الجامعية

1. سرير عبد الله رابح، "عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة في الجزائر"، مذكرة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، 2006.
2. صيمود مخلوف، "طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري"، مذكرة دكتوراه دولة في النظم السياسية والقانون الدستوري، قسم الحقوق، جامعة قسنطينة، 2009.
3. بابا عربي مسلم، الجيش والانتخابات في الجزائر (1991-2004)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.
4. عاشور طارق، "تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري: 1997-2007"، مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009.
5. منصور لخضاري، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

4: المواقع الالكترونية:

1. محمد خشايمية، نظام حكومة الجمعية أو النظام المجلسي، مأخوذ من الموقع:
<http://www-f--law.net/law/archive> 20-03-2015
2. عبد الله راقيدي، صراع العصب والمؤسسات في الجزائر بين مقتضيات الداخلية والمحددات الدولية، الموقع الشخصي للباحث: 2015/02/23
<http://www.geocities.com/ragdiabdelah/faction.htm>.
3. رياض الصيداوي، الصراعات الداخلية في الوطن العربي رؤية مستقبلية على الحالة الجزائرية، مأخوذ من
www.aljazeera.net/inr/eaeres/664B7AF470-HAB2.htm الموقع: 2015/03/20
4. رياض الصيداوي، التغيرات في قيادة الجيش الجزائري خطة ولكن نحو اصطياف جديد، مأخوذ من
www.aljazeera.net/inr/eaeres/664B7AF9.F470-HAB2.htm الموقع: 2015/03/20
5. محمد بغداد، "دور الجيش في برامج المرشحين الجزائريين للرئاسة"، ميدل ايس أونلاين:
www.middle-east-online.com/algeria?id=22464
6. جريدة المؤتمر، دراسة مقارنة للنظام الجمهوري الرئاسي والبرلماني وحكومة الجمعية، مأخوذ من الموقع:
<http://www.inciq.com/pages/view> 20/03/2015

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. المراجع بالفرنسية:

1. BENCHEMAN Mohamed, "**Les armées Africaines**", Paris: Pubiisud,1982.
2. BENZAADA Mohamed Tahar, "**Le régime politique Algérien**", Alger : ENAL,1992.
3. DAGUZAN Jean François, "**Le dernier rempart ?**"(Forces armées et politique de défense au Maghreb), Paris: PUBLISUD, 1998.
4. Duguit Lion, **Traite de droit constitutionnel – l'organisation de France Tome, 04**, 2em édition, Paris: Dalloz, 1924.
5. Favoris Louis et autres, **Droit constitutionnel**, 2 em édition, Paris: Daiioz, 1999.
6. Jaque Jean pooi, **Droit constitutionnel et institution politique**, 3em édition, Paris: Daiioz 1999.
7. HAROUN Ali, "**L'été de discorde Algérie 1962**", Alger : CASBH Edition, 2000.
8. LA PIERRE Jean- William,**L'analyse des Systèmes politique**,Paris:Presse Universitaire de France 1973.
9. LAVENU Jean Jacques,"**Algérie la démocratie interdite**", Paris: Edition L'Harmattan, 1993.
10. Morin Jean Michel, **Précis de Sociologie**, France: Nathan, 1997.
11. Pierre BRECHON, **les partis politiques**, paris: édition Montchrestien, 1999.
12. Shein Edgar, **Psychologie et organisation**, Paris: Hommes et technique, 1971.
13. Tlemçani Rachid, "**Elections et élites en Algérie**", Alger: CHIHAB EDiTIONS, 2003.

2. المراجع بالإنجليزية:

1. H.Beii and H.William, **Modern Government**, New York, 1962.
2. KAPLAN Morton, **System and Process in International Politics**,New York : ed. John wiley 1973 ,1962.
3. Manoj Sharma, **Comparative Politics and Political Analyisi**, New Deihi: Anmol Pub, 2007.
4. Zeigler Harman , **Interest Groups in American Society**, New Jersey: Printid-hall, 1969.

المحتوى	الصفحة
مقدمة..... أ	
الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي و النظري للنظام السياسي والمؤسسة العسكرية	
المبحث الأول: النظام السياسي: مقارنة مفاهيمية.....	09
المطلب الأول: تعريف النظام السياسي.....	09
المطلب الثاني: علاقة النظام السياسي بالمفاهيم المشابهة.....	15
المطلب الثالث: أنواع الأنظمة السياسية.....	18
المطلب الرابع: خصائص النظام السياسي.....	26
المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في النظم السياسية.....	29
المطلب الأول: المؤسسة العسكرية.....	29
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية.....	30
المطلب الثالث: المجتمع المدني.....	33
المطلب الرابع: الجماعات الضاغطة.....	35
المبحث الثالث: مفهوم المؤسسة العسكرية.....	37
المطلب الأول: تعريف المؤسسة العسكرية.....	38
المطلب الثاني: الفرق بين الجيش والمؤسسة العسكرية.....	40
المطلب الثالث: خصائص المؤسسة العسكرية.....	41
الفصل الثاني: طبيعة المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في الجزائر	

43	المبحث الأول: طبيعة المؤسسة العسكرية الجزائرية.....
43	المطلب الأول: نشأة المؤسسة العسكرية الجزائرية.....
47	المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية الجزائرية.....
52	المطلب الثالث: وحدة وانسجام المؤسسة العسكرية الجزائرية.....
55	المطلب الرابع: احترافية المؤسسة العسكرية الجزائرية.....
58	المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري.....
58	المطلب الأول: تطور النظام السياسي الجزائري.....
70	المطلب الثاني: النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية السياسية.....
73	المطلب الثالث: النظام السياسي الجزائري في ظل التعددية السياسية.....
79	المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية كطرف في النظام السياسي الجزائري.....
79	المطلب الأول: النظام السياسي والمؤسسة العسكرية في ظل الأحادية.....
83	المطلب الثاني: النظام السياسي والمؤسسة العسكرية في ظل التعددية.....
	الفصل الثالث: مدى فعالية المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري
87	المبحث الأول: أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي.....
87	المطلب الأول: التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي.....

- المطلب الثاني: التدخل غير المباشر للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي.....91
- المطلب الثالث: أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي.....94
- المبحث الثاني: دراسة حالة تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي.....97
- المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية...97
- المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري.....103
- المبحث الثالث: التحديات المستقبلية للمؤسسة العسكرية.....111
- المطلب الأول: تحديات على مستوى النظام السياسي.....111
- المطلب الثاني: التحديات الداخلية (على مستوى الجيش).....119
- المطلب الثالث: التحديات الخارجية (على مستوى علاقات التعاون الخارجي).....122
- الخاتمة.....130

الملخص

الملاحق

قائمة المراجع